وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية/ كلية الآداب
قسم اللغة العربيـــــة

الخلاف النحوي

في كتاب المحصول فـــي شــرح الفصول

لـ(ابن إياز البغدادي) (ت ٦٨١ هـ)

رسالة تقدم بها الطالب

أحمد قاسم محمد الزاملي

إلى مجلس كلية الآداب ,جامعة القادسية , وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية , وآدابها / نحو

بإشـــراف

أ. م. د. عبد الحسن جدوع عبد العبودي

١٤٣٥هـ ٢٠١٤م

المحتويات

الموضـوع	الصفحة
* المقدمة.	أ–ت
* التمهيد: ابن إياز وآثاره العلمية	١–١٦
حياته	٢–٥
شيوخه وتلاميذه	٥–٨
مؤلفاته	٨–١٢
شخصيته العلمية	١٢–١٤
مذهبه النحوي	١٤–١٥
*الفصل الأول : مسائل المرفوعات :	١٦–٥٦
ما التعجبية	١٧–٢٠
رافع المبتدأ والخبر	٢١–٢٦
تقديم الخبر على المبتدأ	٢٧–٣٠
العامل في خبر "إنَّ"	٣٠–٣٦
إعمال "إنْ" المخففة من الثقيلة	٣٦–٤١
حكم الضمير الواقع بعد لولا	٤٢–٤٧
بيان أعرف المعارف	٤٨–٥١
ضمير الفصل أو العماد	٥١–٥٦
* الفصل الثاني: مسائل المنصوبات :	٥٧–٩٩
العامل في المفعول به	٥٨–٦١
تقديم خبر ليس عليها	٦٢–٦٧
العامل في الحال الموكدة	٦٧–٧١
مجيء التمييز معرفة	٧٢–٧٥
تقديم التمييز على عامله	٧٦–٨٠
حكم إعراب المستثنى إذا توسط بين المستثنى منه وصفته	٨٠–٨٤
العامل في المفعول معه	٨٤–٨٩

اسم لا النافية للجنس	٨٩-٩٤
عمل كي	٩٤-٩٩
*** الفصل الثالث: مسائل المجرورات :**	**١٠٠-١٢٨**
إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل	١٠٢-١٠٥
الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور	١٠٥-١٠٨
عمل حتى	١٠٨- ١١٣
زيادة من في الايجاب	١١٣-١١٧
العامل في الاسم بعد واو رُبَّ	١١٧-١٢١
الإضافة بمعنى في	١٢١-١٢٥
العطف على الضمير المجرور	١٢٥-١٢٨
***الفصل الرابع : مسائل أُخر :**	**١٢٩-١٦٦**
نون المثنى	١٣٠-١٣٥
علة إعراب الفعل المضارع	١٣٥-١٣٩
نعم وبئس بين الاسمية والفعلية	١٣٩-١٤٢
حاشا بين الحرفية والاسمية والفعلية	١٤٢-١٤٦
التنازع في العمل	١٤٦-١٥٣
حكم أيّ الموصولة بين الإعراب والبناء	١٥٣-١٥٧
إمَّا العاطفة	١٥٧-١٦١
ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر	١٦١-١٦٦
*** الخاتمة.**	**١٦٧-١٦٩**
*** المصادر والمراجع.**	**١٧٠-١٩٤**
***ملخص البحث باللغة الانكليزية**	**1-3**

التمهيد :

لابد لي قبل الخوض في هذهِ الدراسة من أنْ أُعرّج قليلاً على التعريف بابن إياز (ت٦٨١هـ) ومعرفة آثارهِ ومصنفاتهِ , والوقوف على علميته ونشاطاته في فنون العربية ؛لأنَّ الحديث عن حياته يكتسب أهمية كبيرة في إغناء هذه الدراسة , ولاسيما أنّها ترتبط

ارتباطًا وثيقًا بها , فدراسة حياة ابن إياز وتعرّف منزلتهِ العلمية وشيوخه ومؤلفاته ومكانتهِ التي وصل إليها تجعل هذه الدراسة مُطَمْئِنَةً إلى الاحكام , والنتائج التي تترتب عليها .

اسمه ونسبه :

هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلّامة جمال الدين البغدادي النحوي[١], ويكنى بأبي محمد[٢], وقد ذكره المؤرخون في التراجم (ابن إياز) بالزاي المعجمة غير أنَّ حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) في كشف الظنون ذكره : (ابن إياس) بالسين المهملة[٣] ويرجح بعضهم[٤] كونه ابن إياس بالسين , وحجتهم أنَّ كلمة ابن إياز لا معنى لها في العربية , والرجل لم يكن فارسياً , ولم يظهر ذلك في لغته وهذا الرأي قد يكون صواباً إذا كان ابن إياز عربياً خالصاً , فقد ذكر الدكتور ناجي معروف نقلاً عن ابن الفوطي (ت٧٢٣هـ) ما يدل على أنْ أصله رومي فقال : ((جمال الدين حسين بن إياز الإيازي الرومي النحوي الاديب))[٥] .

وعلى ذلك قد يكون الاسم غير عربي , وينحدر من أصُول رومية , ومن ثَمَّ فإنَّنا نُرجح كونه ابن إياز بالزاي المعجمة , وأمَّا ما ذكره حاجي خليفة , قد يكون تحريفاً للاسم, فقد أصاب التحريف والتصحيف أسماء كثير من العلماء وألقابهم , كما ذُكر عن مدرسة المستنصرية : ((لقد أصاب التصحيف والتحريف كثيراً من أسماء رجالها وألقابهم وكناهم كلها وبعضها , وكان لابد للباحث من الوصول إلى أشكالها الصحيحة بالرجوع إلى المظان المختلفة ليخرج بقدر الامكان بصورة صحيحة عن هذه المدرسة وعن علمائها وما كُتب عنهم ... وابن إياز شيخ النحو بالمستنصرية قد تحول إلى (سرباذ) أو (ابن ابان)

---

[١] ينظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة / الفيروزآبادي: ١٢٢ , الوافي بالوفيات / صلاح الدين الصفدي : ١٢ / ٢١٢ , بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين السيوطي : ١ / ٥٣٢ , المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي/يوسف بن تغري ت(٨٧٤هـ) : ٥ / ١٥٠ , هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين / اسماعيل بن محمد الباباني البغدادي : ١ / ٣١٣ , وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/حاجي خليفة : ١ / ٤١١ , تاريخ علماء المستنصرية /د. ناجي معروف: ٢ / ١٩ – ٢٠, وتاريخ الادب العربي / بروكلمان : ٥/١٨٥.

[٢] ينظر : المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي : ٥ / ١٥٠ .

[٣] ينظر : كشف الظنون : ١ / ٤١٢ .

[٤] ينظر : المحصول في شرح الفصول/ ابن إياز البغدادي : ١٠٥ .

[٥] تاريخ علماء المستنصرية : ٢/١٩-٢٠ .

))[٦] فهذا النص دليل واضح على التحريف الذي أصاب الأسماء , فضلا على ذلك لم يشر أيّ مصدر آخر إلى كونه ابن إياس بالسين .

وكان ابن إياز عالماً بالنحو والتصريف , قال السيوطي (ت٩١١هـ) في ترجمته : ((وكان أوحد زمانه في النحو والتصريف ... وأجاز له الشيوخ , وكان دمث الأخلاق))[٧] وقال رضا كحالة : ((حسين بن بدر بن إياز أبو محمد نحوي صرفي توفي سنة ٦٨١ هـ))[٨] .

وقال الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) : ((الحسين بن أبان النحوي البغدادي المنعوت بالجمال إمام متأخر أخذ عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أبي أحمد بن أحمد الجذامي البياني البغدادي ... وكان ذا حفظ حسن , ثقة فيما يكتب ويقول مدرس النحو في المستنصرية))[٩] .

ونقل السيوطي عن أبي حيان (ت٧٤٥هـ) قولهِ : ((ابن إياز أبو تعاليل))[١٠] ونقل السيوطي عن ابن مكتوم أيضا قوله : ((لم أطلع له على غوامض في النحو وله شرح الضروري لابن مالك وشرح فصول ابن معطِ))[١١] .

مولده ونشأته ووفاته :

لم يذكر المؤرخون شيئاً عن تاريخ ولادته أو محلّها , فابن الفوطي الذي أرّخ لتلك المدة واشتغل بالمستنصرية أمينًا لمكتبتها لم يذكر شيئاً عن ذلك , وكذلك المؤرخ الدكتور ناجي معروف الذي عُني عناية خاصة بالمستنصرية وعلمائها لم يأتِ بما يشير إلى ذلك ولقد جاء ضمن ما كتبه عنه ناجي معروف ذكر أصله , إذ قال في ترجمته : ((جمال الدين حسين بن إياز الإيازي الرومي النحوي الأديب))[١٢].

---

[٦] المصدر نفسه :٢/٢٠.

[٧] بغية الوعاة : ١ / ٥٣٢ .

[٨] معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة : ٣ / ٣١٦ .

[٩] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : ١٢٢ .

(١٠) بغية الوعاة : ١ / ٥٣٢ .

(١١) المصدر نفسه : ١ / ٥٣٢ .

(١٢) تاريخ علماء المستنصرية : ٢/١٩-٢٠ .

وأما ذكر بلده بصورة خاصة , وتاريخ ولادته , فلم يُذكر في كتب المؤرخين , ولكن يغلب على الظن من نِسبِتهم إياه إلى بغداد أنَّه نشأ ببغداد , وكانت حياته بها , وأيضا كان عمله شيخاً للغة العربية بالمستنصرية , كل ذلك يرجح ظننا أنَّ نشأته كانت ببغداد.

أما وفاته فقد كانت في سنة إحدى وثمانين وستمئة للهجرة[١٣] .

شيوخه :

لقد أخذ ابن إياز عن كثير من العلماء الذين اشتهروا في عصرهِ , وبرزوا في علوم كثيرة، من أجل تثقيف فكره بثقافة العصر الذي يعيش فيه إلى جانب اختصاصه النحوي , منهم:

١-سعد البياني أو المغربي (ت٦٤٥هـ) : وهو سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الجذامي الأندلسي النحوي المالكي[١٤] ، روى عنه الشرف الدين الدمياطي (ت٧٠٥هـ) , وقال رأيته ببغداد يُقرئ النحو ، وممّن قرأ عليه , ابن إياز , وقد ذكره ابن إياز كثيراً في كتابيه (قواعد المطارحة) (والمحصول) وقد وصفه بأنَّه شيخه الذي قرأ عليه وسمّاه سعد الدين , وذكر أنَّه شرح الجزولية[١٥].

وقال حاجي خليفة : ((سعد بن أحمد الجزولي الأندلسي البياني النحوي ، المتوفي بعد سنة خمس وأربعين وستمئة))[١٦].

ونقل عنه ابن إياز كثيراً في كتابه شرح تصريف ابن مالك[١٧].

٢- التاج الأرموي (ت٦٩٣هـ) : وهو صفي الدين عبد المؤمن بن يوسف بن فاخر , وكان كثير الفضائل والمعرفة في علوم عصره , كالعربية ونظم الشعر والإنشاء والتاريخ وعلم الموسيقى[١٨] .

---

(١٣) ينظر : معجم المؤلفين : ٣ / ٣١٦ ، وتاريخ الأدب العربي : ٥ / ١٨٥ .

(١٤) ينظر : بغية الوعاة : ٥٧٧/١ , وينظر : البلغة :١٢٢

(١٥) ينظر : المحصول : ٩/١, ١٠, ٥٨٥, ٧٥١/٢, ٨٥٣.

(١٦) كشف الظنون : ٢ / ١٨٠٠ .

(١٧) ينظر : شرح تصريف ابن مالك / ابن إياز, رسالة ماجستير : ١٢ .

(١٨) ينظر :فوات الوفيات :٤١١-٤١٣, وهدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المصنفين / :٦٣٠/١, وتاريخ علماء المستنصرية : ٢٠/٢.

قال السيوطي في ترجمة ابن إياز : ((قرأ على التاج الأرموي))[١٩] .

وقال ناجي معروف : ((قرأ على التاج الأرموي مدرس الشرابية ببغداد))[٢٠] . وكان مولد التاج الأرموي ٦١٣هـ ووفاته ٦٩٣ هـ[٢١] .

٣-ابن القبيطي (ت٦٤١هـ) : وهو الشيخ نجم الدين أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن

علي القبيطي الحنبلي شيخ الحديث بالمستنصرية , ولد ببغداد سنة ٥٤٤ هـ[٢٢].

وقال السيوطي في ترجمة ابن إياز : ((وسمع من القبيطي جزءاً ولم يُحدث به))[٢٣] .

٤-ابن جعفر : لم أعثر له على ترجمة , ولكن ابن إياز ذكره في كتابه (قواعد المطارحة) على أنَّه شيخه[٢٤] ، وذكره كذلك في كتابه المحصول كثيراً باسم شيخنا رضي الدين ابراهيم بن جعفر الأربلي[٢٥] .

تلاميذه :

كما أخذ ابن إياز عن علماء برزوا في علوم كثيرة ، كان له أيضا تلاميذ قرأوا عليه النحو والأدب ، وكانوا أعلاماً في عصرهم ، منهم :

١-عز الدين الموصلي(ت٦٩٦هـ):

---

(١٩) بغية الوعاة : ١ / ٥٣٢ .

(٢٠) تاريخ علماء المستنصرية : ١ / ٣٦٩ ، ٢ / ٢٠ .

(٢١) ينظر : المصدر نفسه : ٢/٢٠ .

(٢٢) ينظر: تاريخ علماء المستنصرية : ٢ /٢٠ .

(٢٣) بغية الوعاة : ١ / ٥٣٢ .

(٢٤) ينظر : قواعد المطارحة في النحو / ابن إياز البغدادي : ١٠٧ .

(٢٥) ينظر: المحصول : ١ / ١٦ ، ٤٨ ، ١٠٩ ، ١٥٥ ، ٤٠٩ ، ٤٢٣ .

عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي[٢٦] ، ولد في الموصل سنة ٦٢٨ هـ وقدم بغداد واستوطنها ، وهو على المذهب المالكي ، ومن المُعيّدِين في المستنصرية، توفي سنة ٦٩٦هـ[٢٧] قال ابن رافع : شرح الألفية والانموذج , قرأ عليه أبو الحسن بن السباك , قلت : هو المشهور بابن القواس , شرح الفية ابن معطٍ, وكافية ابن الحاجب[٢٨] .

٢- قطب الدين الرومي (ت ٦٩٥ هـ) :

ذكره ابن الفوطي فقال : ((قطب الدين أبو أحمد سنجر بن عبد الله عتيق جمال الدين بن إياز الإيازي ، الرومي ، النحوي الأديب اشتراه بدر الدين بن إياز ، واشتغل مع مولاه جمال الدين الحسين بن إياز , وكان شيخاً عالماً بالنحو والأدب ، توفي سنة خمس وتسعين وستمئة))[٢٩] .

٣- يعقوب الأنصاري الخزرجي :

وهو يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحسين بن عوض الأنصاري الخزرجي العبادي أبو يوسف المالكي النحوي نجم الدين[٣٠] .

قرأ على البدر بن مالك كتابه (التسهيل) لأبيه ، وعلى ابن إياز , والفخر بن مقلة الأربلي النحوي ، ودرس بالمستنصرية , وكان أحد شيوخ العربية بها ,ولد سنة ٦٤١هـ[٣١]. ولم أعثر على تاريخ وفاته .

٤- تاج الدين السباك (ت ٧٥٠هـ) :

وهو علي بن سنجر بن عبد الله البغدادي الملقب تاج الدين بن قطب المعروف بابن السباك , تولّى القضاء في الفقه الحنفي ببغداد ، والتدريس بالمستنصرية , قرأ القرآن وحفظه , أجاد القراءات السبع ، حفظ المفصل للزمخشري ت(٥٣٨هـ) , واللُّمع لابن جني

---

(٢٦) ينظر: ينظر : بغية الوعاة : ٢/٥٥.

(٢٧) ينظر : تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب / ابن الفوطي : ٤ / ٢٢٣ .

(٢٨) ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٥٥ .

(٢٩) تلخيص مجمع الآداب : ٤ / ٢٢٣ .

(٣٠) بغية الوعاة : ٢ / ٣٥١ ، تاريخ علماء المستنصرية : ٢٦٢/١.

(٣١) بغية الوعاة : ٢ / ٥٥١ ، وتاريخ علماء المستنصرية : ٢٠/٢ .

ت(٣٩٢هـ) ، والألفية ، والبداية المنظومة ، وأصول ابن الحاجب ت(٦٤٦هـ)[٣٢], ولد سنة ٦٦٠ هـ وتوفي سنة ٧٥٠هـ[٣٣] .

٥- العلامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ) :

وهو الإمام جمال الدين الحسين بن يوسف المطهّر الحلّيّ , أخذ الحديث عن ابن إياز، وقال عنه : كان أعلم أهل زمانه بالنحو والتصريف ، وله تصانيف حسنة في الأدب[٣٤] .

مؤلفاته :

لقد خلّف لنا ابن إياز مؤلفات قيمة تدل على فضله الجم وعلمه الغزير ، واطلاعه الواسع, فقد ذكرت كتب التراجم له مجموعة من المصنفات نُشر بعضها ، وما زال بعضُها في طيات المجهول ، لعل أيدي المخلصين للعلم والباحثين والمهتمين بالتراث، تصل إليها لنشرها والانتفاع منها .

فمن مؤلفاته :

١- قواعد المطارحة[٣٥] : والقواعد أو قواعد المطارحة , كتاب في النحو ألّفه ورتّبه على خمس مقدمات ونتيجة .

المقدمة الأولى في تقسيم الكلام ، والثانية في العوامل ومذاهب النحويين في تعريفها، والثالثة في المعمولات وأقسامها , والرابعة في الجمل ، والخامسة أفردها المؤلف في الحروف وأقسامها .

وهذا الترتيب جديد لم يسبق إليه – فيما أعلم – وقد أشار ابن إياز إلى انفراده بهذا التقسيم قائلاً في أول الكتاب : ((وبعد فلم يزل يعتلج في صدري ، ويتردد في فكري مع قلة بضاعتي من العلم , وخمود فكري بالنسبة إلى أُولي الفهم : أنْ أضع كتاباً في قواعد المطارحة , أنصح فيه الطالبين حق المناصحة , وأرتبه ترتيباً يقرب نفعه ويُجلُ في القلوب

---

(٣٢) ينظر :الوافي بالوفيات :١٠٠/٢١, والاعلام للزركلي :٢٩٢/٤, ومعجم المؤلفين :١٠٥/٧ منتخب المختار المذيل به على تاريخ ابن النجار / أبو المعالي السلامي: ١٤١ – ١٤٤ .

(٣٣) ينظر : تاريخ علماء المستنصرية : ١ / ١٣٤ – ١٣٨ .

(٣٤) ينظر : نهج الحق وكشف الصدق / العلامة الحلي : ١١ .

(٣٥) ينظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : ١٢٢ ، وبغية الوعاة : ١ / ٥٣٢ .

وقعه ، ويبسط عذري في تقصير يقع ، إنَّه تأليف مخترع ونمط أنا فيه مُتَّبَع , وقد وضعته في خمس مقدمات ونتيجة))[٣٦] .

وقد قام بتحقيق هذا الكتاب الدكتور علي الفضلي في رسالته للدكتوراه بكلية دار العلوم سنة ١٩٧٢ م ، تحت عنوان (قواعد المطارحة لابن إياز البغدادي . دراسة وتحقيق). وقام بتحقيقه أيضا محمد السيد محمد البغدادي في رسالة الدكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر سنة ١٩٨١م باسم (تحقيق كتاب القواعد في النحو لابن إياز البغدادي) واجتمع على تحقيقه كل من د. يس أبو الهيجاء , ود. شريف عبد الكريم النجار , ود. علي توفيق الحمد سنة ٢٠١٠ م .

٢- كتاب شرح تصريف ابن مالك ت(٦٧٢هـ) :

وهو كتاب في الصرف , شرح فيه ابن إياز كتاب التصريف لابن مالك , قال السيوطي: ((وله شرح الضروري لابن مالك))[٣٧] . وقال بروكلمان : ((وله شرح ايجاز التصريف لابن مالك))[٣٨] . وقال حاجي خليفة : ((تصريف ابن مالك محمد بن عبد الله النحوي المتوفى سنة ٦٧٢هـ ,اثنين وسبعين وستمئة , وشرحه حسين ابن إياس النحوي المتوفى سنة ٦٨١هـ إحدى وثمانين وستمائة))[٣٩] .

وقام بتحقيقه أحمد دولة محمد الأمين بجامعة أم القرى بعنوان (شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى ايجاز التعريف في علم التصريف دراسة وتحقيق) . وحقّقه أيضا الدكتور هادي نهر , والدكتور هلال ناجي , بعنوان (التعريف بضروري التصريف) . وقد بَين ابن إياز سبب شرحه لهذا الكتاب فقال : ((فإن جماعة من المشتغلين عليَّ ، والمترددين إليَّ التمسوا مني أنْ أُبين ما ألغزه الشيخ الامام ابن مالك المغربي في تصريفه , وأتبع كل فصل ما يليق به من تصحيح ، أو تزييفه فأجبت ملتمسهم وشرحته))[٤٠] .

---

(٣٦) قواعد المطارحة : ٣ .

(٣٧) بغية الوعاة : ١ / ٥٣٢ , وينظر: البلغة : ١٢٢.

(٣٨) تاريخ الأدب العربي : ١٨٥/٥.

(٣٩) كشف الظنون :٤١٢/١.

(٤٠) إيجاز التعريف في علم التصريف : ٢.

وقد أحال في هذا الشرح إلى المحصول[٤١] وأحال في المحصول إلى هذا الشرح[٤٢] وهو الشرح الوحيد الذي ذكرته المصادر لكتاب ابن مالك (التعريف بضروريّ التصريف) .

٣- الإسعاف في تتمة الإنصاف :

وهذا الكتاب في مسائل الخلاف النحوية والصرفية ، وقد ذكره المؤرخون لابن إياز بعنوان : (الإسعاف في الخلاف) و (الإسعاف في علم الخلاف) و (المسائل الخلافية)[٤٣] . ولكنّ ابن إياز ذكره في كتاب شرح تصريف ابن مالك صفحة ٦٢ باسم كتاب (الإسعاف في تتمة الإنصاف) , وذكره بالكتاب نفسه أيضا أكثر من موضع باسم المسائل الخلافية , ولم اعثر على هذا الكتاب , وأعتقد أنَّه لم يرَ النور إلى الآن , وذكره الفيروزآبادي ضمن مؤلفاته ، قال : ((وله كتاب في المسائل الخلافية))[٤٤] .

وقد ذكره ابن إياز كثيراً في المحصول باسم الإسعاف في مسائل الخلاف[٤٥] .

وكان ابن إياز يشير إلى هذا الكتاب أحيانا باسم الخلاف[٤٦] .

٤-المأخذ المتبع :

وهو كتاب في النحو قال حاجي خليفة عنه : ((المآخذ المتبع لجمال الدين حسين بن إياز النحوي))[٤٧] ولم أعثر على هذا الكتاب , وقد ذكره ابن إياز في كتابه المحصول كثيراً بهذا الاسم[٤٨] .

وقد ذكره في كتابه (قواعد المطارحة) باسم (التعليق على المتبع)[٤٩], ويبدو أنَّه كتاب غير موجود , وهو شرح يرد فيه على العُكّبري(ت٦١٦هـ) في كتابه المتَّبع في شرح اللُّمع.

٥- آداب الملوك[٥٠] .

---

(٤١) ينظر : إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٤٠ .

(٤٢) ينظر : المحصول : ٢ / ٩٢٣

(٤٣) ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٥٣٢ ، وكشف الظنون : ١ / ٨١, وهدية العارفين :٢١٣/١. .

(٤٤) البلغة :١٢٢.

(٤٥) ينظر : المحصول : ١٣٥ ، ٢٨٥ ، ٤١٣ .

(٤٦) ينظر : قواعد المطارحة : ٢٩ .

(٤٧) كشف الظنون : ٢ / ٣٦٨ , وهدية العارفين :٣١٣/١.

(٤٨) ينظر : المحصول : ١٣٥ ، ٢٣٩، ٢٨٥ ، ٤١٣ .

(٤٩) ينظر : قواعد المطارحة :٦٧.

٦- المحصول في شرح الفصول وسمَّاه ابن إياز شرح الفصول[٥١] :

وقد شرح فيه (فصول ابن معط) المتوَفّى سنة (٦٢٨هـ) قال السيوطي : ((شرح فصول ابن معط))[٥٢] ، وقال رضا كحالة : ((ومن آثاره المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو))[٥٣] ، وقال الفيروزآبادي : ((له مصنفات منها شرح الفصول))[٥٤] , ويعد هذا الكتاب من أكبر كتبه المطبوعة وأهمها لما فيه من مسائل نحوية , وصرفية , وصوتية .

وقد حقق هذا الكتاب مرتين , المرة الاولى كانت على يد الدكتور محمد صفوت محمد علي لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الأزهر , كلية اللغة العربية , أما الثانية فكانت بتحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار سنة ٢٠٠٩م , وقد اعتمدت على هذا التحقيق ؛ لأنَّه أحدث من ذلك التحقيق , فضلا على أنَّه خالٍ من الأخطاء .

شخصية ابن إياز العلمية

إنْ دراسة كتب ابن إياز ومصنفاته في النحو والصرف تقف بنا أمام عالم منقطع النظير ينماز بما يأتي:

١-تمحيص الآراء واستقصائها ، والبحث عن تفاصيلها ، والتعمق في كل ما يعرض له من قضايا السابقين حتى يكون له موقفه قبولاً أو رداً قائماً على رأي صائب من غير تعصب أو تعالٍ .

٢- الدقة في التعبير ومراعاة المنهج الدقيق حتى لا يخرج من كلامه ما هو داخل فيه , ولا يدخل فيه ما هو خارج منه .

٣-كان يجعل من كل كتاب من كتبه ما يشير إلى كتبه الأخرى ، ولا يفوته أنْ يحيل القارئ إلى ذلك حتى يستزيد من يريد الاستزادة ، كأن يقول وقد فصلنا القول في كذا ذاكراً المرجع له .

---

(٥٠) ينظر : وتاريخ الآدب العربي : ٥/ ١٨٥,٣٠٧, وتاريخ علماء المستنصرية : ٢ / ١٩ – ٢٠ .

(٥١) ينظر : شرح التعريف بضروري التصريف / ابن إياز: ١٧٣ .

(٥٢) بغية الوعاة : ١ / ٥٣٢ .

(٥٣) معجم المؤلفين : ٣ / ٣١٦ .

(٥٤) البلغة في تراجم أئمة النحاة واللغة : ١٢٢ .

٤-كان لا يميل إلى الإسراع برفض ما لا يثبت له حتى يقوم عليه الدليل.

٥-كان يجمع بين الحفظ والإتقان والتصور , وحسن التصرف حتى استحق أنْ يتبوأ كرسي مشيخة النحو بالمستنصرية ، وكتبه التي وصلت إلينا تدل دلالة واضحة على ذلك , فكتابه المحصول في شرح الفصول أظهر فيه شخصيته العلمية واضحة أمام ابن معط , حتى أنَّه اعترض على ابن معط كثيراً[٥٥] عن طريق شرحه , ومن ذلك اعتراضه على قول ابن معط في حدِّ الإعراب ((الإعرابُ تَغَيُّرُ أواخر الكلم))[٥٦].

قال ابن إياز ((فيه نظرٌ ؛ من ثلاث جهات : الأولى : إنَّه فسَّر الإعراب بالتغيَّر والتغيُّر معنىً , وهذا قول أكثر أهل العربية ... ومذهب المصنف أنَّ الإعراب معنى , ولهذا فسَّره بالتَّغيُّر ، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يُطابق قوله (الفصل السادس في بيان ما لا يخلو منه ومن ضده ... لا يخلُو أواخر الكلم منه) وهل يمكن وصف المعنى بأنَّ أواخر الكلم .

وأنَّه يحتاج أنْ يقول الإعراب صلاحيَّة اختلاف هيئة الآخر ؛ لأنَّ الاختلاف لا يقع في الآخر الذي هو نفس الحرف , بل هو هيئته ، فالدال من (زيدٍ) كان مضموما , ثم صار مفتوحاً ثم صار مجروراً , فالهيئة اختلفت أما الدّال الذي هو آخر (زيد) فباقٍ كما كان))[٥٧] .

واعترض أيضا على ابن معط في مسألة شروط جمع المذكر السالم فقال : ((قد أخَلَ بشرط آخر ، ذكره الجزولي وغيره ، وهو أنْ يكون خالياً من تاء التأنيث , لا يقال (طَلْحُون) ولا (حَمْزُون) وإنْ كانا علمين لمذكرين , احتراماً لوجود إمارات التأنيث لذا لم يُصرفا, وإنْما يُقال (طَلْحات) و (حمزات)... وقد أخَلَ المصنف بشرط آخر نَبَّه عليه غيره , وهو أنْ لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء))[٥٨].

---

(٥٥) ينظر : المحصول : ١ / ٧ ، ٢١ ،٤٣، ٦٣، ٧١، ١٦٤ ،١٩٨ ،٢٤٢ ، ٣٥٣ ، ٥٩٠، ٦٠٨ ، ٢ / ٦٤٣ ، ٧١٧ .

(٥٦) المصدر نفسه : ١ / ٦١ -٦٣.

(٥٧) المصدر نفسه : ١ / ٦٣ .

(٥٨) المصدر نفسه : ١ / ١٩٨ – ٢٠٠ .

وكذا شرح تصريف ابن مالك ، تلمس فيه شخصية ابن إياز جلية ، وابن معط وابن مالك عَلمَان , قد حملا لواء العربية في عصريهما وإظهار شخصيته أمامهما بوضوح لخير شاهد ودليل على قدرته العلمية .

٦- وعلى الرغم من دقة ابن إياز في نقله للنصوص والآراء , فقد اعوزته الدقة في بعضها[٥٩] .

٧- لم يكن يصرح بأسماء الذين نقل عنهم مادته العلمية في بعض الأحيان[٦٠].

٨- كانت بعض مقولات ابن إياز عن العلماء التي تبدو من عرضه لها أنَّها بالنص غير دقيقة وفيها مغالطة , ومن هذه المقولات , نقله عن ابن يعيش ((والمؤنث الثلاثي الساكن الوسط , نحو (هند) للعرب فيها مذهبان : الصرف وتركه ... الأول ألاَّ ينصرف؛ لكونه قد اجتمع فيه سببان , وهما التعريف والتأنيث ، ... وقال ابن يعيش في شرح المفصل إنَّه القياس))[٦١] .

ولم يقل ابن يعيش بمنع الصرف وإنَّما قال : ((والقياس الصرف ؛ لأنَّ مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب))[٦٢] .

مذهبه النحوي

دخل ابن إياز باب الحياة العلمية , فوجد على الساحة مدارس نحوية تتجاذب الدارسين وتشدهم إليها ، وتخرطهم في سلكها فيتخرجون على شيوخها ، ويدينون لها بالولاء والانتماء ، ويقولون برأيها ، ويدافعون عن وجهة نظرها .

وشأن ابن إياز شأن غيره من علماء عصره , مال بالرأي إلى مدرسة من هذه المدارس , وجرى في كتبه على هذا المنهج الذي سارت عليه , فإلى أي المدارس انتمى؟ وبرأي أيتها يقول ؟ .

---

(٥٩) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٥ ، ٥٠ ، ١٧١ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٢ / ٦٢٢ ، ٦٤٨ ، ٦٨١، ٧٣٢.

(٦٠) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٧٠ ، ١٧٠ ، ١٨٦ ، ٣٧٤ ، ٢ / ٦٤٧ ، ٦٦٤ ، ٨٢٨ ، ٨٣٧.

(٦١) المصدر نفسه : ١ / ١٢٨ .

(٦٢) شرح المفصل / ابن يعيش النحوي: ١٢٨ .

إنَّ من يطلع على مؤلفات ابن إياز يتبين له إنتماؤه إلى المدرسة البصرية ، اذ إنَّ منهجه يوافق في كثير من المسائل منهج البصريين – وإنْ خالفهم في بعض المسائل كما هو شأن كثير من علماء اللغة – وقد تردد ذكر أئمتهم في مؤلفاته كالخليل (ت١٧٥هـ) , وسيبويه (ت١٨٠هـ), والأخفش (ت٢١٥هـ), والجرمي (ت٢٢٥هـ), والمازني (ت٢٤٩هـ) , والمبرد (ت٢٨٦هـ), والزجاج (ت٣١٠هـ), وابن السراج (ت٣١٧هـ) والسيرافي (ت٣٦٨هـ)..

ولا تخلو مسألة نحوية من مسائله إلّا وذكر فيها البصريين أو علماً من أعلامهم ، وقد اعتمد على سيبويه كثيراً , وجعله حجة في كثير من الآراء[٦٣] .

وصرح ابن إياز في كتابه المحصول بإنتمائه إلى الرأي البصري , إذ قال :((وأفعل في التعجب وإنْ كان اسماً عند الخصم فإنه كذلك))[٦٤] .

ويدل نص ابن إياز هذا دلالة واضحة على إنتمائه إلى المدرسة البصرية .

ويظهر هذا المنهج في المقومات والأسس التي بُني عليها ، وهي السماع والقياس ، فلا يقيس على الشاذ والنادر ، ويستعمل في بعض الأحيان (التأويل والتخريج) لإخضاع القاعدة لمنهجه ، وكذلك تعليل الظواهر اللغوية والإعرابية ، والعناية بالاحتمالات الإعرابية المتعددة ، كل ذلك من سمات المنهج البصري .

ولم أرَ من الباحثين من قال بانتمائه إلى المدرسة الكوفية وإنْ كانت له موافقات كوفية وإعجاب وثناء على بعض شيوخ هذه المدرسة[٦٥] .

وابن إياز وإنْ كان بصري المذهب إلا أنَّه يخالفهم , إنْ وجد ضعفاً في آرائهم, وهذا الشيء سيتضح عن طريق البحث .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

---

(٦٣) ينظر : المحصول :١ / ١٢ ، ٢٩ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٧٠ ، ٢٢٦ ، ٢ / ٦٥٢ ، ٨٥١ .

(٦٤) المصدر نفسه :١/ ٣٧٨ .

(٦٥) ينظر : قواعد المطارحة : ١٧ .

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ , و الصلاةُ , و السلامُ على أشرفِ الأنبياءِ , و المرسلينَ سيدِنا محمدٍ و آلِهِ الطيِّبينَ الطاهرينَ .

وبعد:

الخلافُ النحوي موضوعٌ خصبٌ في اللغةِ العربيةِ , ذو فائدةٍ كبيرةٍ للطالبِ , فعنده تتفرعُ مسائلُ النحوِ , وتتعددُ وجهاتُ النظرِ ؛ إذ تتحفزُ الأفكارُ للتحليلِ والاستنتاجِ , وقد شَغلَ الخلافُ حيّزاً من الفكرِ النحوي , فألّفَ العلماءُ فيه الكتبَ , هذا وأدى الخلافُ إلى انقسامِ العلماءِ بين مؤيدٍ لهذا المذهبِ أو ذاك , وقد استهوتني دراسةُ الخلافِ النحوي كثيراً , وجهدتُ في أن أجدَ موضوعاً لرسالتي يتعلقُ بالخلافِ لما فيه من ردودٍ وآراءٍ وتفكيرٍ وتعليقاتٍ واحتجاجاتٍ وغيرها , مما يستعينُ بها النحاةُ في معالجةِ المسائلِ النحويةِ , ولكي أَلِجَ هذا البابَ لابدَ لي من الوقوفِ على موضوعٍ يكونُ مداراً لدراسةِ اختلافِ الآراءِ , للوصولِ بها إلى نتائجٍ مقبولةٍ , فوجدتُ كتابَ المحصولَ في شرحِ الفصولِ لابن إياز (ت٦٨١هـ) , وكان له نصيبٌ كبيرٌ في معالجةِ هذا الخلافِ وتناولِ قضاياه بالتفسيرِ والتحليلِ , فهذا المصنَّفُ يزخرُ بجُلِّ القضايا النحوية ,وفي ضمنِها الأحكامُ ,والقوانينُ المتعلقةُ بأبوابِ النحو, ففيه الخلافُ النحويِ , و التعليلُ, و التوجيهُ , والرّدُّ , والترجيحُ .

وللخلافِ النحوي في هذا المُصنَّفِ سمةٌ بارزةٌ بَذّت الظواهرَ النحوية الأخرى , إذ حَفِلَ هذا المصنَّفُ بالمسائلِ الخلافيةِ التي جرت بين النحاةِ , وقد أوردَ ابنُ إياز كثيراً منها في مصنَّفِه هذا, فلا يكادُ بابٌ نحوي يخلو من هذه المسائلِ, ولوضوحِ الظاهرةِ في هذا المصَنَّف , اختارها الباحث لتكونَ مُنْطَلَقاً للدرسِ, والتحليلِ, وميداناً للبحثِ, و التنقيبِ عمّا رمى إليه ابنُ إياز من وراءِ إيرادِها. فضلاً على قلةِ الدراساتِ حول ابن إياز , ولاسيما الجانبُ النحوي الذي برزَ فيه , فجاءت هذه الدراسةُ لتقومَ بإجلاءِ غبارِ الزمنِ عن عالمٍ أشادَ بعلمهِ وقدرتهِ من عاصرهُ ,ومن جاء بعده , وكذلك الكشفِ عن هذا الكتابِ الذي أصابه الخمولُ, على الرغم من كونهِ الشرحَ الوحيدَ الذي وصلنا مطبوعاً لفصولِ ابن معطٍ , فضلا على أنَّ البحثَ في كتبِ الخلافِ النحوي له أهميةٌ بالغةٌ؛ إذ إنَّه يبينُ التفكيرَ النحوي الذي توصلَ إليه النحاةُ , والحججَ والبراهينَ التي اعتمدوها في دعمِ آرائِهم وبيانِ مدى الثقة في الاصول التي بَنَوا عليها , والنتائجِ التي انتهَوا اليها .

وتتضحُ أهميةُ هذا الموضوعِ في أنَّه يبحثُ في الأسسِ التي بُني عليها الترجيحَ في كتبِ الخلافِ النحوي , آلقياسُ أم السماعُ أم غيرهما ؟ وهل كان مؤلفو هذه الكتبِ منصفين في حكمِهم , أو أنَّهم كانوا متعصّبين لأحدِ الفريقين على الآخرِ ؟

وحقيقةُ هذه الدراسةِ لم تشتملْ على كلِ المسائلِ التي ذكرَها ابنُ إياز على أنّها مسائلُ خلافٍ بين النحاةِ , بل قامتْ على المسائلِ التي كانَ لابن إياز فيها ردودٌ وعرضٌ وترجيحٌ ورأيٌ .

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحثِ أن يقومَ على أربعةِ فصولٍ تسبُقها مقدمةٌ , و تمهيدٌ , وتتبعها خاتمةٌ .

وقد تناولَ التمهيدُ التعريفَ بابن إياز وحياتهِ ومكانتهِ العلميةِ وشيوخهِ وتلاميذهِ وآثارهِ اللغويةِ ومذهبهِ النحوي , أمَّا الفصولُ فقد جاءت على النحوِ الآتي : عالجَ الفصلُ الأولُ مسائلَ المرفوعاتِ , واحتوى الفصلُ الثاني على المنصوباتِ منها, وتناول الفصلُ الثالثُ المجروراتِ , أما الفصلُ الرابعُ فجاءَ بعنوانٍ مسائلُ أُخرُ , وضمَّ المسائلَ التي لا تصلحُ أنْ تكونَ ضمنِ الفصولِ الثلاثةِ المذكورة آنفا , ولم تأتِ هذه الفصولُ على شكلِ مباحثَ , بل جاءت على غرارِ أبوابِ كتاب المحصولِ الذي نحن بصددِه , وقد تضمنت الخاتمةُ أهم النتائجِ التي توصلَ اليها البحثُ .

وتنوعت مصادرُ هذا البحثِ , فقد نَهِلَ جُلَ أفكارهِ من أمّاتِ المصادرِ النحويةِ, و اللغويةِ , وأفاد من الدراسات , والأبحاث النحوية الحديثة .

وأودُّ أنْ أشكرَ (الله تعالى) قبلَ أيِّ أحدِ على ما مَنَّ به عليَّ من التوفيقِ والتسديدِ في إكمالِ هذا البحثِ , ثمّ أتقدَّمُ بالشكرِ الجزيلِ لأستاذي الدكتور عبد الحسن جدوع عبد العبودي المشرف على هذا البحث , وكذلك الدكتور حيدر فخري ميران , الذي أهداني فكرة هذا البحث , والشكرُ موصولُ لكل من كان له علي فضل من أساتذتي في قسم اللغة العربية , ولا أنسى أنْ أشكر أخي وزميلي خليل جواد كاظم الذي قدَّمَ لي يدَ العونِ والمساعدةِ في إتمامِ هذه الرسالةِ , والشكرُ موصولُ لرئيسِ وأعضاءِ لجنةِ المناقشةِ المحترمين لقراءتِهم رسالتي وقبولهم مناقشتي , ولاسيما الدكتور سعدون أحمد والدكتور خالد عباس ؛ لتحملهما عناء السفر.

وختاماً ، أحمدُ اللهَ العليَ القديرَ لما وفقني إلى إتمامِها ساعياً للقربِ من التمامِ ، على أنَّ الكمالَ لله وحدهُ ، فإنْ كانَ فيها خللٌ أو هناتٌ هنا وهناك فأسأله العفوَ والمغفرةَ ،ومن المطلعين سبيلِ الاعتذارِ. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين, وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الباحث

ما التعجبية

اختلف النحاة في حقيقة (ما) الموجودة في صيغة (ما أفعله) على أقوال متعددة عرض لها ابن إياز عند شرحه لقول ابن معط : ((وإعراب (مَا أحسنَ زيدا) (ما) اسم مبتدأ , نكرة , غير موصوفة , ولا موصولة , و(أحسن) : فعل ماضٍ , وفاعلة مضمر فيه , و(زيدا) : مفعول به))[٦٦] .

قال ابن إياز : ((أقول : اختلف أهل العربية في (ما) ها هنا , فذهب سيبويه[٦٧] رحمه الله , وهو اختيار الأكثر , أنَّها نكرة غير موصوفة ولا موصولة , ويُقدِّرها بـ (شيء) وهي مرفوعة بالابتداء , والجملة بعدها خبرها))[٦٨] . وهذا الرأي قد ذهب إليه جُلّ النحاة[٦٩].

---

(٦٦)الفصول الخمسون / ابن معط : ١٧٩, وينظر : المحصول : ١ / ٣٧٦ ,

(٦٧) ينظر : كتاب سيبويه : ١ / ٧٢ .

(٦٨) المحصول : ١ / ٣٧٦ – ٣٧٧ .

(٦٩) ينظر الأصول في النحو / ابن السراج : ١ / ٩٩ . , ومجالس العلماء للزجاجي : ١٢٥ , والتعليقة على كتاب سيبويه / أبوعلي الفارسي: ١ / ١٠٩ , وشرح كتاب سيبويه /السِّيرافي : ٣ / ٦٩ , ومعاني الحروف للرماني : ١٥٤ , واللّمع في العربية /ابن جني : ١٩٧ , والأزهية في علم الحروف /

وقد وصف الرضي مذهب سيبويه بالضعف فقال :((ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو أنَّ استعمال "ما" نكرة غير موصوفة: نادر, نحو **چ ڈ ڈ چ**[٧٠]على قول , ولم تُسمع مع ذلك مبتدأة))[٧١] .

ويرى أحد الباحثين أنَّ ما ذهب إليه البصريون فيه نظر ؛ من جهة أنَّ صيغة (ماأفعله) جملة إنشائية , وإذا قدرت بـ (شيء أفعله) أصبحت خبرية , ويكون المعنى قد تغيرت جهته , وتلاشى فيه معنى التعجب[٧٢] .

وقد ذكر ابن إياز لأبي الحسن الأخفَش مذهبا واحدا , وهو إنّ (((ما) موصولة , والجملة بعدها صلتها , والخبر محذوف))[٧٣] ووصفه بالضعف لوجهين[٧٤]:

١-أنّ التعجب بابه الإبهام وعدم الإيضاح , والموصول تُعرفُهُ صلتُهُ وتخصصه , فيتنافيان .

٢-أنَّه ادّعى حذف الخبر , والحذف على خلاف الأصل . وقال أيضا : ((فلا وجه للقول به مع الاستغناء عنه))[٧٥] .

وهناك وجه ثالث ذكره ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) يزاد على هذين الوجهين, وهو أنْ الأخفَش قدر الخبر المحذوف بما لا فائدة فيه , والخبر محط الفائدة[٧٦] .

الهروي : ٧٨, والمقتصد في شرح الإيضاح / عبد القاهر الجرجاني : ١ / ٣٧٣ , و النكت في تفسير كتاب سيبويه / الأعلم الشنتمريّ : ١ / ٢١٠ , والمفصل في علم العربية / الزمخشري : ١٩٠ , والمرتجل / ابن الخشاب: ١٤٦ , وإسرار العربية / أبوالبركات الأنباري: ١٠١ .

(٧٠) سورة البقرة : من الآية ٢٧١.

(٧١) شرح الكافية للرضي : ٤ / ٢٣٣ .

(٧٢) ينظر : ردود ابن عصفور على النحاة في كتابه "شرح جمل الزجاجي" / كاظم صافي حسين الطائي , رسالة ماجستير, كلية الآداب , جامعة القادسية , بإشراف د. عبد الإله علي , ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٥م: ١٠١ .

(٧٣) المحصول : ١ / ٣٧٧ . وينظر : معاني القرآن للأخفَش : ١ / ٣٤٧ , والمقتضب /المبرد: ٤ / ١٧٧ , والأصول : ١ / ١٠٠ , وأمالي ابن الشَّجَريّ: ٢ / ٥٥٣ , وشرح التصريح على التوضيح / الأزهري: ٢ / ٨٧ .

(٧٤) ينظر المحصول : ١ / ٣٧٧ .

(٧٥) المصدر نفسه : ١ / ٣٧٧ .

(٧٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ١٤٨.

وهذه الأوجه التي ذكرها ابن إياز قد ذكرها كثير من النحاة الذين سبقوه[٧٧] .

وقد اكتفى ابن إياز بذكر رأي واحد للأخفش , على الرغم من وجود ثلاثة آراء له في هذه المسألة , وقد ذكرها غيره من النحاة , ويبدو لي أنَّ سبب ذلك هو شهرة هذا الرأي للأخفش , وللأخفش رأي قد وافق فيه جمهور البصريين[٧٨] , وثالث أقوال الأخفَش هو أنَّ (ما) التعجبية نكرة موصوفة , والفعل صفتها , والخبر محذوف واجب الحذف , والتقدير شيء أحسن زيدا عظيمٌ[٧٩] .

وما آراء الأخفَش الثلاثة هذه في (ما) إلا دليل على اضطراب موقفه من (ما) في هذه الصيغة .

وبقي رأي الفرّاء (ت٢٠٧هـ) في هذه المسألة , وقد ذكره أيضا ابن إياز بقوله : ((ومذهب الفرّاء أنَّ أصلها الاستفهام , وهو ضعيف جداً ؛ لأنَّ صيغ الاستفهام لم يثبت لها استعمال في باب الإنَّشاء , كما ثبت لصيغ الإخبار))[٨٠] .

واستحسن الرضي رأي الفرّاء قائلا : ((وهو قوي من حيث المعنى ؛ لأنَّه , كأنَّه جُهل سببه فاستفهم عنه , وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب))[٨١]

---

(٧٧) ينظر: المقتضب : ٤ / ١٧٧ , والأصول: ١ / ١٠٠ , واللباب في علل البناء والإعراب / العكبري ١ / ١٩٦ . وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٤٩ , وشرح التسهيل / ابن مالك: ٣ / ٣١ .وشرح الكافية للرضي : ٤ / ٢٣٣ . والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات / أبوعلي الفارسي: ٢٥٥ .

(٧٨)ينظر : معاني القرآن الأخفَش : ١ / ١٩٢ , وشرح التسهيل : ٣ / ٣١ ,ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب/ ابن هشام الأنصاري: ١ / ٣٢٧ .

(٧٩) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١٤٩ , وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / ابن هشام الأنصاري: ٣ / ٢٥١ ومغني اللبيب : ١ / ٢٩٧ , والجَنَى الدّاني في حروف المعاني / المرادي : ٣٣٦ .

(٨٠) المحصول : ١ / ٣٧٧ . وينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٠٣ , وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٤٢١، وارتشاف الضرب / أبوحيان الأندلسي : ٤ / ٢٠٦٥ , وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك , لابن قاسم المراديّ: ٢ / ٨٨٦ , والتصريح على التوضيح ، الأزهريّ : ٣ / ٣٦٨ .

(٨١) شرح الكافية للرضي : ٤ / ٢٣٤ .

وقد رُدَّ مذهب الفرّاء بأنَّ التعجب خبر , فلا يصح أنْ تكون (ما) استفهامية[٨٢], وذكر ابن مالك أيضا أنَّه لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أنْ تخلفها (أيّ) في نحو : ما أنت من سيِّد)) ؛ لأنَّ استعمال (أيّ) في الاستفهام المتضمن تعجبا كثير[٨٣] .

ويتضح مما سبق أنَّ ابن إياز قد وافق البصريين في هذه المسألة , وكذلك فعل ابن معط ؛ لأنَّ ابن إياز عند ذكره لرأي الأخفَش وصمه بالضعف , وقال عن مذهب الفرّاء بأنَّه ضعيف جدا , فلم يبق إلا رأي جمهور البصريين.

وينظر المحدثون إلى اسلوب التعجب القياسي في صيغتيه "ماأفعله" , و"أفعل به" على أنه من الأساليب التي كان لها استعمال خاص , ثم جمد بعد ذلك , ومن غير المجدي تطبيق التحليل الاعرابي للجملة الاسنادية على هذا النوع من الأساليب , فيرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ "ما" في صيغة "ما أفعله" كانت في الأصل هي "ما" التي يكنى بها عن غير العاقل المستعملة في الاستفهام , ثم ضاع الاستفهام منها باستعمالها مع "أفعل" متلازمتين في التعجب[٨٤], وهذا الرأي لا يبعد كثيرا عن رأي الكوفيين في معنى "ما" , فهم يذهبون إلى أنَّ قولهم " ما أحسنَ زيداً" معناه " أي شيء أحسنَ زيدا"[٨٥]

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ الذي دفع النحاة إلى إعراب هذا التعبير , هو ضرورة إعراب كل تعبير , ولو الجأهم إلى مسخ التعبير وإفساده , ولا يرى داعياً لإعرابها , بل الاكتفاء بوصفها , أو إعرابها على نحوٍ آخر , وهو أنَّ "ما" أداة تعجب , و"أفعل" متعجب به و"زيدا" متعجب منه[٨٦].

وقريب من هذا رأي الدكتور إبراهيم السامرائي[٨٧]

---

(٨٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٤٢١ .

(٨٣) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٢ .

(٨٤) ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق / مهدي المخزومي : ٢١٥.

(٨٥) ينظر المحصول : ٣٧٧/١.

(٨٦) ينظر : معاني النحو / د. فاضل السامرائي : ٢٣٩/٤, وهناك إعرابان لهذا الاسلوب أيضا ذكرهما الدكتور السامرائي , أحدهما : "ما" حرف تعجب , "أفعل" اسم منصوب متعجب به , وزيدا متعجب منه منصوب , والإعراب الآخر : هو أنَّ "ما" حرف تعجب و"أفعل " فعل تعجب مبني على الفتح وهذا الفعل لا يحتاج إلى فاعل شأن أفعال الاستثناء , زيدا متعجب منه .

(٨٧) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته / ابراهيم السامرائي : ٧٣.

وهذا الرأي يبدو لي أقرب إلى روح اللغة , وإلى هذا الاسلوب , فضلا عن أنَّ هذه الصيغة جمدت على صيغة واحدة , فلا حاجة بنا إلى البحث المضني في إعرابها , بل يقال : إنَّ "ما" اداة تعجب و" أفعل" متعجب به.

رافع المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر ركنان أساسيان يحصل بهما المعنى المفيد للجملة الاسمية , وهما مرفوعان , ورافعهما أو العامل فيهما محل بحث النحاة وعنايتهم , فقد بحثوا عن العامل في المبتدأ والخبر , والمسوغ لرفعهما , سواء كان الرفع رفعا ظاهرا , أم مقدرا , أم محلاً, كأنْ يكون الخبر جملة ونحوها مما يكون في محل رفع , فطال حديثهم في تعيين رافع المبتدأ والخبر , وتشعبت آراؤهم , وانتهوا إلى أقوال عدة مشهورة , ومنثورة في كتب العربية , وكان لكتاب المحصول حظ في هذا , فقد ذكر ابن إياز هذا الخلاف عند شرحه قول ابن معط : ((في العامل في المبتدأ والخبر , وهو عامل معنوي ,وحقيقته: تجردُ الاسم من العامل اللفظي , وإسناد الخبر إليه , نحو قولك : (اللهُ اكبرُ)))[٨٨] .

فقال ابن إياز : ((اعلم أنَّه ذهب أئمة البصرة إلى أنَّ رافع المبتدأ الابتداء , وهو معنى))[٨٩] .

وهذا الرأي هو لسيبويه[٩٠], والمبرِّد[٩١], وابن السَّرَّاج[٩٢], والجرجاني(ت٤٧١هـ)[٩٣].

ثم بين ابن إياز بعد ذلك أنَّ المقصود بالابتداء عند بعضهم : هو التعري , وإسناد الخبر, وعند عبد القاهر, مما حكى عن شيخه عبد الوارث(ت٤٢١هـ)[٩٤], أنّه مجموع التعري والإسناد[٩٥], وهو اختيار الزمخشري[٩٦] , وصاحب الفصول [٩٧].

---

(٨٨) الفصول الخمسون : ١٩٨,وينظر : المحصول : ١ / ٥٥٥.

(٨٩) المحصول : ١ / ٥٥٧ .

(٩٠) ينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ١٢٧ .

(٩١) ينظر : المقتضب : ٢ / ٤٩ , ٤ / ١٢٦ .

(٩٢) ينظر : الأصول: ١ / ٥٨ .

(٩٣) ينظر : المقتصد : ١ / ٢٥٦ .

(٩٤) هو محمد بن الحسين بن عبد الوارث , أبوالحسين القارئ ابن أخت أبي علي الفَارسيّ توفي (٤٢١ هـ) , ينظر : معجم الأدباء : ٥ / ٣٣٤ , وبغية الوعاة : ٤٣ .

ويرى ابن إياز أنَّ العامل عند هؤلاء مركب من عدمي , وهو التجرد , ووجودّي , وهو الإسناد[٩٨].

ولم يرتض هذا ابن إياز , فقد ضعفه من قبل أنَّ التجرد عدمٌ , وعدم العامل لا يكون عاملا ؛ لأنَّه إنْ كان عدم العامل رافعا , فيكون الرفع متحققا , سواء وجد ذلك العامل أم لم يوجد , فيكون مستغنيا عنه , والمستغني عن الشيء لا يكون مُتوقفًا عليه , ولا معمولا له, وإنْ كان وجود العامل ناصبا أو خافضا , فالرفع لا شك في أنَّه أقوى , فيكون عمل العامل حال عدمه أقوى منه حال وجوده , وذلك خلاف المعقول[٩٩].

ثم قال بعد ذلك : ((والإسناد لا يصح أنْ يكون عاملا ؛ لأنَّه لا يتحقق إلا بين أمرين , فهو متأخر عنهما , والمُتأخر عن الشيء لا يكون عاملا فيه))[١٠٠] .

فبهذا بطل أنْ يكون مجموعهما– التجرد و الإسناد – عاملا , ولم يرجح رأيًا هنا غير أنَّه رجح في كتابه قواعد المطارحة الرأي القائل بالابتداء[١٠١], وقد ركن إلى الرأي القائل إنَّ الابتداء هو عبارة عن الاهتمام , وذلك الاهتمام هو جعلك الشيء أولًا لثانٍ , يكون الثاني حديثا عن الأول المجرد من العوامل اللفظية , فإذا قلت : زيدٌ قائمٌ , فزيدٌ أول لثانٍ , وذلك الثاني هو خبر عن الأول , وهو "زيدٌ"المجرد من العوامل اللفظية[١٠٢] , وهذا القول هو لابن بابشاذ[١٠٣], ولكن ابن إياز لم يصرح بذلك.

ولم يذكر ابن إياز رأي الكوفيين هنا , ولا رأي الزّجَاج , فالكوفيون يذهبون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر , والخبر يرتفع بالمبتدأ , فهما يترافعان[١٠٤] .

---

(٩٥) ينظر : المقتصد : ١ / ٢٥٦ – ٢٥٧ .

(٩٦) ينظر : المفصل : ٤٣ .

(٩٧) ينظر : المحصول : ١ / ٥٥٥–٥٥٩ .

(٩٨) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٥٥٩ .

(٩٩) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٥٥٩ .

(١٠٠) المصدر نفسه : ١ / ٥٥٩ .

(١٠١) ينظر : قواعد المطارحة : ٩٩.

(١٠٢) ينظر : المحصول : ٥٥٩/١.

(١٠٣) ينظر : شرح المقدِّمة المُحسَبة / ابن بابشاذ: ٣٤٥.

(١٠٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين / أبوالبركات الأنباري : ١ / ٤ – ٤١ , أسرار العربية ١ / ٦٨ .

ويرى الزّجَاج أنَّ المبتدأ يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه[١٠٥] .

أما فيما يخص رافع الخبر فكثرت فيه الأقوال , ولم يذكر ابن إياز منها سوى ما اختاره ابن معطٍ , وهو أنْ يكون الابتداء أيضا هو العامل[١٠٦] , وقال عنه : ((إنّه رأي الجزولي , والزمخشري, وذلك لأنَّ الابتداء يقتضيهما , فليس عمله في أحدهما بأولى من الآخر))[١٠٧].

ويُستَشف من ذكر ابن إياز لهذا الرأي دون سواه , والتدليل عليه , أنَّه قد ذهب إليه, والحقيقة أنَّ البصريين والكوفيين يختلفون في رافع الخبر .

فالكوفيون ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر , والخبر يرفع المبتدأ , فهما يترافعان[١٠٨] . ورُدَّ عليهم بأنَّ دخول النواسخ على المبتدأ والخبر يبطل الترافع[١٠٩].

ويرى سيبويه أنَّ رافع الخبر هو المبتدأ وحده[١١٠] , وقد تابع سيبويه في هذا الرأي عدد من النحاة كالشلوبين(ت٦٤٥هـ)[١١١] , وابن مالك[١١٢], وابنه بدر الدين(ت٦٨٦هـ)[١١٣], وابن هشام[١١٤].

أمّا الأخفَش فيرى أنَّ الابتداء هو رافع الخبر , كما جاء ذلك عنه في معانيه : ((والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم ... وقال بعضهم "رفع المبتدأ خبره" وكلٌّ حسنٌ ,والأول أقيس))[١١٥].وتبعه في ذلك الصَّيْمَرِيّ[١١٦]. والزمخشري[١١٧] , والسّهَيْلي(ت٥٨٣هـ)[١١٨] , والجزولي(ت٦٠٧هـ)[١١٩] , وابن الحاجب[١٢٠].

---

(١٠٥) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٢٧ .

(١٠٦) ينظر : المحصول : ١ / ٥٦٠ .

(١٠٧) المحصول : ١/٥٦٠. وينظر : المقدمة الجزولية في النحو , عبد العزيز الجزولي: ٩٣ , و ينظر : المفصل : ٤٣ .

(١٠٨) ينظر : إسرار العربية : ١ / ٦٨ , والإنصاف : ٤٠ / ٤١ .

(١٠٩) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢ / ٤٦٣ .

(١١٠) ينظر : كتاب سيبويه : ١ / ٤٠٦ ,٢ / ١٢٧ , ٢ / ٨٧.

(١١١) ينظر : شرح الجزولية : ٢ / ٧٤٤ .

(١١٢) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٠ .

(١١٣) ينظر : شرح الفية ابن مالك / ابن الناظم : ١٨١

(١١٤) ينظر : أوضح المسالك : ١ / ١٩٤ .

(١١٥) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٩ .

(١١٦) ينظر : التبصرة والتذكرة / الصيمري : ١ / ١٠٠ .

في حين أنّ المبرِّد كان رأيه صريحا على الرغم من اختلاف النقل عنه , إذ قال: ((ونظير ذلك من الأسماء قولك (زيدٌ منطلق) , فزيدٌ مرفوع بالابتداء, والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ))[١٢١] .

وقال في باب المسند والمسند إليه : ((والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))[١٢٢] .

وهذا التصريح من المبرِّد ينفي ما نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل من أنّ الابتداء هو الذي رفع الخبر بواسطة المبتدأ[١٢٣].ومن قال بهذا الرأي , ابن جنّي[١٢٤] , وابن برهان(ت٤٥٦هـ)[١٢٥] .

وأخيرا نجد أنَّ ابن السَّرَّاج موافق لشيخه المبرِّد فيما ذهب إليه , فقد جاء في الأصول في أثناء حديثه عن المبتدأ :((وهما مرفوعان أبداً ,فالمبتدأ رفع بالابتداء ,والخبر رفع بهما , نحو قولك :(اللهُ ربنا) و(محمدٌ نبينا)))[١٢٦] .

وهذا يخالف ما نسبه له العُكبَريّ في التبيين من أنّ رافع الخبر هو الابتداء [١٢٧].

ولأبي البركات الأنباري رأي جمع فيه بين رأي سيبويه والأخفَش , فجعل الابتداء هو العامل على رأي الأخفَش بواسطة المبتدأ الذي جعله سيبويه هو العامل , وهذا واضح من قوله :((والتحقيق فيه عندي أنْ يقال :إنَّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ))[١٢٨].

---

(١١٧) ينظر : المفصل : ٣٦ .

(١١٨) ينظر : نتائج الفكر في النحو/ السهيلي: ٤٠٧ .

(١١٩) ينظر : المقدمة الجزولية : ٩٣ .

(١٢٠) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل / ابن الحاجب : ١ / ١٤٧ .

(١٢١) المقتضب : ٢ / ٤٩ .

(١٢٢) المصدر نفسه : ٤ / ١٢٦ .

(١٢٣) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧١ .

(١٢٤) ينظر : الخصائص / ابن جني : ٢ / ٣٨٥ .

(١٢٥) ينظر : شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٣٤ .

(١٢٦) الأصول: ١ / ٥٨.

(١٢٧) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / العكبري : ٢٢٩ , وينظر هذه النسبة أيضا في ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨ , والمساعد على تسهيل الفوائد / ابن عقيل ١ / ٢٠٥ , والتصريح ١ / ١٥٩

(١٢٨) الإنصاف : ١ / ٤٦ .

ورجح الرضي مذهب الكوفيين بقوله : ((هو الأقرب))[١٢٩].

وهذا الاختلاف دفع ابن مضاء(ت٥٩٢هـ) إلى التشنيع على النحاة مطالبا إياهم بإسقاط هذا الاختلاف , فقال : ((ومما يجب أنْ يسقط من النحو اختلافهم فيما لا يفيد نطقا ... كاختلافهم في رافع المبتدأ))[١٣٠].

ويرى الباحث أنَّ الخلاف فيها لا جدوى منه , وهو ما صرح به أبوحيان الأندلسي في حديثه عن عامل الاستثناء فقال : ((ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة , وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر, ورافع الفاعل , وإنما الخلاف الذي يجدي فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي))[١٣١]

وإلى مثل هذا أشار ابن عقيل بقوله : ((وهذا الخلاف مما لا طائل فيه))[١٣٢].

ووصفه بعض المعاصرين بأنَّه لجاج فلسفي , وبعيد عن الواقع اللغوي , وكان يكفي أنْ يقال إنِّهما مرفوعان , ولا داعي للبحث المضني وراء العامل[١٣٣] .

تقديم الخبر على المبتدأ

الأصل في الجملة الاسمية أنْ يأتي المبتدأ أولا ثم يأتي الخبر , وقد يختلف ترتيب الجملة , فيتقدم الخبر على المبتدأ جوازا , أو وجوبا فيهجر رتبته , وهو ما يسميه الدكتور تمام حسان الرتبة غير المحفوظة[١٣٤] , وللبلاغيين حصة كبيرة في مثل هذه المسائل – التقديم والتأخير– فهذا التقديم من وجهة نظرهم يتعلق بالمعنى , فضلا عن التوسع في

---

(١٢٩) شرح الكافية للرضي : ١ / ٧٨ .

(١٣٠) الرد على النحاة/ ابن مضاء القرطبي : ١٤١ .

(١٣١) ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٠ .

(١٣٢) شرح ابن عقيل : ١ / ١١٢ .

(١٣٣) ينظر : النحو العربي نقد وبناء / ابراهيم السامرائي : ٨٢ , والنحو الوافي / عباس حسن: ١ / ٤٤٧ .

(١٣٤) ينظر : الخلاصة النحوية / تمام حسان : ٨٣ , ومقالات في اللغة والأدب / تمام حسان : ٢ , ٢١٨ .

الكلام , وقد ذكر سيبويه أنَّ وظيفة التقديم والتأخير العناية , والاهتمام بالمتقدم ,وضُعف العناية بالمتأخر[١٣٥] .

وهذا التقديم جعل العلماء يختلفون فيه بين مجوز له ورافض , وقد عالج ابن إياز هذا الخلاف تحت قول ابن معط : ((وقد يتقدم خبر المبتدأ , كقولك : (كيف زيدٌ) , (وأينَ عمروٌ)))[١٣٦].

إذ قال :((ذهب أئمة البصرة إلى جواز تقدُّم الخبر على المبتدأ , سواء كان مفردا, أو جملة , فالمفرد كقولك : (قائمٌ زيدٌ) , والأصل: زيدٌ قائمٌ , والجملة كقولك:(أخُوهُ منطلقٌ زيدٌ) , والأصل : زيدٌ أخُوهُ مُنطلقٌ , ويدل على ذلك قول العرب :(مَشْنُوءٌ من يَشْنَؤُكَ) فـ(من يَشْنَؤُك) مبتدأ , و(مشنُوءٌ) خبر مُقدَّم ,وكذلك قولهم : (تَميمِيٌّ أنا), فـ(أنا) مبتدأ , و(تميمي) خبره . وذهب أئمة الكوفة إلى أنَّ ذلك غير جائز ؛ لما فيه من تقديم المُضمر على الظّاهر , أَلا ترى أنَّ في (قائمٍ) ضميرا , فإذا تقدم على المبتدأ لَزمَ منه ذلك))[١٣٧] .

وهناك أدلة سماعية وقياسية أخرى استدل بها البصريون منها قول الفرزدق[١٣٨] :

بَنُــونَا بَنــُو ابنــائِنا وبَنــاتُنا بَنُـوهُـنَّ ابنـاءُ الرِّجـالِ الأبـاعِـدِ

فهنا (بنونا) خبر مقدم , (وبنو ابنائنا) مبتدأ مؤخر .

فنص ابن إياز يُوحي بأنَّ الكوفيين مجمعون على منع التقديم بصورة مطلقة[١٣٩] , وفيه نظر ؛ إذ إنَّ المنع كما تردده بعض المصنفات النحوية ليس على إطلاقه , وقول ابن عقيل في هذا المنع يوضح هذا الأمر بشكل جلي إذ يقول: ((فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح))[١٤٠].

---

(١٣٥) ينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ١٤٣ .

(١٣٦) الفصول الخمسون : ٢٠٠, وينظر: المحصول : ١ / ٥٨١ .

(١٣٧) المحصول : ١ / ٥٨١ .

(١٣٨) هذا البيت منسوب إلى الفرزدق ولم يوجد في ديوانه وهو في .الإنصاف ١ / ٦٦ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة /عبد اللطيف الشرجي الزَبيدي: ٣٣.

(١٣٩) ينظر : المحصول :١/ ٥٨١ .

(١٤٠) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٨ .

إذ يجيز الكسائي رأس المدرسة الكوفية تقديم خبر المبتدأ في (ضربته زيد) [١٤١], وكذلك الفرّاء يُجيز أيضا إذا كان المبتدأ ضميرا منفصلا والخبر اسم موصول نحو (أنت الذي تضرب)[١٤٢].

وقد نقل عن ابن الشَّجَريّ الإجماع من البصريين , والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة[١٤٣] , وقال ابن عقيل معترضا على ذلك النقل :((وليس بصحيح , وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين))[١٤٤] .

وجدير بالذكر أنَّ ما منعه الكوفيون لا يعني أنَّه لم يرد عن العرب , ولا أنَّه لم يستعمل , وإنَّما يعني أنْ المقدم عندهم من ذلك لا يعرب خبرا ؛ نظرا للحجة التي تعلقوا بها وأقاموا عليها رأيهم , وهي أنْ يتقدم المضمر على الظاهر[١٤٥] , وقد رَدَّ ابن إياز هذا بقوله : ((إنَّ تقديم المضمر على الظاهر إنَّما يُمنعُ منه إذا تقدّم لفظا ومعنى , نحو (ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا) فإذا تقدم لفظا , والنية به التأخير كان جائزا))[١٤٦] . مستدلا على ذلك بقوله تعالى : **چ ڦ ڦ ڦ ڦ چ** [١٤٧] فهنا الهاء عائدة إلى موسى وإنْ كان متأخرا عنها ؛ لأنَّه في حكم التقديم إذْ كان فاعلا[١٤٨].

وجاء كذلك في الشعر , ومنه قول زهير[١٤٩] :

مَنْ يـــأتِ يومـا على عـــلّاته هَرِمًا يلـقَ السمـــاحةَ مـنه والـــــندى خُلقا

فالهاء هنا عائدة إلى (هَرِمًا) وهو متأخر لفظا , ولكنه متقدم في التقدير والرتبة .

وهذه الشواهد تدل على أنَّ العرب يرون أنَّه في بعض المواضع يجوز تقديم الضمير على مرجعه , وفي ذلك دليل على بطلان حجة بعض الكوفيين الذين قالوا بالمنع .

---

(١٤١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٥ .

(١٤٢) ينظر : همع الهوامع شرح جمع الجوامع / جلال الدين السيوطي : ٢ / ٣٧ .

(١٤٣)ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٢٣١ .

(١٤٤) المصدر نفسه: ١ / ٢٣١ .

(١٤٥) الإنصاف ١ / ٦٥ .

(١٤٦) ينظر : المحصول : ١ / ٥٨١ .

(١٤٧) سورة طه : ٦٧

(١٤٨) المحصول : ١ / ٥٨٢ .

(١٤٩) ينظر : شرح شعر زهير بن أبي سلمى : ٤٦

ويبدو أنَّ قول البصريين صحيح ؛ لأنهم اعتمدوا على أساس السماع , ولم يخرجوا عن نطاقه , ومعلوم أنَّ هذا منهج الكوفيين , والمعروف عنهم أنَّهم يكسرون القواعد الموضوعة اعتمادا على بيت واحد ويبوبون عليه بخلاف البصريين[١٥٠].

وهو ما جعل الدكتور إبراهيم السامرائيّ يوافق البصريين لأخذهم السماع منطلقا لبناء قاعدتهم النحوية في هذه المسألة قائلا : ((والذي يهمنا من هذه المسألة أنْ يكون الكوفيون قد سلكوا أصعب الطرق , ولم يأخذوا بالسهل الممهد منها , ولم يحتجوا بالسماع في حين أنَّ البصريين قد أخذوا بالسماع وقاسوا عليه))[١٥١].

العامل في خبر إنَّ

إذا دخلت (إنَّ) أو إحدى أخواتها على المبتدأ والخبر , فإنَّها تنصب المبتدأ –عند النحويين جميعهم – ويسمى اسمها ,واختلفوا في رافع الخبر, إذ ذهب البصريون إلى أنَّ العامل فيه هذه الأداة[١٥٢] , وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الأحرف لا تعمل في الخبر شيئاً ,وإنَّما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به –أي المبتدأ– قبل دخولهن[١٥٣] ,ولكل فريق أدلته التي يثبت بها صحة مذهبه .

وقد عرض ابن إياز لهذا الخلاف عند شرحه لقول ابن معط :((فتنصب ما كان مبتدأ على أنَّه اسمها , تشبيهاً بالمفعول , وترفع ما كان خبراً على أنَّه خبرها ,تشبيها بالفاعل))[١٥٤].

فقال ابن إياز في شرحه لهذا القول :((يعني أنَّ اسمها مشبه بالمفعول , وليس بمفعول ؛ إذ العمل فيه حرف , وكذا خبرها مشبه بالفاعل لذلك أيضا ,فقولك (إنَّ زيدًا قائمٌ) كقولك (ضَرَبَ زيدًا غُلامُهُ)))[١٥٥].

---

(١٥٠)ينظر:الاقتراح في علم أصول النحو / جلال الدين السيوطي: ٤٢٩ .

(١٥١) النحو العربي نقد وبناء : ٥٣ .

(١٥٢) ينظر : كتاب سيبويه :١٣١/٢, والمقتضب : ١٠٩/٤, والأصول: ٢٣٠/١, والمقتصد : ٤٤٥/١.

(١٥٣) ينظر: معاني القرآن للفراء : ٣١٠:١–٣١١, نتائج الفكر في النحو : ٣٤٢, وشرح الكافية للرضي : ٢٤٦/٢, ومدرسة الكوفة ٢٧٧.

(١٥٤) الفصول الخمسون : ٢٠٠, وينظر :المحصول :٥٨٧/١

(١٥٥) المحصول :٥٨٧/١

وقال ابن إياز:((وهذا مذهب أئمة البصريين وتمسكوا بأشياء))[١٥٦] وهي[١٥٧]:

١-إنَّها بالإجماع عملت في الأول فوجب أنْ تعمل في الثاني بالقياس على عوامل المبتدأ والخبر .

٢- إنَّ(ليت)و(كأنَّ) و(لعل) تنصب الحال ,وتعمل فيها , فتقول :(كأنَّ زيداً أسدٌ مُقدماً) فناصبها (كأنَّ), ومعلوم أنَّ الحال فضلة في الخبر ,فإذا عَملت في فضلته كان عملها فيه أولى , ولما ثبت الحكم في هذه الثلاثة , ثبت ذلك فيما عداها , وإنْ لم تعمل في الحال ؛ لعدم القائل بالفرق.

٣-إنَّ معنى الابتداء قد زال مع زوال (إنَّ) وأخواتها , فكيف يرتفع خبرها بما يرتفع به خبر المبتدأ.

ثم بعد ذلك ذكر ابن إياز ردَّهُ على تلك الحجج التي ذكرها البصريون , فالحجة الأولى ردَّها بأنَّ منصوب (كان) عند الكوفيين إنَّما هو منصوب على الحال , وليس بخبر عنها , وإذا كان الفعل الأصيل في العمل لا خبر له , فالحروف أولى بذلك ,ولئن سلّمنا أنَّ منصوب (كان) خبرها , جاز ذلك فيها ؛ لأصالتها وتمكنها, وهذه الحروف بعيدة من ذلك , فلا يكون لها عمل في الخبر[١٥٨].

وأما الحجة الثانية , فقال عنها :((فإنَّ الحال فضلة شبيهة بالظرف , فيجوز فيها ما لا يجوز في غيرها , وإذا كان كذا لم يلزم من عملها في الحال عملها في الخبر))[١٥٩].

أما الحجة الثالثة فردها , بأنَّ هذا على أصلكم , وهو أنَّ العامل في المبتدأ الابتداء وأما على أصلنا فلا يجوز ؛ لأنَّ كل واحد من المبتدأ والخبر رافع لصاحبه[١٦٠] , وقوله هذا يمثل لسان حال الكوفيين.

ويتضح مما سبق أنَّ ابن إياز قد عرض لهذه المسألة على غير عادته , فهو بدأ بعرض حجج البصريين ثم ردَّ عليها بحجج الكوفيين , ويظهر لي أنَّ ابن إياز هنا قد ركن

---

(١٥٦):المحصول : ٥٨٧/١, وينظر :المسائل المنثورة / أبو علي الفارسي :٧٤, والتبيين :٣٣٣.

(١٥٧) ينظر : المحصول : ٥٨٧/١.

(١٥٨) ينظر :المصدر نفسه :٥٨٨/١.

(١٥٩) المصدر نفسه :٥٨٨/١.

(١٦٠) ينظر : المحصول :٥٨٨/١.

إلى الرأي الكوفي ؛ لأنَّه قد دحض حجج البصريين بحجج الكوفيين , وهو نادراً ما يفعل هذا , فضلا عن قوله حين انتهى من ذكر حجج البصريين : ((وهذا اقوى ما ذكروه))[١٦١] , وكذلك حين ردَّ حجج البصريين بحجج الكوفيين : ((وهذا بَيِّنٌ))[١٦٢], وهذا ما يجعلنا نظن أنَّ ابن إياز قد وافق الكوفيين في هذه المسألة .

ومن ذهب من البصريين إلى أنَّ العامل في خبر (إنَّ) هو هذه الأداة ,سيبويه[١٦٣], والمبرِّد[١٦٤], وابن السَّرَّاج[١٦٥],والزّجَاجي(ت٣٣٧هـ)[١٦٦], وابن الوراق(ت٣٨١هـ)[١٦٧] وأكثر النحويين[١٦٨].

واحتجوا بحجج أُخرى لم يذكرها ابن إياز, وهي أنَّ هذه الأحرف قويت لمشابهتها الفعل ,من حيث إنَّها تشبهه لفظاً ومعنى , فهي مبنية على الفتح كالفعل الماضي[١٦٩],وإنَّها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي,ويتصل بها الضمير المنصوب , كما يتصل بالفعل المتعدي وإنَّها على وزن الفعل[١٧٠],وأيضا إنَّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد, والتشبيه, والترجي, والتمني, والاستدراك , وكذلك تدخلها نون الوقاية ,فتقول :إنَّني, وكأنَّني[١٧١],فلما أشبهت الفعل في هذه الأمور, وجب أنْ تعمل عمله , والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ,فكذلك هذه الأحرف[١٧٢].

---

(١٦١) المصدر نفسه :٥٨٧/١.

(١٦٢) المصدر نفسه :٥٨٨/١.

(١٦٣) ينظر : كتاب سيبويه :١٣١/٢

(١٦٤) ينظر: المقتضب :١٠٩/٤.

(١٦٥) ينظر: الأصول:٢٣٠/١.

(١٦٦) ينظر: الجمل في النحو / الزجاجي :٥١.

(١٦٧) ينظر: علل النحو / ابن الوراق:٢٣٥.

(١٦٨)ينظر:الإيضاح لأبي علي الفارسي:١٥/١,ومعاني الحروف/:١٠٩,واللمع:٤١,والمقتصد:٤٤٤/١,والفصول في العربية / ابن برهان :١٨.

(١٦٩) ينظر: المقتضب :١٠٩/٤,والأصول: ٢٣٠/١.

(١٧٠) ينظر : الجمل في النحو :٥١.

(١٧١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش :١٠٢/١.

(١٧٢) ينظر: الإنصاف : ١٧٨/١.

وزاد العُكبري من أوجه المشابهة أنَّ (إنَّ) تخفف بحذف إحدى النونين نحو :(إنْ) كما يجوز ذلك في لم يكُ[١٧٣], وكذلك لا يوجد هناك مانع من عملها , فليس هناك مانع من منع انتصاب اسمها وارتفاع خبرها ، وإنْ كان هناك مانع لمنع عملها في الاسم كسائر الموانع, وإنَّ (إنَّ) تقتضي اسمين مع اختصاصها بالاسم , فوجب أنْ تعمل فيهما كالفعل نفسه[١٧٤].

وردَّ ابن عصفور(ت٦٦٣هـ) هذه الأوجه كما فعل ابن إياز قائلاً:((وهذا باطل ؛ لأنَّ ضمائر النصب إنَّما اتصلت بها بعد عملها النصب , وكذلك نون الوقاية إنَّما أُلحقت من أجل ياء المتكلم , وياء المتكلم إنَّما اتصلت بها بعد العمل , وأما كونها على ثلاثة أحرف, وأنّ أواخرها مفتوحة , وأنَّ معانيها معاني الأفعال , فليس ذلك موجبا لعملها , ألا ترى (ثُمَّ) على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كـ"إنَّ" , ومعناها العطف ؟ فكأنَّك قلت : عطفتُ , وهي مع ذلك لا تعمل , وأما طلبها الاسمين طـلب الفعل المتعدي لهما , فإنْ كان يُراد بذلك أنَّها تطلب الاسمين على الاختصاص , فإنَّ ذلك وحده موجب للعمل))[١٧٥].

وردَّ ابن مالك المشابهة بالفعل بفتح الآخر, بأنَّ ذلك لو كان معتبراً للزم منه إبطال عمل (إنْ) و(أنْ) و(كأنْ) عند التخفيف[١٧٦].

ورأى ابن أبي الربيع(ت٦٨٨هـ) أنَّ قول الزّجَاجي في مشابهة (إنَّ) الأفعال في اتصال ضمائر النصب بها سائغ , وتعليله مقبولٌ , فذكر أنَّ اتصال الضمير , وإنْ لم يكن من الشبه فهو يدل على قوة الشبه[١٧٧].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ هذه الأحرف لم تعمل في الخبر شيئاً ,وإنَّما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولهن ,ونسب الزّجَاجي هذا المذهب إلى الكسائي(ت١٨٩هـ)[١٧٨],
وتبعهم في ذلك السهيلي[١٧٩].

---

(١٧٣) ينظر: التبيين : ٣٣٤.
(١٧٤) ينظر: المصدر نفسه : ٣٣٤.
(١٧٥) شرح الجمل لابن عصفور :٤١٥/١.
(١٧٦) ينظر: شرح التسهيل : ٨/٢.
(١٧٧) ينظر: البسيط في شرح الجمل / ابن أبي الربيع: ٧٧٠/٢.
(١٧٨) ينظر: مجالس العلماء: ١٠٣.
(١٧٩) ينظر: نتائج الفكر: ٢٣٢.

وحجتهم في ذلك : أنَّ الأصل في هذه الحروف أنْ لا تنصب الاسم ,وإنَّما نصبته لأنَّها أشبهت الفعل ,فإذا كانت كذلك فإنَّما عملت ؛ لأنَّها أشبهت الفعل فهي فرع عليه , وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ؛ لأنَّ الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل , فينبغي أنْ لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول ؛ لأنَّا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل , وذلك لا يجوز , فوجب أنْ يكون باقياً على رفعه قبل دخولها[١٨٠], وردَّ ابن السراج هذه الحجة قائلا : ((والدليل على أنَّها هي الرافعة للخبر ، أنَّ الابتداء قد زال ، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل ، بطل أنْ يكون هذا معمولاً فيه))[١٨١] , وقد ردَّ عليهم عبد القاهر الجرجاني أيضا قائلا :((وليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء , ولا يعمل الرفع , ومن المحال ترك القياس , ومخالفة الأصول بغير فائدة))[١٨٢]

وأجاب البصريون عن ذلك بأنهم لم يغفلوا جانب الفرعية ,وجعلنا المنصوب قبل المرفوع , ولم نجوز فيها الوجهين , كما جاز ذلك في الفعل رفعاً ؛ لإجراء الفرع مجرى الأصل[١٨٣].

وقد نبَّه أحد الباحثين أنَّ ما نُسب إلى الكوفيين فيه نظر , إذ يرى أنَّ هذه النسبة هي للفراء فقط , وما يدل على ذلك أنَّ الكوفيين من بعده لم يأخذوا به . بل نَصَّ أبوبكر الأنباري على أنَّ (إنَّ) ترفع الخبر , ولم يشر إلى رأي آخر كعادته[١٨٤] , قال أبوبكر الأنباري في شرحه لبيت امرئ القيس[١٨٥]:

أغّــركِ منـــــي أنَّ حُبَـــكِ قاتـــــلي وأنَّك مهـــما تأمــري القلـــبَ يفعــلِ

((وقاتلي موضعه رفع لأنَّه خبر أنَّ))[١٨٦].

---

(١٨٠) ينظر: الإنصاف : ١/١٧٦.

(١٨١) الأصول : ١/٢٣٠.

(١٨٢) المقتصد : ١/٤٤٥.

(١٨٣) ينظر: أسرار العربية : ١٢٣, والإنصاف : ١/١٧٨.

(١٨٤) ينظر: ابن الأنباري في كتابه الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: د. محيي الدين توفيق إبراهيم: ١٩٢-١٩٣.

(١٨٥) ديوان امرئ القيس : ١١٤.

(١٨٦)شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات/ أبوبكر الأنباري : ١٨٢.

وواضح أنَّ نظرية العامل والمعمول قد أثرت في هذه المسألة تأثيرًا كبيرًا , ويظهر هذا التأثير في عبارات كالأصل والفرع , والقوة والضعف , فالفريقان قد أجمعا على أنَّ "إنَّ" فرعٌ , وقد ظهر أثر هذه الفرعية عند الكوفيين في عدم عملها الرفع في الخبر , بينما عند البصريين ظهر في تقديم المنصوب على المرفوع(١٨٧)

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه البصريون من أنَّها فرعٌ في العمل , والفروع أضعف من الفعل, صحيح , ولا خلاف فيه , لذلك فتقديم المنصوب على المرفوع منسجم مع (إنَّ) في الفرعية , فالتزم أحدهما الآخر , وأنَّ الضعف الذي وجه إلى (إنَّ) في عدم العمل في الخبر منقوض ؛ لأنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل ويعمل عمله فيكون له مرفوع , ومنصوب .

إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة

اختلف النحاة في عمل هذه الأداة ، فذهب البصريون إلى أنَّها إذا كانت مخففة من الثقيلة،قد تعمل النصب , وقد تهمل , وإذا أهملت (أنْ) وجب مجيء اللام بعدها للتفريق بينها وبين (إنْ) النافية(١٨٨) , وذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) المخففة غير عاملة(١٨٩) ، وقد ذكر ابن إياز هذا الخلاف عندما شرح قول ابن معط : ((و (إنَّ) قد تُخَفَّفُ فتعمل ، كقوله تعالى :((**وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمالَهُم**))(١٩٠)

---

(١٨٧) ينظر : الخلاف النحوي في المقتصد , رسالة ماجستير , علي محمد أحمد الشهري , كلية اللغة العربية , جامعة ام القرى , بإشراف د. سعد حمدان الغامدي , ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م: ٢/٥٥٥.

(١٨٨) ينظر : المقتضب : ١ / ١٨٩ ،ومعاني القرآن وإعرابه / الزجاج :٢/٣٠٥, والأصول: ١ / ٢٤٧ , وأمالي ابن الشجري : ٣ / ١٤٦ ، والإنصاف : ١ / ١٩٥ ، ٢ / ٦٤٠ ، و التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبريّ عبد الله بن الحسين : ١ / ١٢٤ ، ٥٨٥ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٣٠ .

(١٨٩) ينظر : معاني القرآن للكسائي : ١/ ١٦٥, ومعاني القرآن للفراء : ٢/٢٩-٣٠, وإعراب القرآن للنحاس:٢/٣٠٥, وإعراب القراءات السبع وعللها /ابن خالويه : ١/٢٩٤.

(١٩٠) سورة هود : من الآية : ١١١ , وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبوبكر عن عاصم وابن محيصن بتخفيف (إنْ) و(لَمَا)والنص القرآني هو ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ولم يشر ابن معط وكذلك ابن إياز إلى أنَّها قراءة , ينظر :كتاب سيبويه : ٢/١٤٠ , ومعاني القرآن للكسائي : ١/ ١٦٥, ومعاني القرآن للفراء : ٢/٢٩-٣٠, ومعاني القرآن للاخفش : ١/ ٣٩٠, وإعراب القرآن للنحاس:٢/٣٠٥, وإعراب القراءات السبع وعللها /: ١/٢٩٤,والحجة للقراء السبع : ٤: ٣٨, و الكشف

وتُلغى ، نحو قوله تعالى : چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ چ[١٩١]))[١٩٢] .

إذ قال : ((إنّما جاز تخفيف (إنَّ) في الاختيار ؛ لأنَّها كثيرة الاستعمال ؛ لإفادتها التوكيد , وهي مُضعَّفَةٌ , فخُففتْ ، وعند ذلك للعرب فيها مذهبان))[١٩٣] . وقد ذكر المذهبين وهما[١٩٤] :

١-الإعمال : كقولك : (إنْ زيداً قائمٌ) وقد حكى ذلك يونس[١٩٥] ، ووجّهه أنَّها جَارِيَةٌ مجرى الفعل , والفعل يعمل حالة حذف بعض حروفه ، كقولك : (لَم يَكُ زيدٌ ذاهباً)، وعليه قوله تعالى : ((وإنْ كُلاًّ لَمَا)) فـ(كُلاًّ) اسم إنْ المخففة ، واللام في (لَمَا) لام (إنْ) وفي (ما) وجهان :

أ- أنْ تكون زائدة مُؤكَّدة ، لا موضع لها من الإعراب ، واللام في (ليوفِّيَنَّهُم) لام قسمٍ مُقدرٍ ، أي : والله ليوفِّيَنَّهُم .

ب- أنْ تكون "ما" بمعنى "الذي"، و (ليوفِّيَنَّهُم) ، صلتها و"ما" هي خبر " إنْ"[١٩٦].

ونلحظ مما سبق أنَّ ابن إياز لم ينسب هذا الإعمال إلى أحد سوى الحكاية عن يونس, والحقيقة أنَّ هذا الإعمال هو مذهب أغلب البصريين[١٩٧] . فنجد سيبويه يقيسها على (كَأنْ) إذْ عملت مخفّفة وأنشد لذلك :

عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:أبو محمد مكي بن أبي طالب ،القيسي : ٥٣٦/١, والنشر في القراءات العشر / ابن الجزري : ٢٩٠/٢-٢٩١, ومعجم القراءات القرآنية/الدكتور عبد اللطيف الخطيب : ١٤٧/٤,

(١٩١) سورة يس : ٣٢ .

(١٩٢) الفصول الخمسون :٢٠١, وينظر : المحصول : ١ / ٥٨٨ .

(١٩٣) المحصول : ١ / ٥٨٨ .

(١٩٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٥٨٨ .

(١٩٥) ينظر: كتاب سيبويه : ٢ / ١٤٠ .

(١٩٦) ينظر : المحصول : ٥٨٩/١.

(١٩٧) ينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ١٤٠ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٣٩٠ , والمقتضب : ١ / ١٨٩ ، والأصول: ١ / ٢٤٧ .

ووَجـــــه مشـــــــــــرقُ النّحرِ كـــــــأنْ ثَـــدْياهُ حُـــقّانِ[١٩٨] .

وقد عملت (كَأن) مع تخفيفها ، وأضمر اسمها عنده ؛ لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغير عمله , كما لم يغيّر عمل (لم يَكُ) ، و (لم أبَلْ) حين حُذف [١٩٩], أي : أنَّ التقدير كأنّه ثدياه حقان , ورفع الاسم المذكور بعد كأن على أنه مبتدأ والجملة منه ومن خبره خبر كأنْ[٢٠٠].

وأجاز ذلك الأخفَش[٢٠١]، وابن السَّرَّاج[٢٠٢] ، وأيد أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله البصريون [٢٠٣].

والبصريون قد اعتمدوا في الإعمال على السماع , والقياس فمن السماع, قوله تعالى : **چڈ ڌ ڍ ڎ ڏ ڐ ڑ چ**[٢٠٤] وكذلك ما حكاه سيبويه إذ قال: ((وحدثنا من نثق به , أنَّه سمع من العرب من يقول : إنْ عمرًا لمنطلقٌ))[٢٠٥] , وأما القياس فقاسوها على إعمال أنَّ المفتوحة, وكأنَّ إذا خُففت , فكما جاز قول العرب في (أنْ) من قولهم : (إلاّ أنْ أخاك ذاهبٌ)[٢٠٦] , فكذلك يجوز في (إنَّ) إذا خففت .

وقال المبرِّد في هذا الشأن : ((وجاز النصب بها إذا كانت مُخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنَّما نَصبت ؛ لشبهها بالفعل ، فلما حذف منها صار كفعل محذوف ، فَعَملُ الفعل واحدٌ وإنْ حذف منك ، كقولك : (لم يَكُ زيدٌ منطلقاً)، وكقولك : (عِ كلاماً)))[٢٠٧] ,

---

(١٩٨) البيت لم ينسبه سيبويه إلى أحد : ٢ / ١٤٠ ، وهو موجود في جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ أبوجعفر محمد بن جرير الطبري: ١٢/ ٥٩٧ , وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٧ ، وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغداديّ / البغدادي : ١ / ٣٩٨ .

(١٩٩) ينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ١٤٠ ، والجامع لأحكام القرآن ، أبوعبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي: ٩ / ١٠٤ .

(٢٠٠) ينظر : الاصول : ٢٤٦/١.

(٢٠١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٣٩٠ .

(٢٠٢) ينظر : الأصول: ١ / ٢٤٧.

(٢٠٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن/ أبومحمّد مكّيّ بن أبي طالب حمّوش القيسيّ: ١ / ٤١٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٩ ، و التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧١٦ .

(٢٠٤) سورة البقرة : من الآية : ٧٤ .

(٢٠٥) كتاب سيبويه : ١٤٠/٢.

(٢٠٦) ينظر : الإنصاف : ١ / ١٩٦ .

(٢٠٧) المقتضب : ١ / ١٨٩ .

وعلى الرغم من قول المبرد هذا إلا أنَّه اختار المذهب القائل بالإهمال إذْ قال :((وهذا القول الثاني هو المختار))[٢٠٨], جاء قوله هذا بعد أنْ عرض حجّة القائلين بالإهمال, والقائلون بالإهمال هم الكوفيون[٢٠٩], فيكون المبرد قد تابع الكوفيين في هذه المسألة .

٢-الإهمال : قال ابن إياز : ((والثاني من مذهبي العرب في (إنْ) المخففة : الإهمال ، ووجهه أنَّها بالتَّخفيف يبطل بعض وجوه الشبه اللفظيَّ ، والأصل هو الابتداء , فيعود اليه بأدنى سبب ، ومنه قوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ[٢١٠] فـ(كل) رفع بالابتداء و (ما) زائدة و (جميعٌ) الخبر ، و(مُحْضَرون) تابع لـ (جميع) ,و(لدينا) مُتعلِّق بـ (محضرون)))(٢١١)

وقال بعد ذلك أنَّه : ((يجوز أنْ تكون (ما) بمعنى الذي ، و (جميع) خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره "هو" ، والجملة صلة (ما) ، و (محضرون) وما عمل فيه خبر (كُل) ويجوز أنْ تكون (ما) نكرة بمعنى شيء , وهي خبر عن (كل) ، (وجميع) نعت لها أعني (ما)))[٢١٢] , قال سيبويه في توجيه هذه الآية :((وإنما هي : لجميع , وما لغوٌ))[٢١٣].

أما بالنسبة للكوفيين فقد ضعفوا ذلك إذ أنكر الكسائي تخفيف (إنْ)[٢١٤] ، والفراء على مذهبه في المنع[٢١٥] , وعنده أنّ (كُلاّ) نصبت بـ(لَيوفينّهم) في تخفيف (إنْ)[٢١٦],

---

(٢٠٨) المقتضب: ١٨٩/١.

(٢٠٩) ينظر : معاني القرآن للكسائي : ١٦٥/١, معاني القرآن الفراء : ٢ / ٢٩ – ٣٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٠٥ ، وأمالي ابن الشجري : ٣ / ١٤٦ ، والإنصاف : ١ / ١٩٥ ، ٢ / ٦٤٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٢٤ ، ٥٨٥ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٣٠٥ .

(٢١٠) سورة يس : من الآية ٣٢ .

(٢١١) المحصول : ١ / ٥٩٠ , وينظر المقتضب : ١٨٩/١.

(٢١٢) المحصول : ١ / ٥٩٠ .

(٢١٣) كتاب سيبويه : ١٣٩/٢.

(٢١٤) ينظر : معاني القرآن للكسائي:١٦٥/١,وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٠٥ ، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١ / ٢٩٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣١٠ ، والجنى الداني : ٢٢٨ .

(٢١٥) ينظر : معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٩ . ٣٠ .

(٢١٦) ينظر : معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٩ . ٣٠ ,إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٠٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٠٤ .

فالفراء يوجه هذا التوجيه وهو لا يرتضيه ؛ لأنَّه قال بعد ذلك :((وهو وجه لا أشتهيه ؛ لأنَّ اللام إنَّما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله , فلو رفعت كلّ لصلح ذلك))[٢١٧] وهذا مستقبح عند الطبري(ت٣١٠هـ) الذي يُعدُّ من حذاق الكوفيين قال : ((فإن كان ذلك أراد , ففيه من القُبح ما ذكرت من خلافه كلام العرب ؛ وذلك أنَّها لا تنصب بفعل بعد لام اليمين اسماً قبلها))[٢١٨] وهو من كبير الغلط عند أبي جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ) قال :((لا يجوز عند أحدٍ: زيداً لأضربنّه))[٢١٩].

ويتضح من عرض ابن إياز هذه المسألة أنَّه لم يرجح أيّاً من المذهبين , والظاهر أنَّ الرأي البصري أقرب إلى الصواب ؛ لأنَّه يعتمد السماع , والقياس على كأنْ المخففة , ولأنّ (إنْ) ((شبهها بالفعل باقٍ ، وذلك لأنّها بالفعل مؤكدة للمعنى ، وما دَخَلها من الحذف مثله في الفعل))[٢٢٠] قال أبو البركات الأنباري : ((فإذا خُفِّفت صارت بمنزلة فعل حُذِفَ منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله , ألا ترى أنّك تقول: عِ الكلامَ ، وشِ الثوبَ ، وَلِ الأمر , وما أشُبه ذلك , ولا تُبطل عمله ، فكذلك ها هنا))[٢٢١].

حكم الضمير الواقع بعد لولا*

تدخل لولا الامتناعية على المصدر الصريح كما في قوله تعالى : ﭽ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﭼ[٢٢٢].وتدخل على اسم غير مصدر كما في قوله تعالى : ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ [٢٢٣], وعلى الضمير المنفصل كما في قوله تعالى : ﭽ □ □ □ □ □ ﭼ [٢٢٤].أمّا

---

(٢١٧) معاني القرآن للفراء: ٣٠/٢.

(٢١٨) جامع البيان في تفسير القرآن : ٥٩٧/١٢ .

(٢١٩) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٠٥ .

(٢٢٠) التبيين: ٣٥٢ .

(٢٢١) الإنصاف : ٢٠٨/١.

*جاءت هذه المسألة في هذا الفصل ؛ لأنَّ الأشهر في لولا أن تكون رافعة لما بعدها , فضلا عن أنَّ الاسم الذي يأتي بعدها يكون مرفوعا .

(٢٢٢) سورة البقرة : من الآية ٢٥١.

(٢٢٣) سورة العنكبوت : من الآية ٥٣.

(٢٢٤) سورة سبأ :من الآية ٣١.

دخولها على الضمير المتصل , فلم يرد في القرآن , وإنَّما ورد في كلام العرب , نظما ونثرا , فأجازه النحاة الا المبرِّد[٢٢٥], ثم اختلفوا في هذه الأداة والضمير المتصل بها .

وقد ذكر ابن إياز هذا الخلاف عند تناوله لقول ابن معط : ((و"لولا" مع المُضمر الكاف , والهاء , والياء , كقولك : (لولاك) , و (ولولاه) , و (لولاي) فـ(لولا) حرف جر عند سيبويه مع هذه الضمائر الثلاثة))[٢٢٦], إذ قال ابن إياز : ((إذا دخل (لولا) على المُضمر , فالأجود أنْ يكون ضميرا مرفوعا مُنفصلا كقوله تعالى : ﭽ □ □ □ □ □ﭼ[٢٢٧], وذلك لأنَّ الظاهر بعده إمّا مبتدأ عند البصريين , وإمّا فاعلٌ عند الكوفي , فالمضمر واجب أن يكون كالظاهر . ولهذه العلة رَدَّ المبرِّد رواية :(لولايَ) مُتصلا لكن سيبويه رواها , وهو إمام النقلة , وقبلها أهل اللغة))[٢٢٨] ونَسب ابن إياز إلى سيبويه أنَّه يرى أنَّ التغيير قد لحق الحرف , فصار مع المضمر جاراً بعد أنْ كان مع الظاهر حرف ابتداء , وحجتُهُ أنَّ (لولا) في المعنى بمنزلة اللام في كونهما للعلَّة , ألا ترى أنَّ قولك : (لولا إكرامِكَ لما أتَيتُ) , كقولك : (لإكرَامُكَ أتيتُ)[٢٢٩].

ولم أجد في كتاب سيبويه ما نسبه إليه ابن إياز , والذي جاء في كتاب سيبويه هو : ((لولاك ولولاي , إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ ، وإذا أظهرت رُفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت ، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٢٣٠] ولكنّهم جعلوه مضمراً مجروراً , والدليل على ذلك أنّ الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع))[٢٣١], واحتج بقول الشاعر يزيد بن الحكم[٢٣٢]:

وكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ من قُلّـــــةِ النِّيـقِ مُنهَـوِي

---

(٢٢٥) ينظر : المقتضب : ٧٣/٣, و الكامل في اللغة والأدب / المبرّد : ٢٤٧/٣, والأصول: ١٢٤/٢.

(٢٢٦) المحصول : ٧٠٢/٢.

(٢٢٧) سورة سبأ :من الآية ٣١.

(٢٢٨) المحصول : ٧٠٢/٢-٧٠٣.

(٢٢٩) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٧٣/٢, والمحصول : ٧٠٤/٢.

(٢٣٠)سورة سبأ : من الآية٣١.

٢٣١) كتاب سيبويه ٢ / ٣٧٣ .

(٢٣٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٧٣/٢, ومعاني القرآن للفراء : ٨٥/٢, و شرح أبيات سيبويه / أبو جعفر بن محمّد النحّاس : ١٤٣/٢, والإنصاف : ٢٩١/٢, والتخمير / الخوارزمي : ١٧٠/٢, وشرح الكافية الشافية / ابن مالك : ١٨٣/٢.

واعتمد سيبويه في ذلك أيضا على قياس (لولا) الداخلة على الضمير الجارة له مع انَّها لا تعمل في الظاهر,على (لدن) مع (غدوة) , فهي تنصبها من دون أنْ تنصب غيرها[٢٣٣].

وأورد ابن إياز حجة أُخرى على لسان البصريين , بأنَّ التغيير إما أنْ يقع في العامل أو في المعمول , وتغيير العامل أسهل , فالقول به أولى , وبيانه لو أنَّ التغيير وقع في المعمول لكثر ؛ إذ صُورهُ مُتعدّدة ؛ لأنَّ الضمائر تبلغ اثني عشر ضميرا , وتغيير المعمول لفظي , وتغيير العامل معنوي , ولا شك في أنَّ تغيير اللفظ أقبح[٢٣٤].

ورأي سيبويه هذا هو ما قال به الخليل[٢٣٥], ويونس[٢٣٦],وتبعهم ابن الحاجب[٢٣٧], وابن عصفور[٢٣٨], وغيرهم[٢٣٩], ونُسب هذا الرأي إلى عامة البصريين[٢٤٠].

وقال ابن عصفور موضحا احتجاج سيبويه :((والمُراد أنَّه غير مستنكر أنْ يكون للحرف عمل في حال , ولا يكون له في حال أُخرى , وحاصله إبراز نظير ليقع الاستئناس به , ومن ذلك (لاتَ) من قوله تعالى :چ ٹ ٹ ٹ چ[٢٤١] ؛ فإنها تعمل في الأحيان عمل (ليس) , ومع غيرها لا يكون لها عمل))[٢٤٢].

وزيادة على استدلالات سيبويه استُدلَّ بأنَّ (لولا) أشبهت حرف الجر من حيث وقوع اسم واحد بعدها , قال الأعلم : ((واحتج الزّجَاج لعمل "لولا" في المضمر بأنَّ خبر المبتدأ بعد (لولا) لا يظهر فأشبهت حرف الجر ؛ لوقوع اسم واحد بعدها , وكان المضمر لا يتبين فيه الإعراب , فجُعل موضع المجرور))[٢٤٣].

---

(٢٣٣) ينظر : كتاب سيبويه : ٣٧٥/٢.

(٢٣٤) ينظر : المحصول : ٧٠٣/٢-٧٠٤.

(٢٣٥) ينظر : كتاب سيبويه :٣٧٣/٢.

(٢٣٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣٧٣/٢.

(٢٣٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٤٧٧/١.

(٢٣٨) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٤٧١/١-٤٧٢.

(٢٣٩) ينظر : البسيط : ٥٩٥/١, الجنى الداني : ٦٠٣, همع الهوامع : ٩٢/٣.

(٢٤٠) ينظر : الإنصاف : ٦٨٧/٢, ائتلاف النصرة : ٦٦.

(٢٤١) سورة ص: من الآية ٣.

(٢٤٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٥/٢.

(٢٤٣) النكت :٢٧٩/٢.

وكذلك قالوا : إنَّ في ذلك تنبيها على استحقاق (لولا) لعمل الجر ؛ لأنَّها مختصة بالاسم , قال ابن مالك : ((وفي ذلك _مع شذوذه_ استبقاء حقّ للولا ؛ وذلك أنَّها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل , ومقتضى ذلك أنْ يجر الاسم مطلقا , لكن مُنع ذلك شُبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة .. وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل , فجرّوا بها المضمر المشار إليه))[٢٤٤].

ونقل المالقي(ت٧٠٢هـ) استدلالًا آخر بقوله ((وحجة سيبويه أنَّه يرى الخروج بالحرف أوْلى من الخروج بالاسم ؛ لأنَّ الحرف أضعف من الاسم))[٢٤٥] , هذا بالنسبة إلى من قال إنَّ موضع الضمير الجر .

أما بالنسبة إلى من قال إنَّ موضعه الرفع فقد نسبه ابن إياز إلى أبي الحسن الأخفَش[٢٤٦],

والفرّاء[٢٤٧], وابن السَّرَّاج[٢٤٨], وكذلك قال به ابن كيسان[٢٤٩] , فهم يرون أنّ لولا غير عاملة ، والضمير الذي بعدها في موضع رفع ، وهو من وضع ضمير الخفض في موضع ضمير الرفع , وهؤلاء ذهبوا إلى أنَّ التغيير لحق الضمير وأنَّ لفظه مجرور , وموضعه رفعٌ[٢٥٠], ونسب هذا المذهب إلى الكوفيين[٢٥١], وجعل أبو البركات الأنباري القول بالرفع هو الراجح[٢٥٢], وذهب ابن يعيش مذهب القائلين بالرفع[٢٥٣].

---

(٢٤٤) شرح التسهيل : ١٨٥/٣.

(٢٤٥) رصف المباني : ٣٦٤.

(٢٤٦) ينظر : الكامل : ٢٤٧/٣, شرح كتاب سيبويه السِّيرافي: ٤٦٠/٢, النكت :٦٦٤/١, الأزهية : ١٧١.

(٢٤٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٨٥/٢, شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٢/٣.

(٢٤٨) ينظر : الأصول: ١٢٤/٢.

(٢٤٩) ينظر :الموفقي في النحو / ابن كيسان :١١٠ , وأبوالحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة / علي مزهر الياسري: ١٤٤.

(٢٥٠) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٨٥/٢, وشرح السيرافي : ٤٦٠/٢, والمحصول : ٧٠٤/٢.

(٢٥١) ينظر : شرح السيرافي : ٤٦٠/٢, والإنصاف : ٦٨٧/٢, وشرح التسهيل : ١٨٥/٣, وشرح الكافية للموصلي : ٣٢٦/١, وتوضيح المقاصد : ٧٤١/٢.

(٢٥٢) ينظر: الإنصاف : ٧٤/١.

(٢٥٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١١٨/٣.

وقال الفرّاء مشيرا إلى ذلك ومستدلا عليه بأنَّ (الكاف) بعد (لولا) قد توضع :((على أنَّها خفض والرفع فيها الصواب ؛ وذلك أنّا لم نجد فيها حرفا ظاهرا خُفِضَ , فلو كان مما يَخفِضُ لأوشكت أنْ ترى ذلك في الشعر , فإنَّه الذي يأتي بالمستجاز , وإنَّما دعاهم إلى أنْ يقولوا : لولاك في موضع الرفع ؛ لأنَّهم يجدون المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب , فيقال : ضربتُكَ و ومررتُ بكَ... فلمَّا كان ذلك استجازوا أنْ يكون الكاف في موضع (أنت) رفعا؛ إذ كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات))[٢٥٤], فمراد الفراء أنَّ الكاف والياء مما يستوي لفظه في النصب والخفض , أي: أنهما لا تظهر عليهما حركات الإعراب , وإنما يتّضح إعرابهما باتّضاح دلالتيهما .

وقد احتج من قال :إنَّ موضع الضمير الرفع ببيت يزيد بن الحكم المتقدم ذكره , وقد ردَّ المبرِّد الشاهد المذكور , وعدَّ قائله مخطئا ؛ إذْ قال : ((والذي أقوله إنَّ هذا خطأ لا يصلح إلا أنْ تقول, لولا أنت كما قال الله عز وجل ﴿ □ □ □ □ ﴾[٢٥٥], ومن خالفنا فهو لابد يزعم أنَّ الذي قلنا أجود , ويدعي الوجه الآخر , فيجيزه على بعده))[٢٥٦].

وردَّ السِّيرافِي على المبرِّد رأيه هذا , بأنَّ هذا البيت رواه النحويون من المدرستين[٢٥٧], فإجماعهم على روايته يدل على صحته[٢٥٨].

واحتجوا أيضا بقول الشاعر[٢٥٩] :

أوْمَـتْ بِعَيْنَـيْهَا مِنَ الْهَـوْدَجِ لَـوْلاَكَ ذَا الْعَـامِ لَـمْ أحْجُـجِ

والشاهد هنا هو وقوع الضمير المتصل الذي حقه أن يكون في موضع الجر أو النصب بعد "لولا".

ويبدو أنَّ ابن إياز في هذه المسألة قد ذهب مذهب الكوفيين والأخفَش , ويدل على ذلك قوله : ((إذا دخل (لولا) على المُضمر فالأجود أنْ يكون ضميرا مرفوعا مُنفصلا كقوله

---

(٢٥٤) معاني القرآن للفراء : ٢/٨٥.

(٢٥٥) سورة سبأ : من الآية ٣١.

(٢٥٦) الكامل : ٣/٢٤٥, وينظر :الأصول: ١٢٤/٢, تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، الأعلم الشنتمريّ: ٣٧٤.

(٢٥٧) ينظر : كتاب سيبويه :٢ /٣٧٤ , وينظر : معاني القرآن الفراء: ٢ /٨٥ .

(٢٥٨) ينظر : شرح السِّيرافِي: ٣/ ١٥٢ .

(٢٥٩) ينظر :البيت لعمر ابن ربيعة في ديوانه : ٤٧٩ , والإنصاف :٢/ ٦٩٣ , وهمع الهوامع : ٢/ ٣٣ , وخزانة الادب : ٢/ ٤٢٩ .

تعالى : چ □ □ □ □چ[٢٦٠]))[٢٦١], وكذلك قوله عند عرضه لرأيهم : ((وهو قوي لثلاثة أوجه))[٢٦٢]. وهذه الأوجه هي[٢٦٣] :

١_ أنَّ (لولا) لو كانت حرف جرٍ , فلا يخلُو إما أنْ تكون زائدة , أو غير زائدة , والقسمان باطلان : أما الأول فلاختِلالِ الكلام بإسقاطها , وأما الثاني فلا بد من أنْ تكون مُعَدِّية للفعل, أو معناهُ , وذلك إمّا ظاهر , وإمّا مُقدَّر , إنْ كان معلُوما فما هو ؟ وإنْ كان مجهولا امتنع حذفه .

٢_ أنَّ المعرب لا يخلو أنْ يظهر إعرابه , أو يُقدَّر , فإنْ ظهر فلا نزاع , وإنْ قدِّر عدَّ ما يظهر فيه , والكاف في (لولاك) لو وضعت مكانها مظهراً لكان مرفوعا.

٣_ التمسك بالاستيجاب في العمل.

وهذا الذي ذهب إليه ابن إياز هو الصواب ؛ وذلك لأنَّ الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بالابتداء عند البصريين , وأنَّ الضمير إذا اتصل بما يكون في موضع الجر , فالأولى وجه العمل مع الظاهر والضمير , وكذلك قوة ما احتج به الكوفيون , والأخفَش , وهو السماع من الشعر, والنثر , وهذا من أقوى الأدلة , فضلا عن أنَّ استعمالها حرف جر قليل جداً، ثم إنّ معنى الكاف أو الياء بعدها يكاد يكون المعنى نفسه المراد من (أنت ، وأنا ، وهو) التي تأتي في موضع الرفع ، ولما كان المعنى بينهما متقارباً, جاز وضع إحداها موضع الأُخرى .

بيان أعرف المعارف

المعرفة ما وضع لشيء معين[٢٦٤] . والمعارف هي : الضمير , واسم الإشارة , والاسم الموصول , والعلم , والمعرف بأل , والمضاف إلى معرفة , والمعرف بالنداء[٢٦٥] .

واختلف النحاة في ترتيب المعارف فيما هو أعرف من الآخر , وقد أشار ابن إياز إلى هذا الخلاف عند شرحه لقول ابن معط : ((فالمعرفة ما خَصَّ واحدا دون الآخر , وهي

---

(٢٦٠) سورة سبأ :من الآية ٣١.

(٢٦١) المحصول : ٢/٧٠٢-٧٠٣.

(٢٦٢) المصدر نفسه : ٢/ ٧٠٤ .

(٢٦٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٧٠٤ .

(٢٦٤) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ١٦٣ .

(٢٦٥) ينظر : معاني النحو : ١ / ٣٨ .

خمسة أقسام : العلم , والمضمر , والأشارة , وما عُرف بالألف واللام , وما أُضيف إلى واحد من هذه الأسماء))[٢٦٦] .

أشار قائلا : ((المصنف بدأ بالعلم ولعلهُ يراهُ أعرف المعارف , وقال بعضهم : إنَّه مذهب سيبويه ولذلك قدمه))[٢٦٧] .

فهو يرى أنَّ ابن معط ذهب إلى أنَّ العلم هو أعرف المعارف ؛ لأنَّه قد بدأ به.

وعرض ابن إياز لرأي ابن الدهان الذي يرى أنَّ مذهب ابن معط فاسد ؛ لأنَّه قدم ذا اللام على المضمر[٢٦٨].

وبين ابن إياز أنَّ حجته هي أنَّ المضمر يكون للمعرفة والنكرة , والعلم لا يقع إلا على المعرفة[٢٦٩] .

وبيّن ابن إياز بعد ذلك مذهب سيبويه , وهو أنَّه يرى أن العلم أعرف من اسم الإشارة وابن السَّرَّاج يقول بعكس ذلك ؛ لأنَّه يرى أنَّ اسم الإشارة يتعرف بشيئين , العين , والقلب , والعلم تُعرفه بشيء واحد وهو القلب , وذكر ابن إياز أنَّ أبا البركات الأنباري يرى أنَّ اسم الإشارة أعرف من المضمر والعلم[٢٧٠] .

وبعد أنْ عرض ابن إياز هذه المسألة رجح المذهب القائل بأنَّ الضمير هو أعرف المعارف إذ قال : ((والمختار أنَّ المضمر أعرف ؛ ولذا لا يوصف لاستغنائه عن ذلك باختصاصه , وأيضا فإنَّه لا يُبدل من ضميري المُتكلم والمخاطب بدل كل عن كل ؛ لعدم اشتراكهما , وأيضا فأنَّ تثنيته وجمعه يردان على حكم مفرده في التعريف , والعلم يتنكر فيهما))[٢٧١].

---

(٢٦٦) الفصول الخمسون :٢٢٥, وينظر : المحصول : ٢ / ٧٨٢ .

(٢٦٧) المحصول : ٢ / ٧٨٣ .

(٢٦٨) ليس صحيحا بل ابن معط يرى أنَّ العلم أعرف المعارف , وليس ذا اللام كما يقول ابن الدهان ,واعتقد أنَّه من خطأ النساخ ؛لأنَّه قال بعد ذلك : (والعلم لا يقع إلا على المعرفة) وقد اطلعت على كتاب الفصول لابن الدهان , فلم أجد رأيه هذا , ويمكن أن يكون مبثوثا في كتب أُخرى.

(٢٦٩) ينظر : المحصول : ٢ / ٧٨٣ .

(٢٧٠) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٧٨٤ , وينظر : الإنصاف : ٢ / ٣٧٧ .

(٢٧١) المحصول : ٢ / ٧٨٣ .

ونسبة ابن إياز للآراء في هذه المسألة فيها نظر ؛ لأنَّ ابن إياز ذهب إلى أنَّ سيبويه يرى أنَّ العلم أعرف المعارف , وبالرجوع إلى المصادر لا نجد هذا , بل نجد أنَّ سيبويه يذهب إلى أنَّ الضمير هو أعرف المعارف[٢٧٢] .

وكذلك فعل ابن إياز مع ابن السَّرَّاج , فقد نسب إليه أنَّه يذهب إلى أنَّ اسم الإشارة أعرف المعارف[٢٧٣] , وقد نسب أبوالبركات الأنباري أيضا هذا إلى ابن السَّرَّاج[٢٧٤], وغيره كثير من النحاة[٢٧٥] , ولكن ما نجده في الأصول غير ذلك , فقد جاء في الأصول: ((والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المكني , والمبهم , والعلم , وما فيه الألف واللام , وما أضيف اليهن))[٢٧٦] , جعل ابن السَّرَّاج الاسمَ المكنيَ وهو الضمير أول المعارف دليلًا على أنَّه يراه أعرفها , وهناك نص آخر له يؤكد ذلك صراحة , وذلك في أثناء نقله لرأي المازني في (الإخبار عن المضمر) في (باب ما جاز أن يكون خبرا) .

قال : ((وقال المازني في هذا الباب : إنَّه جائز عند جميع النحويين . ثم قال وهو عندي رديء في القياس , ولولا اجتماع النحويين على إجازته ما اجزته , قال أبوبكر : والذي جعله عنده رديئا في القياس أنَّك تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر ؛ لأنَّ(الذي) وإنْ كان مبهما فهو, كالظاهر ؛ لأنَّه يصح بصلته))[٢٧٧] , ويبدو لي أنَّ الذي جعل ابن إياز يضطرب في نسبة الآراء , هو نقلها من غير مصادرها الأم , فقد نقلها عن ابن الدهان إذ قال : ((قال ابن الدهان : والعلم أعرف من اسم الاشارة عند سيبويه))[٢٧٨].

---

(٢٧٢) ينظر : الجمل للزجاجي : ١٩٢ . والإنصاف : ٢ / ٧٠٨ .

(٢٧٣) ينظر : المحصول ٢ / ٧٨٤ .

(٢٧٤) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٧٠٨ .

(٢٧٥) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٦٩ , وأسرار العربية : ٣٤٥ . وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٧٨ , وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣١٢ , وحاشية يس على التصريح ١ / ٩٥ , وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣١٢ .

(٢٧٦) الأصول: ١ / ١٤٩ .

(٢٧٧) المصدر نفسه : ٢ / ٣١٣ .

(٢٧٨) المحصول :٢/٧٨٤.

وقد جاء عن ابن كيسان(ت٢٩٩هـ) أنَّه يرى أنَّ الضمير هو أعرف المعارف[٢٧٩] , وقال بذلك الزّجَاجيّ أيضا[٢٨٠].

ويتضح مما سبق أنَّ أعلام المدرسة البصرية لم يختلفوا في بيان أعرف المعارف.

أما الكوفيون فاختلف النقل عنهم فنسب أبو البركات الأنباري إليهم أنَّهم يرون أنَّ الاسم المبهم هو أعرف المعارف[٢٨١] , ونسب إليهم ابن يعيش أنَّهم جعلوا العلم أول المراتب , ثم الضمير ثم اسم الإشارة[٢٨٢] , وهذا ما فعله صاحب الموفي في النحو الكوفي , فقد نسب إليهم أنَّهم يرون أنَّ أعرف المعارف العلم , ثم كناية المتكلم , ثم المخاطب , ثم أسماء الإشارة[٢٨٣].

ولكن عند العودة إلى المصادر الكوفية نجد غير ما نسب إليهم , فنجد أنَّ ثعلباً(ت٢٩١هـ) يقول : ((أنا وأنت , لم يختلف في أنَّها أول المعارف ولكن اختلفوا في (زيد وهذا)))[٢٨٤] ولم يذكر الخلاف .

وفي نهاية هذه المسألة, يبدو أنَّها ليست من المسائل التي اختلف فيها , بل من افتعل هذا الخلاف بعض النحاة, فقد رأينا أنَّ البصريين والكوفيين قد أجمعوا على أنَّ الضمير هو أعرف المعارف . ولم يصرِّح أحد منهم بغير ذلك سوى ما نسبه إليهم بعض النحاة .

ضمير الفصل أو العماد

يِرد في العربية ضمير يقع بين المبتدأ والخبر نحو :(زيدٌ هو المجتهد) , أو في الجملة الاسمية التي دخلت عليها النواسخ نحو (كان وأخواتها) , أو (ظن وأخواتها) , واختلف في تسميته , فأطلق عليه البصريون ضمير الفصل[٢٨٥] , وأطلق عليه الكوفيون

---

(٢٧٩) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٣١٢ , والتصريح : ١ / ٩٤ .

(٢٨٠) ينظر : الجمل للزجاج : ١٩١ .

(٢٨١) ينظر : الإنصاف : ٢ / ٧٠٧ .

(٢٨٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨٧ .

(٢٨٣) ينظر :الموفي في النحو الكوفي / صدر الدين الكنغراوي: ٤١٠ .

(٢٨٤)مجالس ثعلب / ثعلب أبوالعبّاس أحمد بن يحيى : ٤٣٩ .

(٢٨٥) ينظر: الاصول :١٢٥/٢, وشرح المفصل : ١١٠/٣, وشرح الكافية للرضي : ٤٥٦/٢, وأبوزكريا الفراء /د.أحمد مكي الأنصاري :٤٤١, ومدرسة الكوفه ومنهجها في دراسة اللغة والأدب /د. مهدي المخزومي : ٣١٢,.

ضمير العماد[٢٨٦] ,وسمّوه عمادًا ؛ ((لأنَّه عَمد الاسم الأوّل وقوّاه بتحقيق الخبر بعده))[٢٨٧], أو ((لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية , كالعماد للبيت , الحافظ للسقف من السقوط))[٢٨٨].

وقد بيَّن ابن إياز سبب تسميته بالفصل عند البصريين بما يأتي[٢٨٩]:

١-أنَّه يقع بين شيئين يرتبط أحدهما بالآخر .

٢-أنَّه يُحقّق كون الثاني خبرًا للأوَّل , ويفصله عن صلاحية كونه صفة له .

وكذلك ذكر ابن إياز شروط هذا الضمير وهي[٢٩٠]:

١-أنْ يكون منفصلا , وإنَّما لم يجز المُتَّصل ؛ لأنَّ المُتَّصل مُفتقر إلى العامل , ولا يُذكر من دونه .

٢-أنْ يكون بصيغة المرفوع ؛لأنَّ أصله أنْ يكون بين المبتدأ والخبر , وهُما مرفوعان , والعوامل طارئة عليهما .

٣-أنْ يُشاكل ما قبلَهُ في التكلَّم , والخطاب , والغيبة , فلا يجوز :(زيدٌ أنتَ القائمُ)؛ لفقدان ذلك.

٤-أنْ يكون الاسْمَانِ معرفتين , أو مُضارعين للمعرفة بامتناع دخُول الألف واللاَّم عليهما .

وقد دار على هذا الضمير خلاف في إعرابه , وقد ذكره ابن إياز, فبين أنَّ هذا الضمير لا محل له من الإعراب عند البصريين ؛ لأنَّه جيء به ليفسر أنَّ الاسم الذي يأتي بعد المبتدأ خبر لا صفة , فصار بمنزلة كاف (ذلك) , ولا يستنكر أنْ يؤتى بالشيء لمعنى يصح من دون الإعراب[٢٩١].

---

(٢٨٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/ ٥١ ,١٠٤, ٢٤٨, ٤١٠ , ٢/ ١٤٥, ٣٥٢, ومجالس ثعلب : ٤٣/١,و إيضاح الوقف والأبتداء في كتاب الله عز وجل ,ابو بكر محمد القاسم بن الانباري: ٤٩٣/١.

(٢٨٧) شرح المفصل : ١١٠/٣.

(٢٨٨) شرح الكافية للرضي : ٤٥٦/٢.

(٢٨٩) ينظر : المحصول : ٨١٥/٢.

(٢٩٠) ينظر : المصدر نفسه: ٨١٥/٢.

(٢٩١) ينظر : المحصول : ٨١٦/٢.

والبصريون يرونه بمنزلة الحرف , لا محل له من الإعراب , قال سيبويه : ((وقد زعم ناسٌ أنَّ (هُوَ) ها هنا صفةً , فكيف يكون صفة , وليس في الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر , ولو كان كذلك لجاز :(مررتُ بعبد الله هو نفسه) فـ(هو) هاهنا مستكرهة لا يتكلّمُ بها العربُ ؛ لأنَّه ليس من مواضعها عندهم))[٢٩٢].

ثم قال :((فصار هو ها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا في أنَّها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أنْ تُذكر))[٢٩٣].

وتابعه في ذلك والأخفَش[٢٩٤] المبرِّد[٢٩٥] , والزّجَاج[٢٩٦] وابن السَّرَّاج[٢٩٧] .

وجمهور البصريين[٢٩٨], والذي دفع البصريين إلى القول بحرفيته , هو تحكم قواعدهم فيه ؛ لأنَّه لا يستساغ أنْ يجعل تابعا مستقلا , فلو كان له إعراب , أما أنْ يكون تابعا أو مستقلا , وكلاهما غير مستقيم في نظرهم , أما التبعية فهي باطلة ؛ لأنَّه قد لا يطابق الأول في إعرابه نحو : ظننت زيدا هو القائم , ولا يجوز أن يكون مستقلا غير تابع ؛ لأنَّه يلزم أن يكون مبتدأ , ويكون مابعده منصوبا نحو : كان زيدٌ هو القائمَ[٢٩٩].

وأشار ابن إياز بعد ذلك إلى الرأي الكوفي بقوله : ((والمشهور عند الكوفي إنَّ حكمه في الإعراب حُكمُ ما قبله , واختاره ابن الحاجب ؛ لأنَّه جارٍ مجرى التوكيد))[٣٠٠].

---

(٢٩٢) كتاب سيبويه : ٣٩٠/٢.

(٢٩٣) المصدر نفسه : ٣٩١/٢.

(٢٩٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٣٤٨/١.

(٢٩٥) ينظر : المقتضب : ١٠٣/٤.

(٢٩٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٤/٥.

(٢٩٧) ينظر : الأصول: ٢٥٧/٢

(٢٩٨) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤٣/٥, وشرح الكتاب للسيرافي : ١١٧/٩-١١٨, ومشكل إعراب القرآن: ٤٢٢/٢, والإنصاف : ٧٠٢/٢, وشرح التسهيل : ١٦٧/١, وهمع الهوامع : ٢٧٥/١.

(٢٩٩) ينظر : التذييل والتكميل في شرح التسهيل /أبو حيان الاندلسي: ٣٠١/٢, و الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة "شرح الخوارزمي , وشرح ابن يعيش , وشرح ابن الحاجب ,رسالة ماجستير, سالم مبارك سعيد الفلق, كلية التربية , جامعة عدن ,بإشراف عبد المنعم أحمد صالح , ١٤٣١هـ-٢٠١٠م: ٨٣.

(٣٠٠) المحصول : ٨١٦/٢, وينظر الإيضاح في شرح المفصل : ٤٤٧/١. وشرح المقدمة الكافية : ٧٠٧/٢.

وبَيَّن ابن إياز فساده قائلاً :((والنحاة أفسدوا هذا بوجهين : الأول :أنَّ اللام تدخل عليه , ومن كلامهم :(وإنْ كُنّا لنحنُ الصالحِينَ) ومعلُوم أنَّ اللام لا تدخل على المُؤكَّدِ , والثاني : أنَّ الضَّمير لا يكون تأكيدًا للظّاهِرِ))[٣٠١].

وقد رجح ابن إياز الرأي الكوفي على الرغم من أنَّه قد بين فساده قائلا :((وأرى الصواب اختيار ابن الحاجب ؛ وذلك لأنَّها أسماء , فلا تخلو من إعراب ؛ ولهذا اسْتَعْظَمَ الخليل جعلها فصلا , ومن هنا حُكِمَ على كاف (ذلك) وشبهه بالحرفيَّةِ , وما ذكروه من الوجهين إنَّما يمتنعان من التأكيد المحض , والتأكيد هُنا مَشُوبٌ بالفصل , وغير بِدَع أنْ يتجدد للشيء أحكام عند خروجه عن بابه , وانتقاله , ولا تبعد حرفيتها فيندفع الإشكال))[٣٠٢], وترجيح ابن إياز هنا للرأي الكوفي على الرغم من بصريته , يبدو أنَّه متأتٍ من عدم إقرار ابن إياز بوجود ضمير أو اسم ليس له محل من الإعراب .

وحقيقة الرأي الكوفي في هذه المسألة لم يوضحها كثير من النحاة [٣٠٣] ,بل كل ما نقل عن الكوفيين بأنَّهم يرون أنَّ ضمير الفصل له محل من الإعراب , إما حسب ما قبله, وإما حسب ما بعده , كما نسب للكسائي[٣٠٤] ويسمونه العماد[٣٠٥].

والحقيقة أنَّ المسألة تحتاج إلى إيضاح أكثر , فالمتأمل في كتاب معاني القرآن للفراء يجد أنَّ الفراء لا يقول بأنَّ ضمير الفصل –العماد– عنده له محل من الإعراب وحكمه حكم ما قبله فقط, بل يجد للفراء رأيًا آخر إذْ جاء في معانيه عند كلامه عن قوله تعالى : **چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ چ**[٣٠٦] أنَّ الحق هنا يجوز فيها النصب , إذا عدّ (هو) عمادا بمنزلة الصلة, والرفع إنْ جعلت هو اسما ورفعت الحق بـ(هو).[٣٠٧]

---

(٣٠١) المحصول:٢/ ٨١٦–٨١٧.

(٣٠٢) المصدر نفسه: ٨١٧/٢.

(٣٠٣) ينظر : الإنصاف : ٧٠٦/٢, وشرح المفصل لابن يعيش : ١١٣/٣, والإيضاح في شرح المفصل: ٤٧٠/١, وشرح الكافية للرضي : ٦٦/١, والمحصول : ٨١٦/٢, التخمير: ١٦٢/٢.

(٣٠٤) ينظر : الإنصاف : ٢:٧٠٧.

(٣٠٥) ينظر : معاني القرآن : ٥١/١.

(٣٠٦) سورة الأنفال : من الآية ٣٢.

(٣٠٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٤٠٩/١.

ومذهب الزّجَاجي في هذه الآية قريب ممّا ذهب إليه الفراء , إذ يرى أنَّ الحق هنا يجوز فيه الرفع والنصب[٣٠٨], وإليه ذهب أبو جعفر النحاس[٣٠٩].

وفي قوله تعالى :**چ چ چ چ چ**[٣١٠]. يقول الفراء: ((إنْ شئت جعلت (هو) كناية عن الإخراج ... فكان رافع الإخراج بالتكرير على (هو) وإنْ شئت جعلت (هو) عمادا ورفعت بمحرم))[٣١١]. ويرى الزمخشري أنَّ (هو) هنا ضمير شأن[٣١٢].

ويتضح لي مما سبق أنَّ الفراء يرى أنَّ الضمير (هو) إذا كان عمادا فليس له محل من الإعراب , وإنْ كان اسما فيكون له محل من الإعراب . فهو يقول بجواز الأمرين ولا يقطع بأحدهما .

ومصطلح العماد كما يحده الفراء :((لم يوضع على أنْ يكون لنصب أو لرفع أو لخفض , وإنَّما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل))[٣١٣] فـ(زيدٌ هو القائم) لا يعد (هو) هنا (عمادًا) , بل يعرب اسما , والقائم مرفوع به, وحدَّ الدكتور المخزومي ضمير العماد بأنَّه ((الضمير اللاغي الذي يتوسّطُ بين المبتدأ والخبر , واسم (كان) وخبرها , واسم (إنَّ)وخبرها , ومفعولي (ظن)))[٣١٤]

وإنَّ مصطلح العماد عند الكوفيين له حكم خاص, كمصطلح الخلاف أو الصرف , أو التقريب , فالفراء يرى أنَّه متى جاء (هو) في موضع يأتي بعد اسم (كان) وخبرها , واسم (إنَّ)وخبرها , ومفعولي (ظن) فهو عماد, وإذا كان غير هذا فهو ليس عمادًا .

وقد أشار ثعلب إلى هذه المسألة قائلا : ((قال الكسائي , وسيبويه : (هو) من **چ ٱ ب ب ب ٻ چ**عماد , فقال الفراء : هذا خطأ من قبل أنَّ العماد لا يدخل إلا على الموضع الذي يلي الأفعال , ويكون وقاية للفعل ... فالعماد لـ(ما) وكل موضع فعلى هذا جاء يقي الفعل , وليس مع **چ ٱ ب ب ب ٻ چ**شيء يقيه))[٣١٥], ويقوي هذا القول ما جاء عن الفراء في

---

(٣٠٨) ينظر : الجمل للزجاجي : ١٥٣.

(٣٠٩) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١١٥/٢.

(٣١٠) سورة البقرة: من الآية ٨٥.

(٣١١) معاني القرآن للفراء : ٥٠/١-٥١.

(٣١٢) ينظر : الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / أبوالقاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ: ١٨٨/١.

(٣١٣) معاني القرآن للفراء : ٥١/١.

(٣١٤) مدرسة الكوفه ومنهجها في دراسة اللغة والأدب / مهدي المخزومي: ٣١٢.

(٣١٥) مجالس ثعلب : ٤٢٢/٢.

هذه الآية قائلًا :((قال الكسائي فيه قولا لا أراه شيئا قال : هو عماد مثل قوله تعالى : ﭽ ه ۀ ۀ ﭼ [٣١٦] فجعل (أحدا) مرفوعا بالله , وجعل هو بمنزلة الهاء في (إنَّه) , ولا يكون العماد مستأنفا به حتى يكون قبله إنَّ , أو بعض اخواتها , أو كان واخواتها))[٣١٧], وفي هذا النص دلالة أُخرى على أنَّ الكسائي لا يرى أنَّ ضمير الفصل حكمه حكم ما بعده كما نسب إليه ذلك[٣١٨], بل إنَّ مذهبه مذهب الفراء إلا أنَّ الفراء كان يختلف معه أحيانا في توجيهه , ويرى أحد الباحثين أنَّه لا يمكن تلمس موقف الكوفيين من إعراب هذا الضمير ؛ نتيجة لعدم وضوح مصطلح العماد الذي أحدث تداخلا بين ضمير الفصل , وضمير الشأن[٣١٩], وهذا ما أشار إليه أحد الدارسين أيضا من أنَّ ضمير (العماد) تداخل مع ضمير (المجهول) الذي يقابله ضمير (الشأن) عند البصريين مستدلا بما قاله الفراء عن الآية المذكورة آنفا[٣٢٠].

ويبدو لي أنَّ الرأي الكوفي هو الأقرب إلى الصواب ؛ لأنَّهم جعلوا إعرابه بحسب ماقبله وبذلك تخلصوا من مشكل إعرابه , هل هو الرفع ؟ أو النصب ؟ على العكس من البصريين الذين لم يحسموا القضية في إعرابه فقالوا : بأنَّه لا محل له من الإعراب.

العامل في المفعول به

اختلف النحاة في ناصب المفعول به , ولهم في هذا الناصب أربعة مذاهب :

١-مذهب البصريين[٣٢١]: أنَّ ناصب المفعول به هو الفعل , أو ما يشبهه بناءً على المعنى المقتضي للرفع , وهو الفاعلية , والمعنى المقتضي للنصب , وهو المفعولية , وتابعهم الكسائي[٣٢٢] , وثعلب[٣٢٣], وأبو بكر الأنباري[٣٢٤].

---

(٣١٦) سورة النمل :من الآية ٩.

(٣١٧) معاني القرآن للفراء : ٢٩٩/٣.

(٣١٨) ينظر : الإنصاف : ٧٠٦/٢, وهمع الهوامع : ٢٢٨/١.

(٣١٩) ينظر : النحو الكوفي – مباحث في معاني القرآن للفراء / كاظم إبراهيم كاطع : ١٩٤-١٩٧.

(٣٢٠) ينظر : آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي , رسالة ماجستير , حسن هادي عبد النبي , كلية التربية , جامعة القادسية ,بإشراف د. سعاد كريدي كنداوي, ١٤٣٢هـ-٢٠١١م: ١٧٣.

(٣٢١) ينظر : الإنصاف : ١ / ٨٢ , وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ١٦٧ , وشرح الرضي للكافية : ١ / ٣٩٣ , وائتلاف النصرة : ٣٤ .

(٣٢٢) ينظر : الجمل للزجاجي : ٥١ .

(٣٢٣) ينظر: مجالس العلماء : ٤٣ .

٢-مذهب الفراء[٣٢٥] : أنَّ العامل فيه (الفعل والفاعل) ؛ لأنّ الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة , فلا ينفك أحدهما عن الآخر , فعلى هذا الأساس عملا في المفعول به , كما أنَّ الفاعل يفصل بين الفعل والمفعول , فدل على أنَّ الفعل لا يعمل فيه وحده . وأورد أبو البركات الأنباري سبعة أدلة تؤيد مذهب الفراء على الرغم من أنَّه لم يصرح باسمه, بل نسب ذلك إلى الكوفيين جميعا[٣٢٦].

٣-مذهب هشام بن معاوية[٣٢٧], (ت ٢٠٩ هـ) أنَّ العامل فيه هو الفاعل .

٤-إنَّ العامل فيه معنى المفعولية , كما أنَّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية , ونَسب أبو البركات الأنباريّ[٣٢٨] والرضيّ ذلك إلى خلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ) , إذ قال الرضي : ((وقال خلف من الكوفيين : إنَّ عامله كونه مفعولا , كما قال في الفاعل : إنَّ عامله الإسناد))[٣٢٩] .

ويرى أحد الباحثين أنَّ هذا القول لعلي بن مبارك الأحمر الكوفي تلميذ الكسائي , وليس لخلف الأحمر لأمرين[٣٣٠] :

١-إنَّ خلفا لا يعلم له قول في النحو , إنَّما هو راوٍ من رواة البصرة , وحجته هذه فيها نظر؛ لوجود مُصَنَّف نحوي له وهو (مقدمة في النحو) وقد حققه عز الدين التنوخي, واثبت صحة نسبته إلى خلف الأحمر[٣٣١] , ولكن هناك من طعن بهذه النسبة , ونفى

---

(٣٢٤) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال : ٥٤ , ١١١ .

(٣٢٥) ينظر : شرح الرضي للكافية : ١ / ٣٩٣ , وهمع الهوامع : ٣ / ٧ .

(٣٢٦) ينظر : الإنصاف : ١ / ٨٢ – ٨٣ .

(٣٢٧) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٧ , شرح الرضي للكافية : ١ / ٣٩٣ , والبسيط : ١ / ٤٠٦ .

(٣٢٨) ينظر : الانصاف : ٧٩/١

(٣٢٩) شرح الكافية للرضي: ١ / ٣٩٣ , وينظر : الإنصاف : ١ / ٨٢ , وائتلاف النصرة : ٣٤.

(٣٣٠) ينظر : والخلاف النحوي في المنصوبات , منصور صالح الوليدي : ١٥٦وتذكرة النحاة , لأي حيان الأندلسي : ٦ .

(٣٣١) ينظر : مقدمة في النحو /خلف الأحمر : ٥-٦.

أنْ يكون لخلف الأحمر البصري , ورجح أنْ يكون للأحمر الكوفي , أو لكوفي متأخر عن الأحمر الكوفي قليلا[٣٣٢].

٢-إنَّ خلفا ليس كوفيا , بل الكوفي هو علي بن المبارك الأحمر , وقد نُسب هذا القول لـ(خلف الأحمر) , ولعل وجه الخطأ نشأ من لقب (الأحمر) , فحصل الخلط بين الرجلين .

فنصب المفعول به عند خلف الاحمر ليس بسبب الفعل , ولا الفاعل , وأنَّه لا تأثير لهما فيه , بل نصب ؛ لأنَّه خارج نطاق الاسناد , والإضافة , وهذا هو ما ذهب إليه الأحمر, أي أنَّ المفعولية – وهي وظيفة تخالف الإسناد والإضافة – هي التي دعت المتكلم إلى النطق به منصوبا[٣٣٣] .

وذكر ابن إياز هذه المسألة بشكل موجز , واكتفى بقوله : ((والقول المعتمد عليه أنَّ ناصِبهُ الفعل ؛ لأنَّه هو المقتضي للمفعول به, فكان هو العامل فيه))[٣٣٤] , وعرضه للمسألة بهذا الشكل , ما هو إلا تعبير عن بصريته , فضلا على أنَّه لم يذكر شيئا من استدلالات الكوفيين , حين عرض هذه المسألة , في حين رجح الرضي مذهبي الفراء , وهشام بقوله : ((إنَّ هذين القولين أولى؛ بناء على أنَّ النصب علامة الفضلة لاعلامة المفعولية))[٣٣٥].

وقد اجتمعت أغلب الآراء على رأي البصريين , وحجتهم أنَّ الفعل أصل في العمل فهو أولى من غيره في نصب المفعول[٣٣٦].

وذكر صاحب الإنصاف حجة فلسفية تقوي مذهب البصريين , وهي : ((إضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير ينبغي أنْ يكون لا تأثير له))[٣٣٧]. فالناصب للمفعول

---

(٣٣٢) ينظر : نفي كتاب مقدمة في النحو عن خلف الأحمر البصري / محمود حسين محمود مغالسة , بحث في مجلة جامعة دمشق , المجلد ٧, العددان ٢٧-٢٨, ١٩٩١, كلية الآداب قسم اللغة العربية , الجامعة الاردنية : ٣١.

(٣٣٣) ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات : ١٥٦-١٥٧.

(٣٣٤) المحصول : ١ / ٣٠٥ – ٣٠٦

(٣٣٥) شرح الكافية للرضي: ١ / ٣٩٤ .

(٣٣٦) ينظر : الإنصاف : ١ / ٨٠ , وشرح التصريح ١ / ٣٠٩ .

به هو الفعل دون الفاعل ؛ لأنَّ الفعل له تأثير في العمل والفاعل لا تأثير له في العمل ؛ لأنَّه اسم , والأصل في الاسماء أنْ لا تعمل[٣٣٨], ولم يسبق الأنباري أحد إلى ذكر هذه القاعدة أو مثلها , مما يدل على أنَّها من قوله هو , ومن صياغته , وإنَّما ذكرها على لسان البصريين ؛ لصدق الاحتجاج بها على ما ذهبوا إليه.

ويؤخذ على أبو البركات الأنباري أنَّه أطلق القول في هذه المسألة , فنسب إلى الكوفيين جميعا القول بأنَّ العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل[٣٣٩], هذا إذا علمنا أنّ الفرّاء هو وحده من قال بهذا , فالكسائي , وثعلب , وأبو بكر الأنباري قد ذهبوا مذهب البصريين كما أشرت.

ويتضح مما سبق أنّ هذه المسألة لا يمكن عدّها من المسائل الخلافية بين المدرستين ؛ إذ إنَّ أغلب نحاة الكوفة قد ذهبوا مذهب البصريين .

ويبدو لي أنَّ الرأي البصري في هذه المسألة هو الأصوب ؛ لأنَّ الأدلة عليه قوية ودامغة , أما الآراء الأخرى فلا يمكن لها أنْ تصمد أمام المناقشة والاحتجاج , فضلا على رأي أبي البركات الأنباري الذي كان صائبا حينما قال بقاعدة إضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير في العمل

تقديم خبر ليس عليها

من الأفعال الناسخة التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر (ليس) , وهو فعلٌ جامد لا يتصرف تصرف (كان) , ما جعل له أحكاماً خاصة تختلف عن سائر الأفعال , كان بعضها مدار خلاف بين النحاة , ومن ذلك اختلافهم في تقديم خبرها عليها نحو : قائماً ليس زيدٌ ,وقد عرض هذا الخلاف ابن إياز عندما شرح قول ابن معط : ((وأمَّا (ليس) فيجوز تقديم خبرها على اسمها , وعليها في الأشَهر))[٣٤٠] .

فقال : ((أقول: تقديم خبر (ليس) على اسمها كقولك :(ليس قائماً زيدٌ) جائزٌ بالإجماع, وأمّا تقديم خبرها عليها كقولك : (قائماً ليس زيدٌ) فأجازه جماعة ؛ ولهذا قال

---

(٣٣٧) الإنصاف : ١ / ٨٠ .

(٣٣٨) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٨٠ .

(٣٣٩) ينظر : المصدر نفسه: ١ / ٧٨ .

(٣٤٠) الفصول الخمسون :١٨١,وينظر :المحصول : ١ / ٤٠٥ .

المصنِّفُ : (وعليها في الأشهر)))[٣٤١], وقد نَسَب هذا الرأي إلى متقدمي البصريين[٣٤٢] .

ويمكن إيجاز أهم الآراء في هذهِ المسألة , فسيبويه لم يذكر لهُ نص صريح فيها , كما نص أبو البركات[٣٤٣].

وأكد ذلك الاستاذ الدكتور حسام النعيميّ[٣٤٤] .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المبرِّد[٣٤٥] قد ذهب إلى المنع , وكذلك ابن السَّرَّاج[٣٤٦] والزّجَاج[٣٤٧], والسيرافي[٣٤٨], وعبد القاهر الجرجاني[٣٤٩], ومن ثَمَّ فإنَّ نسبة الجواز إلى متقدمي البصرة التي قال بها كثير من النحاة , ومنهم ابن إياز[٣٥٠]فيها نظر.

وحجة من قال بالمنع أنَّ (ليس) فعل جامد , فقاسها على الأفعال الجامدة , كفعل التعجب و(عسى), و(نعم وبئس) , فكما لا يجوز تقديم معمول هذه الأفعال عليها , كذلك لا يجوز تقديم خبر ليس عليها[٣٥١].

أما الكوفيون فقد ذهبوا أيضا إلى المنع , وقد أيدهم في ذلك أبو البركات الأنباري[٣٥٢].

---

(٣٤١) المحصول : ٤٠٦/١.

(٣٤٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠٦/١.

(٣٤٣) ينظر : الإنصاف : ١ / ١٦١ .

(٣٤٤) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه / د. حسام النعيمي : ٢٥٧ .

(٣٤٥) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٨٩ .

(٣٤٦) ينظر : الأصول: ٢ / ٢٢٨ .

(٣٤٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ , وشرح الأشموني : ١ / ٢٣٤ .

(٣٤٨) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٣ / ١٦٥ .

(٣٤٩) ينظر : المقتصد : ١ / ٤٠٨ .

(٣٥٠) ينظر : الخصائص : ١ / ١٨٨ , والإنصاف : ١ / ١٦١ , ١٨٢ , والمحصول : ١ / ٤٠٦.

(٣٥١) ينظر :أسرار العربية : ١٤٠ , والخلاف النحوي في باب نفي الجملة دراسة نحوية دلالية , د. لمى عبد القادر خنياب , مجلة القادسية , كلية الآداب , المجلد ١٣, العدد٢, ٢٠١٠م : ١٠٠.

(٣٥٢) ينظر : الإنصاف : ١ / ١٦٠ , ١٨٢ ,والتبيين : ٢١٧ , وشرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١١٤.

وذكر أبو البركات الأنباري أنَّ ((الفعل إنَّما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسهِ , فأما إذا كان غير متصرف في نفسه , فينبغي أنْ لا يتصرف عملُه ؛ فلهذا قلنا : لايجوز تقديم خبره عليه))[٣٥٣] .

ومن ذهب إلى المنع أيضا الشلوبين[٣٥٤] وابن مالك[٣٥٥] وأبو حيان[٣٥٦]وابن هشام[٣٥٧],والشيخ
خالد الازهري[٣٥٨], والسيوطي[٣٥٩] .
فأما من قال بالجواز فمنهم الأخفش[٣٦٠],وأبو علي الفَارسيّ[٣٦١], وابن جنّي[٣٦٢] , والعكبري[٣٦٣],مستدلين بقوله تعإلى : **چ ک ک گ گ گ گچ**[٣٦٤] . فاسم ليس مضمر , عائد على العذاب , و (مصروفاً) خبرها , و(يوم يأتيهم) ظرفٌ متعلق بـ (مصروفٍ) , وقد تقدم على (ليس) , فدل على جواز تقدم عامله, وهو (مصروفاً) عليها[٣٦٥].
ويجاب على هذا الدليل من وجوه عدّة :

---

(٣٥٣) الإنصاف : ١ / ١٦١ , ١٨٢ .
(٣٥٤) ينظر: والتوطئة / أبو علي الشلوبين : ٢٢٨ , شرح المقدمة الجزولية / أبو علي الشلوبين : ٧٧١.
(٣٥٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٩٧ .
(٣٥٦) ينظر : البحر المحيط / أبو حيان الاندلسي: ٥ / ٢٠٦ .
(٣٥٧) ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٢٤٤- ٢٤٥ , شرح قطر الندى وبل الصدى / ابن هشام الأنصاري : ١/ ٣٣ .
(٣٥٨) ينظر : شرح التصريح : ١ / ١٨٨ .
(٣٥٩) ينظر : الصحاح : ٢ / ٨٩ .
(٣٦٠) ينظر : المسائل الحلبيات/ أبو علي الفارسي: ٢٨ .
(٣٦١) ينظر : الإيضاح العضدي : ١١ .
(٣٦٢) ينظر : الخصائص : ١ / ١٨٨ .
(٣٦٣) ينظر : التبيين : ٣٢٢ .
(٣٦٤) سورة هود : من الآية ٨ .
(٣٦٥) ينظر : المحصول : ١ / ٤٠٦ .

أحدها : إنَّ يوم في موضع رفع , ويُبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافع : ﭽ ﯦ ﯧ   ﭼ[٣٦٦] بفتح الميم[٣٦٧] .

الثاني : يقدر أنَّه منصوب ولكن لا بـ(مصروف) , بل بفعل دل الكلام عليه تقديره: يلازمُهُم يَومَ يأتيهم , أو يَهجِمُ عليهم ومثل ذلك لا بـ(مَصْروف) كقولك : زيدا ضربته ,هو منصوب بفعل محذوف[٣٦٨].

الثالث : أنَّ ليس نافية للحال , فقد أشبهت (مَا) و (مَا) لا يتقدَّم منصوبها عليها فكذا(ليس)[٣٦٩].

ومن هذه النقول يتبين لنا أنَّنا أمام مسألة خلافية بين نحاة المدرسة نفسها , وقد عدها أصحاب كتب الخلاف من المسائل الخلافية بين المدرستين .

لهذا يُستغرب ما نقله ابن جنّي من جعله الرأي القائل بالجواز هو ما اتفق عليه نحاة البلدين , ولم يشذ عن ذلك سوى المبرِّد[٣٧٠] .

وهذا الرأي الذي ذكره ابن جنّي اشتهر على أنَّه رأي البصريين , ونقله أصحاب كتب الخلاف على الرغم من عدم وجود نص صريح لأقطاب المدرسة البصرية في هذه المسألة , إذا ما استثنينا ابن السَّرَّاج في أصوله[٣٧١] , وكذلك استندوا إلى ما قاله أبو علي الفَارسيّ في كتابه الإيضاح إذ قال : ((ويجوز أيضا : منطلقاً كان زيدٌ وشاخصاً صار بكرٌ , لأنَّ العامل متصرف , وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين))[٣٧٢] .

ويبدو أنَّ مبعث هذا الخلاف متأتٍّ من عدم ورود نص مسموع فيه جواز التقديم , وهذا ما اعتمد عليه الذين منعوا ذلك , أما الذين أجازوا , فقاسوه على تقديم خبر كان عليها , وتقديم معمول خبر ليس عليها , كقوله تعالى : ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ   ﮔ ﮕ ﭼ[٣٧٣] .

---

(٣٦٦) سورة المائدة : من الآية ١١٩ .
(٣٦٧) ينظر : الإنصاف : ١ / ١٦١.
(٣٦٨) ينظر : التبيين : ٣١٦ – ٣١٧ .
(٣٦٩) ينظر : المحصول : ١ / ٤٠٧ .
(٣٧٠) ينظر : الخصائص : ١ / ١٨٨ .
(٣٧١) ينظر : الأصول: ٢ / ٢٢٨ .
(٣٧٢) الإيضاح العضدي : ١٣٨ .
(٣٧٣) سورة هود : من الآية ٨ .

وتقديم خبر ليس عليها لم يرد في القرآن الكريم , ولا في كلام العرب في أغلب الظن , وهذا ما قاله أبو حيان : ((وقد تتبعت مجلة من دواوين العرب فلم , أظفر بتقديم خبر ليس عليها ولا بمعموله))[٣٧٤] .

ويذكر ابن عقيل أنَّه ((لم يرد من لسان العرب تَقَدُّم خبر ليس عليها))[٣٧٥] .

أما عن تقديم معمول خبر ليس والقياس عليه , فيكفيني ما ردَّ به ابن مالك بأنَّ المعمول قد لا يقع حيث يقع العامل , نحو أمَّا زيداً فاضرب وعمراً لا تهن , فضلاً على أنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما , ويقعان حيث يقع عاملهما[٣٧٦] .

وقد رفض الدكتور إبراهيم السامرائي تقديم خبر ليس عليها ، بقوله : ((و كذلك الأمر في تقديم خبر (ليس) عليها ... فأنت ترى أن تقديم الخبر لم يُسمع في كلام العرب و لكن الذي أجازه اتبع هذا الأسلوب المنطقي , وهو لما جاز تقديم معمول الخبر فمن الأولى أنْ يتقدم العامل ، وهذا الأسلوب ليس من اللغة , ولا تجيز اللغة هذا النهج المنطقي في علاج القضايا النحوية))[٣٧٧].

وفي هذه المسألة أميل إلى الرأي القائل بالمنع لإسناده إلى الواقع اللغوي الذي يتخذ من الشاهد المسموع أساساً في استخلاص القاعدة النحوية بعيداً عن التفسيرات التي تخرج عن نطاق اللغة , وما استند إليه المجُوزون لا يخلو من تمحل وخروج عن واقع اللغة .

العامل في الحال المؤكدة

اختلفت آراء النحاة في العامل في الحال المؤكدة ، فمنهم من ذهب إلى أنَّه عامل مضمر مقدر بعد الخبر ، ومنهم من قال : إنَّه الخبر لتضمنه معنى تنبَّه , وهو ما ذكره ابن إياز في قوله : ((ذهب سيبويه والأكثرون إلى أنَّ ناصبها فعلٌ مضمرٌ , تقديره :

---

(٣٧٤) البحر المحيط : ٥ / ٢٠٦ .

(٣٧٥) شرح ابن عقيل : ١ / ٢٧٨ .

(٣٧٦) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٥٠ .

(٣٧٧) النحو العربي نقد و بناء ٨٤-٨٥.

أعرف ذلك , وأحقُّه ، ونحو ذلك مما دَلَّت عليه الحال ، فيكون فيه توكيد الخبر بأحُقُّ ، وأعرِفُ ، كتوكيده باليمين ، فمنزلة قولك : (أنا عبدُ الله معروفاً) منزلة (أنا عبد الله والله) وذهب الزّجَاج إلى أنَّ ناصبها الخبر ؛ لنيابته عن مسمى , ومَدعّوه ، وجعل فيه ذكر الأول))[٣٧٨] , وهذا النص يكشف عن مذهبين قال بهما النحاة :

المذهب الأول : إنَّ عاملها فعلٌ مضمر , وهو ما قال به سيبويه[٣٧٩] .

والمذهب الآخر : هو أنْ الناصب هو الخبر ؛ لتأويله بمسمى وهو ما نسبه للزجاج[٣٨٠].

ويبدو لي أنَّ ابن إياز لم يُشِر إلى ترجيحه لرأي معين , إلا أنَّه قد يكون موافقا لرأي سيبويه ؛ لأنَّه ذكره أولا , وجعله مذهب الاكثرين , فضلا على أنَّه أطال في شرحه قليلا وساق عليه الأمثلة , في حين ذكر مذهب الزجاج موجزا.

ويبقى هناك مذهبان لم يشر إليهما ابن إياز , هما رأي ابن خروف , وهو أنَّ العامل في نحو (هو زيدٌ منطلقاً) المبتدأ ؛ لتضمنه معنى تنبه [٣٨١] , ورأي ابن مالك هو أنَّ العامل هو معنى الجملة ، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل[٣٨٢] , ويمكن إيجاز آراء النحاة في العامل في الحال الموكدة على أربعة مذاهب هي :

١- أنَّ العامل فيها فعل مقدر بعد الجملة ، فقد ذهب إليه سيبويه[٣٨٣] ، والزمخشري[٣٨٤] ، والخوارزمي[٣٨٥], وابن الحاجب[٣٨٦]، وابن مالك[٣٨٧].

---

(٣٧٨) المحصول : ١ / ٤٥٦-٤٥٧ .

(٣٧٩) ينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ٧٨ ، ٧٩ ، والمفصل : ٦٤ ، والتخمير ، ١ / ٤٣٧ ، وشرح المفصل : ٢ / ٢٣ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٨٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٥١

(٣٨٠) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢٣ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٨٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٥١ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٦٠١ ، والتصريح : ١ / ٣٨٨ .

(٣٨١) ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٥٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٥١ ، والتصريح : ١ / ٣٨٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٤٥ .

(٣٨٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٥٦ .

(٣٨٣) ينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ٧٨ – ٧٩ .

(٣٨٤) ينظر : المفصل : ٦٤ .

(٣٨٥) ينظر : التخمير : ١ / ٤٣٧ .

(٣٨٦) ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٢٣ .

(٣٨٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٤٦ .

قال سيبويه : ((وذلك قولك : هو زيدٌ معرفاً ، فصار المعروف حالاً ؛ وذلك أنَّك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله ، أو ظننت أنَّه يجهله ، فكأنَّك قلت : أثبته أو ألزمه معروفاً ، فصار المعروف حالاً , كما كان المنطلق حالاً حين قلت : هذا زيدٌ منطلقاً ، والمعنى أنَّك أردت أنْ توضح أنَّ المذكور زيدٌ حين قلت معروفاً , ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ؛ ولأنَّه يعرِّف ويؤكِّد ، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز ؛ لأنَّ الانطلاق لا يوضح أنَّه زيدٌ ولا يؤكده ، ومعنى قوله معروفاً لا شكَّ , وليس ذا في منطلق ...))[٣٨٨] .

وفي هذا القول دلالة واضحة على أنَّه يرى أنّ العامل في الحال فعل مضمر.

وقد اعترض الرضي على سيبويه بأنَّ ((لا معنى لقولك : تيقَّنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً))[٣٨٩] .

ومن المستغرب أنَّ الرضي نفسه أكد أنَّ هذه الحال لا تقيد , إذ قال : ((وأما المؤكدة, فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمتنقلة ,وتجيء إمّا لتقرير مضمون الخبر وتأكيده , وإمّا للاستدلال على مضمونه))[٣٩٠] .

ويرى الخوارزمي أنَّه لو كان التقدير بـ(كان) التامة لكان أجدر[٣٩١] .

وفصل بعض النحاة في كيفية تقدير هذا العامل ، فقال ابن مالك : ((وتقدير عاملها بعد الخبر أحُقّه أو أعرِفه إنْ كان المخبر عنه غير (أنا) , وإنْ كان (أنا) فالتقدير : أحقٌّ أو أعرِف أو اعرفني))[٣٩٢] .

٢-إنَّ العامل في الحال الموكدة هو الخبر ، يتأول بـ(مسمى) فيعمل في الحال نحو : أنا حاتم سخياً ، وهو ما ذهب إليه الزّجَاج[٣٩٣].

وقد رَدَّه بعض النحاة لأنَّ فيه تكلّفاً ظاهراً ، وإنَّ حاتماً في قوله : (أنا حاتم سخياً) لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم في هذا التقدير ، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا

---

(٣٨٨) كتاب سيبويه : ٢ / ٧٨ – ٧٩ .

(٣٨٩) شرح الكافية للرضي : ٢ / ٥١ .

(٣٩٠) شرح الكافية للرضي : ٢ / ٤٩ .

(٣٩١) ينظر : التخمير: ١ / ٤٣٧ .

(٣٩٢) شرح التسهيل : ٢ / ٣٥٨ ، وينظر : شرح ابن الناظم : ٣٣٦ .

(٣٩٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢٣ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٨٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٥١ .

المعنى[٣٩٤]، وكذلك أنَّ هذا التقدير بشيء لا يطرد فيما ليس الخبر فيه علماً[٣٩٥] ،نحو قوله تعإلى : چ □ □ □ □ □ چ[٣٩٦] ، وقوله : چگ گ گ گ ںچ[٣٩٧].

وقد نسب معظم النحاة هذا المذهب إلى الزّجَاج[٣٩٨]، الا أنَّ في معاني القرآن وإعرابه له ما يفيد أنَّه رجح رأي الجمهور , فهو يقول عن (مصدقاً) في قوله تعإلى : چگ گ گ گ ںچ[٣٩٩] : ((نصب مصدقاً على الحال وهذا حال مؤكدة ... فأما قولك هو زيد معروفاً ، وهو الحق مصدقاً , ففي الحال فائدة كأنَّك قلت : انتبه له معروفاً))[٤٠٠] .

فهو يقدر العامل في الحال هنا كما قدره سيبويه بفعل مقدر خلاف ما نسبه إليه ابن إياز[٤٠١] .

٣- إنَّ العامل في الحال الموكدة هو المبتدأ , لتضمنه معنى انتبه ، وهذا ما ذهب اليه ابن خروف[٤٠٢].

وقد رُدَّ ما ذهب اليه ابن خروف بأنَّ الذي ضُمِّن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء[٤٠٣] ، وأنَّ عمل الضمير والعلم في نحو : أتى زيد ، وزيد أبوك ، لم يوجد نظيره في كلام العرب[٤٠٤] . وأيضا أنَّه يقتضي جواز تقديم الحال على الخبر مع أنَّ الحال متأخرة عن الجملة وجوبا ، وهو ممتنع لعدم تمام الجملة[٤٠٥] . وأيضا يبدو أنَّه فيه تكلف .

---

(٣٩٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٥٨ ، وهمع الهوامع : ٤ / ٤٠ .

(٣٩٥) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٥١ .

(٣٩٦) سورة الاعراف : من الآية : ٧٣ .

(٣٩٧) سورة البقرة : من الآية : ٩١ .

(٣٩٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢٣ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٨٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٥١ .

(٣٩٩) سورة البقرة : من الآية : ٩١ .

(٤٠٠) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٤ .

(٤٠١) ينظر : المحصول : ١ / ٤٥٧ .

(٤٠٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٥٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٥١ ، والتصريح : ١ / ٣٨٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٤٥ .

(٤٠٣) ينظر : المساعد : ٢ / ٤٣ .

(٤٠٤) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٥١ .

(٤٠٥) ينظر : التصريح : ١ / ٣٨٨ .

٤- إنَّ العامل في الحال الموكدة معنى الجملة ، وقد جعله الرضي ، مذهب ابن مالك[٤٠٦] ، والحقيقة أنَّه مذهب ابن الشجري[٤٠٧] ,إذ قال : ((ومن الحال قولهم : هو زيد معروفاً , وفي التنزيل : ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ[٤٠٨] فهذه حال مؤكدة ... والعامل في (معروفاً) و (مصدقاً) وما أشبهه معنى الجملة ، ولهذا لا يُجيز النحويون (معروفاً هو زيدٌ)))[٤٠٩] . ونبه الرضي على ذلك[٤١٠] .

بعد عرض المذاهب السابقة يبقى رأي سيبويه ومن وافقه من العلماء القائل بتقدير فعل محذوف وجوبا , ويقدَّر بحسب المبتدأ , هو الرأي الأكثر قبولا لدى الباحث ؛ لأنَّ فكرة حذف العامل وجوبا ممكنة ولها نظائر , كما أنَّه أبعد المذاهب عن التكلف.

مجيء التمييز معرفة

جاء في المحصول أنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة , وهذا عند أهل البصرة , فقيل إنَّما وجب ذلك ؛ لأنَّ الغرض بيان الجنس , فإذا حصل بالنكرة التي هي أخفُّ من المعرفة والأصلُ لها , فلا معنى لِمُجاوزتها[٤١١] .

فمجيء التمييز معرفة عند أهل البصرة وفي مقدمتهم سيبويه[٤١٢] , غير جائز , فلا يكون التمييز عندهم إلا نكرة , ومن قال بذلك الأخفش[٤١٣] , والمبرد[٤١٤] , وابن

---

(٤٠٦) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٥٢ .

(٤٠٧) ينظر : أمالي ابن الشجري :٢٢/٣ .

(٤٠٨) سورة البقرة : من الآية : ٩١ .

(٤٠٩) أمالي ابن الشجري : ٣ / ٢٢ .

(٤١٠) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٥٢ .

(٤١١) ينظر : المحصول : ١ / ٤٦٢ .

(٤١٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ١١٢ .

(٤١٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش :١/ ١١١ .

(٤١٤) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٢

السراج[٤١٥] , والزجاجي[٤١٦] , والسيرافي[٤١٧] , وابن جني[٤١٨] , وعبد القاهر الجرجاني[٤١٩].

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بالقياس فقالوا : إنَّ التمييز يُبِين ما قبله , كما أنَّ الحال تبين ما قبلها , وكلاهما يأتي بعد تمام الكلام , فلما أشبه الحال وجب أنْ يكون نكرة كما أنَّ الحال نكرة [٤٢٠] .

وأيضا فإنَّ الغرض من التمييز التفسير , وبيان المبهم , وهذا يحصل بالنكرة , فلا فائدة – إذن – من التعريف, كما أنَّ النكرة أخف , فكانت أولى[٤٢١] .

ووافقهم : ابن الشجري[٤٢٢] , والانباري[٤٢٣] , والعُكبري[٤٢٤] , وابن الخباز[٤٢٥] .

وذهب الكوفيون إلى جواز مجيء التمييز معرفة , محتجين بما ورد من السماع على رأيهم[٤٢٦], فمن ذلك قوله تعإلى : ﭽ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ﭼ[٤٢٧] , فقال الفرّاء : ((العرب توقع سفِه على (نَفْسه) وهي معرفة))[٤٢٨] واحتجوا أيضا بما ورد في الشعر ومن ذلك قول الشاعر[٤٢٩] :

---

(٤١٥) ينظر : الأصول : ٢ / ٢٢٩ – ٢٣٠

(٤١٦) ينظر : الجمل : ٢٤٥ .

(٤١٧) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٢ / ٤٤١ .

(٤١٨) ينظر : اللمع : ٥٣ .

(٤١٩) ينظر : المقتصد : ٢ / ٦٩٢ .

(٤٢٠) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١٩١ , وشرح المفصل ٢ / ٧٠ , والبسيط ٢ / ١٠٨٣ , وائتلاف النصرة : ٤٤ .

(٤٢١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٧٠ .

(٤٢٢) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٣ / ١٠٥ .

(٤٢٣) ينظر : أسرار العربية : ١٨٣ , والبيان في اعراب غريب القرآن: ١ / ١٢٣ .

(٤٢٤) ينظر : التبيان : ١ / ١١٧ .

(٤٢٥) ينظر : توجيه اللمع : ٢٠٩ .

(٤٢٦) ينظر : المحصول : ١ / ٤٦٢ .

(٤٢٧) سورة البقرة : من الآية ١٣٠ .

(٤٢٨) معاني القرآن للفراء : ١ / ٧٩ .

(٤٢٩) ورود هذا البيت في المحصول وهو في المفضيات / المفضل الضبي :٣١ ,والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، محمود بن أحمد العيني ١ / ٤١٤ , والتصريح ١ / ٤٩٤ , وهو رشيد

رأيتــك لّــما أنْ عَرَفْــتَ جـلادَنا رَضِـيتَ وطِبتَ النَّفْسَ يابكرُ عن عمرِ

وكذلك احتجوا بمنثور العرب : قولهم : ما فعلت الخمسة عشر الدرهم[٤٣٠] , وقولهم : سفه زيدٌ نفسَهَ , وغُبن رأيهُ , ووجع ظهرهُ[٤٣١] .

ويرى الفرّاء كغيره من النحاة تنكير التمييز , إلا أنَّه نصب (نفسه) على التمييز مع كونها معرفة وساغ عنده ذلك ؛ لأنَّها في تأويل النكرة يصيبها النصب في موضع نصب النكرة , والذي جعلها عنده في تأويل النكرة ؛ أنَّها كقولهم : ضقت به ذرعا , فمعناها . ضاق ذرعي به[٤٣٢] , فكذلك (سفه نفسه) فالسفه كان للنفس فلما نُقل إلى (من) نصبت النفس بمعنى التفسير كما يقال : (هو أوسعكم دارا) فتدخل (الدار) في الكلام على أن السعة فيها , لا في الرجل . فكذلك (النفس) دخلت لأنَّ السفه للنفس لا لـ(من)[٤٣٣] .

ومما سبق يتضح أنَّ الفرّاء أجاز تعريف التمييز في حال كونه معرفا بالإضافة , فهو وإنْ كان معرفة إلا أنَّ فيه معنى التمييز, فعومل معاملة النكرة , وقد أخذ برأيه الطبّري[٤٣٤] وابن الطراوة[٤٣٥] .

وأجاب ابن إياز على ما استدل به الكوفيون في الآية الشريفة وهي **ﭽ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﭼ** فقال : ((والجواب عن الآية الشريفة من وجوه))[٤٣٦] .

١- إنَّ (نفسه) منصوب بتقدير حرف الجر , أي : سَفِهَ في نَفسِهِ , وهذا الجواب قال به الكسائي[٤٣٧] , والأخفش[٤٣٨] .

ابن شهاب اليشكري . ولكنه فيه اختلاف في الرواية عن ما نقله ابن إياز فجاء في المفضليات وشرح التسهيل **رأيتك لّما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو.**

(٤٣٠) ينظر :معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٣ ,

(٤٣١) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي : ٤ / ٤٤١ , والأصول : ٢ / ٢٣٠ .

(٤٣٢) ينظر :معاني القرآن للفراء : ١ / ٧٩ , ٢ / ٣٠٨ .

(٤٣٣) ينظر: المصدر نفسه : ١ / ٧٩ .

(٤٣٤) ينظر: تفسير الطبري : ٣ / ٩٠ .

(٤٣٥) ينظر : رأيه في شرح الجمل لأبن عصفور : ٢ / ٤٢٣ ,

(٤٣٦) المحصول : ١ / ٤٦٣ .

(٤٣٧) ينظر : معاني القرآن للكسائي : ٧٨/٢, إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٤ .

(٤٣٨) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٤٨ .

٢-إنَّ (سَفِهَ) بمعنى (جَهِلَ) , فتكون (نفسه) على هذا مفعولا , وهذا رأي أبي عبيدة[٤٣٩] , والزجاج[٤٤٠] , وابن كيسان[٤٤١] .

٣-إنَّ (سَفِهَ) بمعنى (سَفَّهَ) بتشديد الفاء التي هي العين , فـ(نفسه) , مفعولا به أيضا.

وهذا الوجه حكاه ثعلب , والمبرد[٤٤٢] , ونَسب الزجاج إلى الأخفش أنَّ أهل التأويل يزعمون أنَّ المعنى (سَفَّه نفسه)[٤٤٣] , ونسب السمين الحلبي هذا الوجه إلى أبي الخطاب الأخفش الأكبر[٤٤٤] .

وردَّ ابن إياز على البيت الذي استشهد به الكوفيون قالا : ((أنَّ الالف واللام في (النفس) زائدة , والمعنى : (وطبت نفسا)))[٤٤٥] . وقال بمثل هذا أيضا صاحب كتاب الكواكب الدّرية[٤٤٦] , أمّا ما استشهدوا به من كلام العرب : ما فعلت الخمسة عشر الدرهم , فلا شاهد فيه؛ لأن (الـ) زائدة , وأما قولهم : سفه زيد نفسه , ووغُبن رأيهُ ، ووجح ظهره , فيمكن تأويلها على أنَّها منصوبة على نزع الخافض , والتقدير فها سَفِه في نفسه , وغُبن في رأيه , ووجع في ظهره , أو تكون منصوبة على الشبه بالمفعول به , إذ ضُمِّنت الأفعال , سَفِه , وغُبن ووجع معنى أفعال متعدية[٤٤٧] .

والراجح عندي رأي البصريين في عدم مجيء التمييز معرفة , وما ورد معرفة فهو نادر ومتأول , وأمّا الآية التي استشهد بها الكوفيون , فتخريجها كما نقله ابن إياز في الوجه الثالث وهو أنَّ (سَفِه) (سَفَّهَ) بتشديد الفاء وهي مفعول به , وذلك بأنَّ التضمين لا يُقاس عليه , وكذلك حذف حرف الجر .

---

(٤٣٩) ينظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة : ١ / ٥٦ .

(٤٤٠) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٠٩ – ٢١٠ .

(٤٤١) ينظر : الكشف والبيان / للنيسابوري : ١ / ٢٧٩ .

(٤٤٢) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٥٦٥ .

(٤٤٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٠٩ .

(٤٤٤) ينظر: الدر المصون / السمين الحلبي: ١ / ٣٧٣ .

(٤٤٥) المحصول : ١ / ٤٦٣ .

(٤٤٦) ينظر :الكواكب الدرية : ٣٨٥ .

(٤٤٧) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي : ٤ / ١٤٢ , وشرح التسهيل ٢ / ٣٨٧ .

وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أنَّ تنكير التمييز هو الغالب وهو الأصل , وقد يرد معرفة في تعبيرات قليلة , وهذا لا يمكن القياس عليه[٤٤٨].

تقديم التمييز على عامله المتصرف

اتفق النحاة على منع تقديم التمييز إذا كان عامله غير فعل , أو فعلاً غير متصرف, إلا أنَّهم اختلفوا في حكم تقدمه إذا كان العامل متصرفا , فمنهم من أجازه , ومنهم من منعه[٤٤٩], وإلى هذا الخلاف أشار ابن إياز بقوله :((واعلم أنَّ سيبويه ,وأصحابه منعوا من تقديم التمييز على عامله ,ولو كان فعلًا متصرفًا ,وذلك لِمَا تقدَّم من أنَّه مرفوع في المعنى ؛ لإسناد الفعل إليه , فلو قُدِّمَ لأوقع موقعا لا يقع فيه الفاعل))[٤٥٠].

وأشار ابن إياز أيضا إلى من أجازوا التقديم قائلا :((وأجاز المازني[٤٥١], والمبرِّد[٤٥٢], والكوفيون تقديمه))[٤٥٣].

وذكر بعد ذلك حجتهم , وهي قول الشاعر[٤٥٤] :

أتَهــجُرُ لَيـلى بالفِـــراقِ حَبِيبُها ومَا كانَ نفسـاً بالفـــــراقِ تَطـيبُ

وردَّ ابن إياز هذا البيت , بأنَّه لا حجة فيه ؛ لشذوذه وقلته, وأشار إلى أنَّه قد روي على نحوٍ آخر وهو: وما نفسي بالفراق تطيب , وهذه هي رواية الزّجَاج[٤٥٥],وردّ ابن إياز هذا ما هو إلا دليل على موقفه الرافض لتقدم التمييز على عامله المتصرف وما يعضد

---

[٤٤٨] ينظر: معاني النحو : ٢ / ٢٧٠ .

(٤٤٩) ينظر: كتاب سيبويه : ٢٠٤/١, والمقتضب : ٣٦/٣, ومعاني القرآن للفراء : ٧٩/١, والانتصار لسيبويه : ٨٦ , والأصول: ٢٢٣/٢, وشرح الكتاب للسيرافي : ١٤١/٤, والخصائص : ٣٨٤/٢ , وشرح اللمع لابن برهان :١٤١/١, والمرتجل : ١٥٩.

(٤٥٠) المحصول : ٤٦٧/١.

(٤٥١)ينظر : المقتضب : ٣٦/٣, وينظر إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٥/١.

(٤٥٢)ينظر :المقتضب :٣٦/٣.

(٤٥٣)ينظر : المحصول : ١/ ٤٦٨.

(٤٥٤) البيت لأعشى همدان في ديوانه :٧٥. وللمخبل السعدي في الخصائص :٣٨٤/٢, و المحرر الوجيز ي تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطيّة أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب الغرناطيّ: ٩/٢,ولسان العرب / ابن منظور :٢٩٠/١, وتاج العروس / الزبيدي :٢١٥/٢ .

(٤٥٥) ينظر :المحصول :٤٦٨/١, والإيضاح العضدي: ١٧٤ , وإعراب القرآن للنحاس : ٣٩٥/١.

هذا القول تجويزه أنْ يكون "نفسا" خبر كان على حذف مضاف , أي : ما كان الحبيب ذا نفسٍ[٤٥٦]وهذا ما أشار إليه صاحب الإنصاف[٤٥٧].

والمبرِّد أجاز التقديم أسوةً بالحال إذا كان العامل متصرفا , وهذا رأي شيخه أبي عثمان المازنيّ[٤٥٨].

وقد رُدَّ على المازنيّ , والمبرِّد , بأنَّ تقديم التمييز يخرجه عن حقيقته التي هي تمييز ما أُشكل , وهو في المعنى تفسير , والتفسير لا يكون إلا لمُفَسّر , والمُفَسَّر لابد في المعنى أنْ يكون مقدما على التفسير ,وإلا لم يكن تفسيرا له[٤٥٩], ومن ذهب إلى الجواز أيضا الجرميّ , والكسائيّ[٤٦٠], ومن رجح القول بالجواز من المتأخرين ابن مالك[٤٦١],وأبو حيان[٤٦٢].

وقد نسب ابن إياز القول بالجواز إلى عامة الكوفيين مقتديا بذلك ببعض النحويين[٤٦٣], وفيه نظر ؛لأن هذا هو مذهب الكسائيّ وحده من الكوفيين كما تقدم , قال ابن السَّرَّاج :((فالناس على ترك إجازة تقديمه سوى المازني))[٤٦٤] وبمثل هذا قال أبو جعفر النحاس :((ولا يجيز سيبويه , ولا الكوفيون أنْ يتقدم ما كان منصوبا على البيان))[٤٦٥].

وأنَّ كثيرا من النحويين لم يذكروا هذا القول مذهبا للكوفيين , ولاسيما السِّيرافِي مع عنايته بمسائل الخلاف[٤٦٦].

---

(٤٥٦) ينظر : المحصول : ٤٦٩/١.

(٤٥٧) ينظر : الإنصاف : ٨٣٧/٢.

(٤٥٨) ينظر : المقتضب : ٣٦/٣.

(٤٥٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٣٥٦/١-٣٥٧.

(٤٦٠) ينظر: شرح التسهيل : ٣٨٩/٢, وشرح الكافية للرضي : ٧١٢/١ , وارتشاف الضرب : ١٦٣٤/٤, وشرح الأشموني :١٦٨/٣, وهمع الهوامع : ٧١/٤.

(٤٦١) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٩/٢, وشرح الكافية للرضي : ٧٧٦/٢

(٤٦٢) ينظر: ارتشاف الضرب : ٤/ ١٦٣٤.

(٤٦٣) ينظر : التبيين : ٣٩٤, وائتلاف النصرة : ٣٩, واللباب : ٣٠٠/١.

(٤٦٤)الأصول: ٢٢٩/٢.

(٤٦٥) إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٥/١.

(٤٦٦) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي : ١٤٠/٤.

وأثبت ابن مالك بالسماع والقياس جواز تقديم التمييز على عامله , فالسماع كثرة الشواهد الشعرية المؤيدة لهذا الرأي[٤٦٧].بغض النظر عن الشاهد الذي شك في روايته , ومن هذه الشواهد هي[٤٦٨] :

ضَيّعْتُ حزمي في إبعادي الأمــلا وما ارْعَوَيتُ, وشيـــباً رَأْسِي اشتعلاَ

فالأصل هنا : اشتعل الرأس شيبا , إذ قدَّم (شيبا) على عامله (اشتعلا) وهو فعل متصرف

وكذلك قول الشاعر[٤٦٩] :

ولستُ – إذا ذَرْعاً أَضِيقُ – بضارعٍ ولا يائس عند التعسُّرِ من يُسْرِ

والشاهد تقدم التمييز على عامله في قوله : ذرعا أضيق بضارع .

أما القياس , فهو قياس التمييز على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف نحو المفعول والحال[٤٧٠].

اقول : إنَّ التمييز في حقيقته كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه , فضلا على أنَّ الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أنْ يكون فاعلا في الأصل , فلا يغير عما كان يستحق من وجوب التأخير , لذا ما ورد في هذين البيتين من تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف فهو ضرورة , فلا يقاس عليها , ويعضد ذلك مجيْ الآية القرانية بهذا المعنى على الترتيب ((واشتعل الراسُ شيباً)) , ولابد من أنَّ الشاعر قد أخذ المعنى منها وركب الضرورة , فضلا على أنَّ البيتين مجهولا القائل .

وإلى رأي المازنيّ ومن وافقه ذهب الدكتور رشيد العبيديّ قائلا : ((ويلوح لي رأي المازني في هذه المسألة ,ومسألة الحال من حيث تقديمهما على العامل , أصح مذهبا قياسا وسماعا))[٤٧١].

حكم إعراب المستثنى إذا توسط بين المستثنى منه وصفته

---

(٤٦٧) ينظر: شرح التسهيل :٣٨٩/٢.

(٤٦٨) البيت في المساعد : ٦٦/٢, وشرح ابن عقيل : ٢٩٤/٢, وشفاء العليل في إيضاح التسهيل /لأبي عبد الله السلسيلي: ٥٥٩/٢, وحاشية الصبان :٣٠٠/٢.

(٤٦٩) البيت بلا نسبه في شرح التسهيل : ٣٨٩/٢, وشفاء العليل : ٥٥٩.

(٤٧٠) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٩/٢.

(٤٧١) أبو عثمان المازني / د. رشيد العبيدي : ٢١٣.

اختلف النحاة في ترجيح النصب على الاتباع أو العكس إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته , وهو ما يوضحه لنا قول ابن إياز : ((فإنْ قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه , لا على نفسه , ففيه وجهان :

الأول : قول سيبويه رحمه الله , وهو أنَّه لا يجب نصبه , بل يجوز فيه البدل , كقولك : (ما أتاني أحدٌ إلّا أبوكَ خيرٌ من زيدٍ) , إنْ شئت أبدلت (أبوك) من (أحدٍ) المرفوع بفعله وإنْ شئت نصبته))[٤٧٢] .

ويتضح من قول ابن إياز أنَّ سيبويه لم يرجح أياً من النصب أو الاتباع , إلا أنَّ سيبويه قد رجح البدل وجعله أحسن من النصب ,إذ قال : ((فإنْ قلت : ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، وما مررت بأحد إلا عمرو خيرٍ من زيد ، كان الرفع والجر جائزين ، وحسُن البدلُ لأنَّك قد شغَلت الرافع والجار ، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ، ثم وصفت بعد ذلك , وكذلك : مَنْ لي إلا أبوك صديقا , لأنَّك أخليت مَنْ للأب ولم تُفرده لأنْ يعمل كما يعمل المبتدأ , وقد قال بعضهم : ما مررت بأحد إلا زيداً خيرٍ منه ، وكذلك من لي إلا زيداً صديقاً ، وما لي أحدٌ إلا زيداً صديقٌ , كرهوا أنْ يقَدِّموا , وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً ، كما كرهوا أنْ يقدّم قبل الاسم إلا نصباً))[٤٧٣] .

ونجد ابن إياز يقول بعد ما ذكر قول سيبويه : ((وهنا سؤال لم ينتبهوا عليه , وهو أنْ يقال : قد كان الإبدال مع التأخير أحسن من النصب , فهل الحال كذا مع تقدم المستثنى على وصف المستثنى منه , أم حدث أمر آخر))[٤٧٤] .

وقد أجاب ابن إياز عن سؤاله بقوله : ((إنَّ قياس مذهب سيبويه يقتضي أنْ يكون النصب أحسن من الإبدال , وذلك أنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى , وقد تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه , وتقدمه على صفة المستثنى كتقدمه على المستثنى نفسه))[٤٧٥] .

---

(٤٧٢) المحصول : ١ / ٤٩٠ .

(٤٧٣) كتاب سيبويه : ٢ / ٣٣٦ –٣٣٧.

(٤٧٤) المحصول : ١ / ٤٩١ .

(٤٧٥) المحصول : ١ / ٤٩١ .

وقول ابن إياز المتقدم وجيه ؛ لأنَّ حكم المستثنى إذا تقدم وجب نصبه , وهنا كما يقول ابن إياز يشبه تقدمه على المستثنى نفسه , فكان الأولى بالقياس على الحالة الأولى من التقديم , أنْ يكون النصب هو الأحسن وليس العكس كما عند سيبويه.

وقد تابع سيبويه في قوله هذا ابن مالك[٤٧٦] .

ومن ثم ذكر ابن إياز رأي المازني قائلاً : ((الثاني قول أبي عثمان المازني , وهو أنَّه يوجب فيها النصب البتة))[٤٧٧] .

وهنا نَسب ابن إياز إلى المازني وجوب النصب لا غير , وهذا يخالف ما جاء في المقتضب : ((وكان سيبويه يختار : ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٍ خير منك ؛ لأنَّ البدل إنَّما هو من الاسم لا من نعته , والنعت فضلة لا يجوز حذفها . وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشيء فقد اطرَّحته من لفظي , وإنْ كان في المعنى موجوداً , فكيف أنعت ما قد سقط ؟ والقياس عندي قول سيبويه ؛ لأنَّ الكلام إنَّما يراد لمعناه . والمعنى الصحيح أنّ البدل والمبدل منه موجودان معاً , لم يوضعا على أنْ يسقُط أحدهما إلّا في بدل الغلط , فإنَّ المّبدَل منه بمنزلة ما ليس في الكلام))[٤٧٨] .

فنجد أنَّ المازني يختار النصب , وهو نص صريح من تلميذه المبرِّد, كما أنّ سيبويه اختار البدل , فمعنى الاختيار أنَّه رجح النصب على غيره , ولكن لم يجعله واجبا فيه , إلّا أنَّ ابن عصفور[٤٧٩] , وابن إياز[٤٨٠] , وأبا حيان[٤٨١] . نسبوا وجوب النصب إلى المازني .

ويُضّعف ابن عصفور كلا المذهبين بقوله : ((وأجاز يونس وغيره البدل ؛ لأنَّ الصفة النية بها أنْ تكون إلى جانب المبدل , وليس يلزم في ذلك ما يلزم في تقديمه على المستثنى منه من تقديم التابع على المتبوع , ولا من وضع العام موضع الخاص , وهو مع ذلك ضعيف ؛ لأنَّه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف بالبدل, وحكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أنْ تكون الصفة مقدمة على البدل .

---

(٤٧٦) ينظر : شرح التسهيل : ٤٨٤/٢.

(٤٧٧) المحصول : ٤٩٢/١.

(٤٧٨) المقتضب : ٤ / ٣٩٩ – ٤٠٠ .

(٤٧٩) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٣٩٨ .

(٤٨٠) ينظر : المحصول : ١ / ٤٩١ .

(٤٨١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٢ .

هذا هو الأكثر من كلامهم , والنصب أضعف , لأنَّه يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء , والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز إلّا في ضرورة))[٤٨٢] .

ورأي ابن إياز في هذه المسألة هو التوسط بين الرأيين فيقول : ((والذي أراه التوسط بينهما , والأخذ بقوليهما , وذلك أنَّ المستثنى منه إذا كان غنيًّا عن الوصف معروفاً بدونه, ووصفه غير لازم , فالقول قول سيبويه , وإنْ كان لا يَبِينُ إلّا بوصفه , وهو لازم , فالقول قول أبي عثمان))[٤٨٣].

وقد قال بمثل هذا الرأي الزمخشري ,إذ جاء في شرح المفصل : ((وإنْ قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان , أحدهما وهو اختيار سيبويه أنْ لا تكترث للصفة وتحمله على البدل , والثاني أنْ تُنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنصبه , وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد , وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد , أو تقول : إلا أباك والا عمراً))[٤٨٤] .

ويمكن أنْ يُعد هذا الرأي مذهباً ثالثاً في هذه المسالة, وهو جواز الوجهين من دون ترجيح . والخلاف في هذه المسألة يبدو أنَّه محصور بين أعلام نحاة البصرة ,إذ لم تنقل لنا الكتب النحوية ما يدل على وجود خلاف فيها عند الكوفيين , والمسألة يحكمها السماع في مثل هذه الأساليب , فإنْ ورد النصب فيكون النصب , وإنْ ورد بالإتباع , فيكون بالاتباع وإنْ ورد بهما فهو كذلك.

العامل في المفعول معه

المفعول معه : ((هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا نحو "استوى الماء والخشبة" أو معنى "ما شأنك وزيدا"))[٤٨٥] , وفي شرح الحدود : ((الاسم الفضلة , التالي واوا أُريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل, أو ما في حروفه ومعناه))[٤٨٦].

---

(٤٨٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٣٩٨ – ٣٩٩ .

(٤٨٣) المحصول : ١ / ٤٩١ .

(٤٨٤) شرح المفصل : لابن يعيش : ٢ / ٧٦.

(٤٨٥) التعريفات / عبد القاهر الجرجاني : ١٨٩ .

وهذا المفعول لابد له من عامل يسلط عليه حتى يكون منصوبا ,واختلف النحويون في هذا العامل ,وقد ذكر هذا الاختلاف ابن إياز , وبين أنَّ هذه المسألة مختلف فيها من أوجه عدّة:

١- مذهب البصريين[٤٨٧]: وقال به ابن معط أيضا[٤٨٨]. وهو أنّ ناصب المفعول معه الفعل الذي قبله , بتوسط الواو ؛ لأنَّ الفعل قُوِّي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه , كما يُعدى إلى الاسم بالهمز والتضعيف وغيرها .

ويعترض على مذهب البصريين بأنَّ جملة المفعول معه قد لا يأتي فيها فعل أصلا نحو (ما أنت وزيدا , وما شأنك وعمرا) , فنسبة النصب للفعل لا معنى لها , كما أنَّ المفعول معه يأتي بعد الفعل اللازم , والفعل المتعدي , مثل (رافقتك وزيدا) فالقول بتقوية الواو للفعل لا معنى له أيضا ؛ لأنَّ الواو تأتي مع المتعدي ,وكان الأولى الاستغناء عنها أيضا ؛لأنَّ المتعدي لا يحتاج إلى تقوية على مذهب النحويين[٤٨٩] .

٢- مذهب أبي إسحاق الزّجَاج[٤٩٠]: أنَّ الناصب له فعل مقدر فالأصل في قولك : (قمت وزيدا) قمت وصاحبت زيدا .

وقد رد ابن إياز هذا المذهب بوجهين[٤٩١] :

أ- ادّعاؤه الحذف عند الاستغناء عنه .

ب – إنَّ هذا الفعل المقدر لم يظهر في شيء من كلامهم , وعلى تقدير الزّجَاج فإنَّ الاسم المنصوب بعد الواو صار مفعولا به , وقد تتبع أحد الباحثين نسبة هذا الرأي إلى الزّجَاج , فوصل إلى نتيجة مفادها عدم صحة هذه النسبة[٤٩٢] .

---

(٤٨٦) شرح الحدود النحوية / الفاكهي: ٢٢١ .

(٤٨٧) ينظر : كتاب سيبويه : ١ / ٢٩٧ , والأصول: ١ / ٢٠٩ , والإيضاح العضدي: ١٩٣ , والنكت :٣٣٠/١, والإنصاف : ١ / ٢٤٨ , وائتلاف النصرة : ٤٦ .

(٤٨٨) ينظر : المحصول : ١ / ٥١٨ .

(٤٨٩) ينظر : معاني النحو : ٢ / ٦٦٥ – ٦٦٦ , والنحو الوافي : ٢ / ٣٠٨ .

(٤٩٠) ينظر : المحصول : ١ /٥٢١ , وينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٤٩ .

(٤٩١) ينظر : المحصول : ١ / ٥٢١ .

(٤٩٢) ينظر : الخلاف النحوي في المنصوبات : ٢٥ .

٣- مذهب الأخفش[٤٩٣], إنَّه ينتصب انتصاب الظرف ؛لأنَّ الواو واقعة موقع (مع) فكأنَّ الجملة (قمت مع زيد) فلما حذفت (مع) , وقد كانت منصوبة على الظرف وأقيمت الواو مقامها انتصب (زيد) على حد انتصاب (مع).

وقد نسب أبو حيان هذا المذهب إلى أكثر النحويين[٤٩٤] , وقد ضعف الشاطبي هذا المذهب ((لأنَّ (مع) إذا وقعت موقع الواو يجب لها النصب على الظرفية))[٤٩٥].

٤- مذهب الكوفيين[٤٩٦]إنَّه ينتصب على الخلاف ؛ لأنَّهم يرون أنَّ في جملة (استوى الماءُ والخشبةَ)[٤٩٧] لا يحسن تكرير الفعل , فقد خالف الثاني الأول ,فانتصب على الخلاف . وقد ردَّه الأنباري عليهم بأنَّ العطف الذي يخالف بين المعنيين , نحو ما قام زيد لكن عمرو , فإنْ ما بعد لكن يخالف ما قبلها ,ليس بمنصوب لزوما , فلما لم يكن الخلاف واجبا للنصب مع (لكن) فإنَّه كذلك مع الواو[٤٩٨].

والملفت للانَّتباه هنا أنَّ الكوفيين ,ومنهم الفراء لم يقولوا بالخلاف , بل قال الفراء بالصرف , وإنْ كان الخلاف والصرف مصطلحين متقاربين , إلا أنَّ الصرف هو الذي يخص المفعول معه , أمّا الخلاف فمصطلح وضعه الكوفيون لانَّتصاب الظرف الواقع خبراً[٤٩٩].

أمّا الصرف فهو مصطلح لنصب الاسم الواقع بعد واو المعية , وكذلك الفعل المضارع المنصوب بعد الواو الدالة على المصاحبة[٥٠٠] .

---

(٤٩٣) ينظر : النكت :٣٦٠/١,والإنصاف : ١ / ٢٤٨ , والتبيين : ٣٧٩ , والمحصول : ١ / ٢١ , وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤٩ , وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٩ .

(٤٩٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٨٤ .

(٤٩٥) المقاصد الشافية : ٣ / ٣٢٤ .

(٤٩٦) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٤٨ , والتبيين : ٣٧٩ , والمحصول : ١ / ٥٢١ , وشرح المفصل : ٢ / ٤٩ .

(٤٩٧) ينظر :سرصناعة الإعراب / ابن جني :١٢٦/١, وجمهرة الأمثال / أبو هلال العسكري : ٥٠/١.

(٤٩٨) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٥٠ .

(٤٩٩) ينظر :المصطلح الكوفي ، (بحث) ، د. محيي الدين توفيق إبراهيم ، مجلة التربية والعلم ، جامعة الموصل ، عدد ١ ، ١٩٧٥م : ٢٥ .

(٥٠٠) ينظر :مصطلحا الخلاف والصرف " دراسة تحليلية" , د. حامد عبد المحسن كاظم , مجلة القادسية للعلوم الإنسانية , المجلد ١٢, العدد١,٢٠٠٩م.

وقد حمل المحدثون مصطلح الصرف وما ينضوي تحته على الخلاف فجعلوا الصرف والخلاف مصطلحين لمؤدى واحد[٥٠١], يقول الدكتور المخزومي :((ومهما يكن من أمر فملاك الصرف والخلاف واحد))[٥٠٢].

وبرجوعنا إلى معاني القرآن نجد الفرّاء يعرِّف الصرف بقوله : ((أنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها , فإذا كان كذلك فهو الصَّرف))[٥٠٣].

فالمفعول معه مسبوق بواو , ثم مسبوق بحادثة لا يمكن تقدير الواو فيها للعطف؛ لاختلاف المعنى , والحقيقة أنَّ ابن إياز لم يفرق بين الصرف والخلاف , وكذلك فعل الأنباري وأغلب المتأخرين ؛ وقد نبَّه على هذه المسألة ابن هشام وقال : ((وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف))[٥٠٤] , وللفراء في المفعول معه رأي آخر لم يذكره أغلب الذين عرضوا الخلاف في هذه المسألة[٥٠٥] . ومنهم ابن إياز أيضا , فهو يقدر العامل فيه مع وجود الواو على أنَّه فعل مناسب , وهذا ما وضّحه في تفسيره لقوله تعإلى :

چ ٹ ٹ ٹ چ[٥٠٦]. إذ يقول :((ونُصبت الشركاء بفعل مضمر كأنك قلت : فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم , وكذلك هي قراءة عبد الله)) [٥٠٧].

وهذا الرأي قريب من الرأي المنسوب إلى الزّجَاج.

بقي رأي الجرجاني الذي لم يذكره ابن إياز, بل أشار إليه إشارة ولم ينسبه إلى الجرجاني[٥٠٨], وهو أنَّ العامل هو الواو[٥٠٩].

---

(٥٠١) المدارس النحوية / د. شوقي ضيف : ١٩٨-١٩٩, والمدارس النحوية / د. خديجة الحديثي : ١٦٨, والمنصوب على الصرف في العربية , د. ليث اسعد عبد الحميد , مجلة كلية المأمون العدد ٧, ٢٠٠٢م : ١٣١.

(٥٠٢) مدرسة الكوفة : ٢٩٥.

(٥٠٣) معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٤ .

(٥٠٤) مغني اللبيب : ٤١٦ .

(٥٠٥) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٤٨ , والتبيين : ٣٧٩ , وائتلاف النصرة : ٣٦ .

(٥٠٦) سورة يونس : من الآية ٧١ .

(٥٠٧) معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٧٣ , وينظر : معجم القراءات القرانية : ٣/٥٩٤.

(٥٠٨) ينظر : المحصول : ١ / ٥١٩ .

وقد ردَّ ابن إياز هذا قائلا : ((لا يجوز لأنَّ أصل الواو العطف , ولهذا قال ابن جني[٥١٠]: لا يجوز (انتظرتُكَ وطُلُوعَ الشمسِ)بالنصب ؛ لأنَّك لو رُمتَ الفعل لتعذر ؛إذ الشمس لا يصح منها الانتظار , وقال بعض المتأخرين[٥١١] : لا يجوز (تكلَّمَ زيدٌ والحجَرَ) ؛ لأنَّ العطف مُمتنعٌ لامتناع الكلام من الحجر))[٥١٢] , ونلمح مما سبق أنَّ ابن إياز قد ركن إلى الرأي البصري , وما يؤيد هذا ويقويه هو ردّه الرأي القائل بأنَّ الفعل وحده هو الناصب أو الواو إذ قال :((لا يجوز ؛ لأنّه قد يكون غير متعدٍّ , ولئن كان مُتعديا لكن يكون بعد أخذه مفعوله))[٥١٣] وقد بينا ردّه على من قال : بأنَّ الواو هي الناصبة , وبعد أن ردَّ هذه الآراء رجح أنْ يكون الفعل بتوسط الواو هو الناصب للمفعول معه إذ قال : ((ولمّا بطل القسمان تعين الثالث))[٥١٤], وهذا الترجيح جاء بعد قوله :((أنَّ المفعول معه منصوب , ولا بُد له من ناصب , ولا يخلو من أنْ يكون الفعل , أو الواو , أو مجموعيهما))[٥١٥].

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنَّ أجزاء هذا الباب ضعيفة لا تؤلف موضوعا نحويا سليما , فتقدير فعل مشتق من الكون في قولهم : (ما أنت وزيدا) و (كيف أنت وقصعة من ثريد) ونصب الاسمين بالفعل المضمر (تكون) إبعاد لهذا الموضوع عن مادة المفعول معه , وعنده أنَّ المفعول معه مسألة ضعيفة , فلا يمكن إجراء العطف في مثل (سرت وزيدا) لما يقتضيه ذلك من توكيد الضمير المتصل بآخرَ منفصلاً , ولا يرى فرقا في قولهم : (سرت أنا وزيد) و (سرت وزيدا) فالواو هي هي لم تتبدل في الجملتين[٥١٦].

---

(٥٠٩) ينظر : الجمل : ٢٠ , وقد أخذ الجرجاني في المقتصد بمذهب البصريين إذْ قال : ((اعلم أنَّك إذا قلت : ماصنعت وزيدا , فإنَّ زيدا ينتصب بالفعل الذي هو (صنعت) بواسطة الواو...والواو لا عمل لها وإنَّما يعمل الفعل بإعانتها له النصب)) , المقتصد : ١ / ٦٥٩ – ٦٦٠ .

(٥١٠) ينظر : الخصائص : ١ / ٣١٤ .

(٥١١) ينظر : توجيه اللّمع لابن الخباز : ١٩٩

(٥١٢) المحصول : ١ / ٥٢٠ .

(٥١٣) المصدر نفسه : ٥٢٠/١.

(٥١٤) المصدر نفسه : ٥٢٠/١.

(٥١٥) المصدر نفسه : ٥١٩/١.

(٥١٦) ينظر : النحو العربي نقد وبناء : ١٠٦ – ١٠٧

ورأى الدكتور شوقي ضيف , أنَّ سبب الاضطراب في هذا الموضوع راجع إلى غموض الضابط , الذي وضعه النحاة للمفعول معه , وكان السبب في اقحامهم الصور جميعها التي تأتي فيها الواو , سواء أمن باب المفعول معه كانت أم ليست من بابه[٥١٧] , لذلك ارتأى أنَّه يجب ((أنْ لا يعرض في النحو المفعول معه إلا صيغة الحقيقة التي لا تصلح فيها الواو أنْ تكون عاطفة , والتي تحمل معنى الظرفية الزمانية والمكانية , أو بعبارة أدق معنى (مع) فحسب حتى تتصوره الناشئة تصورا سليما))[٥١٨].

وهناك من النحاة من ذهب إلى أنَّ العامل في المفعول معه ليس الواو أو ما قبلها من الفعل أو شبهه بل هو المتكلم , فإذا قصد اقتران ما بعد الواو للمعمول الذي قبلها في التشريك في الحكم رفعه بغض النظر عن اقترانها في الزمان , أي جعل الواو عاطفة . وهذا ما لوّح إليه عبد القاهر الجرجاني حين قال :((وإذا قلت جاءَ البردُ والطَّيالسةَ , فهو كقولك : جاء البردُ والطّيالسةُ , إذ لو قلت : وجاءت الطيالسةُ كان صحيحا . غير أنَّ في العدول عن لفظ العطف فائدة أخرى وهي الدلالة على الاقتران))[٥١٩].

وهذا ما أشار إليه الرضي في شرحه للكافية ((إنْ قُصد النَّصُ على المصاحبة , وجب النصب , وإلّا فلا))[٥٢٠] . وقال أيضا : ((والنّصُّ على المصاحبة هو الداعي إلى النصب))[٥٢١]. وقريب من هذا ما نقله الخضري[٥٢٢] .

ويبدو أنَّ هذا الرأي هو أكثر الآراء وجاهة وقبولا من حيث المعنى وبعده عن البحث وراء العامل .

اسم (لا) النافية للجنس

---

(٥١٧) ينظر : تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا م شوقي ضيف : ١٢٠ .

(٥١٨) المصدر نفسه : ١٢١ .

(٥١٩) المقتصد : ١ / ٦٦١ .

(٥٢٠) شرح الكافية للرضي: ١ / ٥٢٢ .

(٥٢١) المصدر نفسه : ١ / ٥٢١ .

(٥٢٢) ينظر : حاشية الخضري : ١ / ٢٠١ – ٢٠٢ .

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) بشروط ذكرها ابن إياز[٥٢٣]وهي :

١-أنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين .

٢-ألّا يفصل بينها وبين اسمها بشيء ؛ لضعفها , فإذا حصل ذلك بطل عملها .

٣-ألّا تتكرر؛ لأنَّها بالتكرار تكون جوابا لكلام عمل بعضه في بعض.

وهنا ابن إياز كان ناقلا لهذه الشروط , فقد ذكرها قبله كثير من النحاة[٥٢٤].

وينقسم اسمها على ثلاثة أقسام : مفرد , ومضاف , وشبيه بالمضاف , والمضاف والشبيه به معربان اتفاقا [٥٢٥], وبيّن ابن إياز علة إعرابهما[٥٢٦], وهي :

١-أنَّ التركيب فيهما متعذر , بخلافه في المفرد .

٢-أنَّ المضاف إليه جارٍ مجرى التنوين , ومعاقب له , ولا بناء مع التنوين , فكذلك مع الجاري مجراه .

٣-أنَّ المضاف لا يتضمن معنى (من) ؛ لأنَّه قد تخصَّص بالُمضاف إليه , فلا يُقدّر (من) المُستغرقة داخله عليه , والمشابه أُجري مجراه .

أما الاسم المفرد فقد اختلف النحاة في حكمه , وقد أشار ابن إياز إلى هذا الخلاف عند شرحه لقول ابن معط : ((ولكن الاسم معها مبني إذا كان مفردا , وإنْ كان مُضافا أو مشبَّهًا بالمُضاف ,وجب نصبه))[٥٢٧] .

وذكر ابن إياز أنَّ أكثر البصريين[٥٢٨] ذهبوا إلى أنَّ اسم (لا) هذه المفرد مبني اللفظ منصوب المحل , وبيّن حجتهم في ذلك وهي :

---

(٥٢٣) ينظر : المحصول : ١ / ٦٠٠ – ٦٠١ .

(٥٢٤) ينظر : الكتاب : ٢٧٤/٢, والمقتضب : ٣٥٧/٤, واللباب : ٢٢٦/١.

(٥٢٥) ينظر : المحصول : ١ / ٦٠٤ .

(٥٢٦) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٦٠٤ .

(٥٢٧) المصدر نفسه : ١ / ٦٠٣.

أولا : أنَّه تضمن معنى (من) , والاسم متى تضمن معنى الحرف يُبنى , وذلك أنَّ الأصل في (لا رجُلَ) : لا من رجلٍ ؛ لأنَّه جواب لمن قال : (وهل من رجل في الدار؟) والسؤال عام ؛ لوجود (من) المستغرقة فيه[٥٢٩] ؛ وذلك بأنَّ الواحد النكرة في الوجوب يعُمُّ لا على جهة الشمول والاحاطة , بل على جهة البدل , أي : ما من فرد من أفراد هذا النوع إلّا ويصدق عليه , ويجوز أنْ يكون المراد ولا يجوز إظهار (من) ؛ لأنَّها لو ظهرت لأبطلوا عمل (لا) التي أرادوا إعمالها للشبه المقدم , وأيضا فإنَّ (من) لا تظهر مع (إنَّ) وكذلك (لا) المشبه بها , ولو حذفوا (من) مباشرة لأبطلوا الاستغراق فتوسط الحال , بأنْ ضمنوا اسمها معنى (من) , ولمّا تضمنت معناها وجب بناؤه[٥٣٠].

وهذه الحجة قد رُدَّت من بعض النحاة , فيرى ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) أنَّ المتضمن لمعنى (من) إنْما هو (لا) نفسها لا الاسم بعدها[٥٣١], ورُدَّ على ابن الضائع أنَّ كلامه بلا دليل ولا نظير ؛ إذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر , والتضمن إنَّما هو في الأسماء[٥٣٢].

ونقل الصبّان (ت ١٢٠٦هـ) أنَّ تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول (لا) والتضمن المقتضي للبناء يشترط فيه أنْ يكون بأصل الوضع[٥٣٣], ورَدّ الصبان هذا قائلًا:((بأنَّ اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنَّما هو في البناء الأصلي , لا العارض))[٥٣٤].

---

(٥٢٨). ينظر كتاب سيبويه : ٢ / ٢٨٣ , ٢ / ٢٧٤ , , ومعاني القرآن / الأخفش : ١ / ٢٣ , والمقضب: ٤ / ٣٥٧ , ٣٦٠ والأصول في النحو: ١ / ٣٧٩ , والإيضاح العضديّ:٢٣٩ , وأمالي ابن الشَّجَريّ: ٢ / ٥٢٨ .

(٥٢٩) ينظر : معاني الحروف : ٨١ ، وأمالي ابن الشَّجَريّ: ٢ / ٥٢٩ , والتبيين: ٣٦٣ , وترشيح العلل في شرح الجمل / الخوارزمي : ٧١ و ١٥٣ , وشرح المفصل / ابن يعيش النحوي : ١ / ٢٦٣ , والإيضاح في شرح المفصل / ابن الحاجب : ١ / ٣٨٤ , وشرح المقدمة الكافية : ٢ / ٥٧٠ , وشرح الجمل / ابن عصفور: ٢ / ٢٧١ , ورصف المباني: ٣٣٦ , والبهجة المرضية / السيوطي : ١٢٩ .

(٥٣٠) ينظر : المحصول : ١ / ٦٠٣ – ٦٠٤ .

(٥٣١) ينظر : التذييل والتكميل : ٥ / ٢٢٦ – ٢٢٧ .

(٥٣٢) ينظر: حاشية الصبّان : ٢ / ١٠ .

(٥٣٣) حاشية الصبان : ٢ / ١٠

(٥٣٤) المصدر نفسه : ٢ / ١٠ .

إذْ إنَّ هذا التضمن أشبه بالتضمن الذي لا يقتضي البناء كتضمن الحال معنى (في) والتمييز معنى (من)[٥٣٥].

ثانيا : أنَّهم ركّبوا (لا) مع (رَجُلٍ) تركيب خمسةَ عشرَ , والتركيب أحد أسباب البناء, وبُني على حركة ؛ لعُرُوض البناء وتجدده , وكانت فتحةً للتَّركيب[٥٣٦] .

وهذه الحجة التي ذكرها ابن إياز هي ما احتج به سيبويه[٥٣٧] , والمبرِّد[٥٣٨] , وابن السراج[٥٣٩] وأبو علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ)[٥٤٠] وابن جني[٥٤١] وغيرهم [٥٤٢] .

قال سيبويه : ((و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين , ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها , وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسةَ عشر))[٥٤٣] .

واستدل من ذهب مذهب سيبويه بما يأتي :

١- أنَّه إذا كان تركيب الاسمين يوجب البناء , فتركب الاسم مع الحرف أحرى بذلك , قال أبو علي الفارسيّ((والاسم إذا انضم إلى الاسم بُني , فإذا انضم إلى الحرف وتنزل منزلة الجزء منه فالأحرى أنْ يُبنى , فلمّا صار هو والحرف كالشيء الواحد بُني , ويصير المجموع في موضع رفع , فإذا جئت بخبر رفعته وجعلته خبر المبتدأ))[٥٤٤].

---

(٥٣٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ١٠ .

(٥٣٦) وينظر : المحصول : ١ / ٦٠٤ .

(٥٣٧) ينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ٢٧٤ – ٢٧٥ .

(٥٣٨) ينظر :المقتضب : ٤ / ٣٥٧ – ٣٥٨ .

(٥٣٩) ينظر :الأصول: ١ / ٣٨٠ .

(٥٤٠) ينظر :المسائل المنثورة : ٨٥ .

(٥٤١) ينظر :الخصائص : ٢ / ١٨١ , واللّمع : ٩٧ .

(٥٤٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٩٨٢ , وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٢ , والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ١ / ١٧٤ , والجَنَى الدّاني : ٢٩٠ , وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / ابن هشام الأنَّصاري: ٨٦.

(٥٤٣) كتاب سيبويه : ٢ / ٢٧٤ .

(٥٤٤) المسائل المنثورة : ٨٩ .

٢- أنَّ بناء صفة اسم (لا) المبني يدلُّ على أنَّ البناء للتركُّب , قال ابن الضائع:((ويقوي البناء للتركيب بناء الاسم مع صفته))[٥٤٥] .

٣- أنَّ الاسم إذا فُصل أُعرب , قال الشيخ الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) : ((ويؤيِّده أنَّهم إذا فصلوا أعربوا فقالوا : لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ))[٥٤٦] .

وذهب الكوفيون[٥٤٧],وبعض البصريين كالجرميّ[٥٤٨],والزّجَاج[٥٤٩] ,والسِّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)[٥٥٠], والرمانيّ[٥٥١] , إلى أن اسم (لا) معرب منصوب, واستدلوا بأنَّ اسم (لا) المضاف معرب بلا خلاف , وهذا يدل على أنَّ البناء لا علة له هنا , إذ لو كانت له علة لكانت لازمة , وأنَّ الكلام متضمن معنى الفعل ؛ لأنَّ قولنا (لا رجلَ في الدارِ) تقديره (لا أعلم ولا أجد رجلا في الدار) كما أنَّ (لا) محمولة على (إنَّ) فتعمل مثلها[٥٥٢] , ويطلق الكوفيون على لا النافية للجنس (لا) التبرئة[٥٥٣].

ولم يذكر ابن إياز هذا المذهب , بل اكتفى بذكر رأي جمهور البصريين القائل بالبناء, وبيّن حجتهم , وهذا يدل على أنَّه قد وافقهم هنا, وكان ابن معط أيضا موافقا لرأي جمهور

---

(٥٤٥) التذييل والتكميل : ٥ / ٢٢٧ .

(٥٤٦) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢١ , وينظر المساعد: ١ / ٣٤٠ , وهمع الهوامع : ١ / ٤٧٦ .

(٥٤٧) ينظر : معاني القرآن : ١ / ١٢٠ , وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٢٨٨ , وأمالي ابن الشَّجَريّ: ٢ / ٥٢٨ .

(٥٤٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٩٦ , وهمع الهوامع : ٢ / ١٩٩ , وشرح التصريح : ١ / ٣٤٢.

(٥٤٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٦٩ – ٢٧٠ , وشرح الكافية للرضي : ١ / ٨١٤ .

(٥٥٠) ينظر : الجَنَى الدّاني : ٢٩١ , وشرح الكافية للرضي : ١ / ٨١٤ , وشرح التسهيل : ٢ / ٥٨ .

(٥٥١) ينظر : معاني الحروف : ٨١ , وهمع الهوامع : ٢ / ١٩٩ .

(٥٥٢) ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٦٦ , والتبيين : ٣٦٢ .

(٥٥٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٠ .

البصريين , ونبَّه أحد الدارسين على أنَّ المبرد هو فقط من قال : أنَّ اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح[٥٥٤].

وذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن اسم (لا) النافية للجنس المنصوب ، ليس متحدثا عنه فيرفع و لا مضافا إليه فيخفض ؛ لذلك كان حقه من الحركات الفتحة[٥٥٥].

ولعلّي أميل إلى المذهب القائل بالبناء ؛ لأنَّ مذهب القائلين بالإعراب ضعيف الحجة, وتقديرهم للفعل بعد لا فيه تكلف ظاهر لا حاجة بنا إلية . وكذلك أنَّه إذا وجب البناء لتركيب الاسمين كتركيب (خمسةَ عشر) , فهو أوجب وأنسب إذ رُكِّب الاسم مع الحرف كما في هذه المسألة , لأنَّ الاسم ركب مع ما هو أصل في البناء[٥٥٦].

عمل كي*

اختلف النحاة في عمل (كي) فمنهم من يرى أنَّها حرف جر , ومنهم من يرى أنَّها حرف نصب , ومنهم من يرى فيها الوجهين , وابن إياز قد وقف عند هذا الاختلاف مشيرا إلى وجود ثلاثة أحوال لها عند البصريين :

أولاً_ إنَّها حرف جر كاللاّم, وانتصاب الفعل بعدها على إضمار (أنْ)[٥٥٧] قال الشاعر[٥٥٨]:

---

(٥٥٤) ينظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف : ٢٢٥.

(٥٥٥) ينظر : إحياء النحو / د.ابراهيم مصطفى: ١٤١-١٤٢.

(٥٥٦) ينظر : مغني اللبيب : ٢٣٨/١, والجنى الداني : ٢٩٠.

*اختلف النحاة في كي أهي ناصبة أم جارة , ولكن الأشهر فيها أن تكون ناصبة , فاختار البحث أن تكون في هذا الفصل , نظراً لتمكنها في النصب .

(٥٥٧) ينظر : المحصول : ٢/ ٦١٢.

(٥٥٨) البيت لجميل بثينة في ديوانه : ٢٥ , والإنصاف : ٢/ ٥٨٠ , وشرح المفصل : ٩/ ١٤ , والخزانة : ٨/ ٤٨ .

فقالت : أَكُلَّ النّـاسِ أَصبحـتَ مانحا لسـانَك كيما أنْ تغرَّ وتخدعـــــا

وهذا الرأي أكثر ما يُنسب للخليل[٥٥٩], والأخفش[٥٦٠], ولم يُرْضِ جمهور النحويين بصريين وكوفيين ؛ وذلك لورود (كي) ناصبة في كلام العرب شعراً , ونثراً ((وهذا إذا دخلتْ عليها اللام الجارة , أو أُزيدت , كقولك : جئتك لكي أُكرمكَ , المعنى , لأنْ اكرمك , فـ(كي) هنا بمعنى (أنْ) وهي وما عملت فيه في موضع مصدرٍ مخفوض باللام , التقدير(لأنْ اكرمك) والمعنى لإكرامِك)) [٥٦١], ومن ذلك قوله تعالى : ﭽ ﭼ □ □ □ □ □ ﭽ[٥٦٢] إذ نصب الفعل (تأسوا) ((بنفس (كي) لا بتقدير (أنْ) بعدها ؛لأنَّ اللام هنا حرف جرٍّ , وقد دخلت على (كي) , فلا يجوز أنْ تكون (كي) ههنا حرف جرٍّ , لأنَّ حرف الجرِّ لا يدخل على حرف الجر))[٥٦٣].

ومن ورودها في الشعر قول الشاعر[٥٦٤] :

أَرَدْتَ لِكَيـــــمِا أَنْ تَطِـيرَ بِقــربَتِــي فَتَتْـرُكَـــهَا شَنَّــاً بِبَيْـدَاءَ بَلْـقَعِ

فقد جاءت (كي) بعد اللام فعملت النصب في الفعل , و(أنْ) بعدها زائدة شذوذا عند البصريين , وموكدة لـ(كي) عند الكوفيين[٥٦٥].

وعلى الرغم من أنَّ هذا الرأي المشهور عن الأخفش إلّا أنَّ في معاني القرآن ما يخالف هذا المشهور . فقد جاء في المعاني : ((وقد تكون (كي) بمنزلة (أنْ) هي الناصبة , وذلك قوله : ﭽ ﭼ □ ﭽفأوقع عليها "اللام" , ولو لم تكن (كي) وما بعدها اسما لم تقع عليها "اللام"))[٥٦٦].

---

(٥٥٩) ينظر : شرح المفصل : ٧/ ١٨ , وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٣٩ , وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٩٢ .

(٥٦٠) ينظر: شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٣٩ , وشرح المرادي : ٤/ ١٧٨ , والجنى الداني ٢٦٤ , ومغني اللبيب : ٢٤٢ , والتصريح : ٢/ ٢٣٠ , وشرح الأشموني : ٣/ ٢٨١ .

(٥٦١) رصف المباني: ٢٩٠ .

(٥٦٢) سورة الحديد: من الآية ٢٣ .

(٥٦٣) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٤٢٤ , وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٢١٠ .

(٥٦٤) البيت لا يعرف قائله : ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٦٢/١, والإنصاف : ٥٨٠/٢, وشرح المفصل : ١٩/٧, وشرح التسهيل : ٢٨٠/٣.

(٥٦٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٦٢/:١, والإنصاف : ٥٨٠/٢, وائتلاف النصرة : ١٥١.

(٥٦٦) معاني القرآن للأخفش : ١٢٧/١.

وهذا النص واضح الدلالة على أنَّ الأخفش يرى جواز أنْ تأتي (كي) ناصبة كما تأتي جارة , وهو بهذا يوافق البصريين .

ثانيا : إنَّها حرف مشترك , يجوز أن تكون حرف جر والناصب مُضمر , ويجوز أن تكون حرف نصب كقولك: (جئتُ كيْ تُكرمَني)[٥٦٧].

ومن تبنّى هذا الرأي : سيبويه[٥٦٨], والمبرِّد[٥٦٩],والفَارسيّ[٥٧٠], وأغلب من جاء بعدهم من النحاة[٥٧١], واحتجوا بأنَّها تكون جارة عند دخولها على (ما) الاستفهامية , وذلك نحو قولهم : كيمه ؟ فهي تدخل على (ما) كما تدخل عليها حروف الجر نحو : لِمَ , وَبِمَ , وَعَمَّ , فتحذف الألف كما تحذف مع حروف الجر الأخرى , وأُدخل عليها هاء السكت في الوقف , فقال : كَيْمَه , كما يقال : فِيْمَه, وعَمَّه [٥٧٢].

وكذلك دخولها على (ما) المصدرية , وذلك كقول الشاعر(٥٧٣)

إذا أنت لَـمْ تَنْـفَعْ فَضُـرَّ فإنَّما يُرجَّـى الفـتَى كيمَاَ يَضُـرُّ وَيَنْفَعُ .

((فجعل ما مصدرية , وأدخل عليها (كي) كما تدخل عليها اللام , والمعنى : إنَّما يرادُ الفتى للضُرِّ والنَّفعِ))[٥٧٤].

وكذلك تكون جارة إذا جاءت اللام بعدها وذلك كقول الشاعر[٥٧٥] :

كـي لِتَقْـضيـنِي رُقَيَّـةُ مـا وَعَـدْتِنِـي غـيرَ مخـتـلسِ.

وتكون ناصبة إذا سبقتها اللام نحو قوله تعالى :**چ ﭑ □ □ □ □ چ**[٥٧٦]

---

(٥٦٧) ينظر : المحصول : ٦١٣/٢

(٥٦٨) ينظر : كتاب سيبويه : ٥/٣_٦ .

(٥٦٩) ينظر : المقتضب : ٩/٢.

(٥٧٠) ينظر : الإيضاح العضدي: ٣١٩ , والمسائل البغداديات: ٩٥ .

(٥٧١) ينظر : الإنصاف: ٥٧٣/٢ , وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٧ , والتوطئة : ٣٨ , وشرح الجزولية: ٤٨١/٢, والمقرب /ابن عصفور : ٢٨٦_٢٨٨ ,والبسيط : ٢٣٠/١ .

(٥٧٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش :١٨/٧ , وشرح الجزولية :٤٨٢/٢.

(٥٧٣) البيت مختلف في قائله , قيل لقيس ابن الخطيم وقيل للنابغة الجعديّ ,ينظر : معاني القرآن الأخفش: ١٢٤/١, وشرح التسهيل : ١٤٩/٣, والخزانة :٤٩٨/٨.

(٥٧٤) شرح ابن الناظم :٦٦٦, وينظر : ومعاني القرآن للأخفَش : ١٢٤/١.

(٥٧٥) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات, ينظر : الديوان ١٦٠, وشرح الكافية للرضي :٣٩/٢ , والمساعد: ٦٩/٣, والتصريح :٢٣١/٢, والخزانة :٤٨٨/٨.

(٥٧٦) سورة الحديد :من الآية ٢٣.

أما كونها تحتمل الأمرين على السواء , فذلك في حالتين هما :

أ- إذا دخلت على الفعل وكانت مجردة من اللام ولم تلحقها (أنْ) نحو (جئت كي أتعلم)[٥٧٧].

ففي هذه الحالة إمّا تُقدَّر قبلها اللام فتكون ناصبة , أو لا تُقدَّر قبلها اللام فتكون تعليلية , والفعل بعدها منصوب بـ(أنْ) مضمرة .

ب- إذا ظهرت (أنْ) بعدها[٥٧٨], نحو قول الشاعر :

أرُدتَ لِكَـيْمَا أنْ تَطِـيرَ بِقـرَبتِـي فَتَتْـرُكَـهَا شَنَّاً بِبَـيـدَاء بَـلْقَعِ[٥٧٩]

ففي هذه الحالة إمّا تعليلية مؤكِّدة للام فتكون جارة, أو مصدرية مؤكِّدة بـ(أنْ) .

ثالثا : أنْ تكون حرف نصب دائما[٥٨٠], ونُسب هذا الرأي للكوفيين[٥٨١] , كما نُسب إلى الزمخشري[٥٨٢] وحجتهم فيما ذهبوا إليه ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ (كي) لا تكون إلا حرف نصب , لا يجوز أن تكون حرف خفض ؛لأنَّها من عوامل الأفعال , ولا يجوز أنْ تكون حرف خفض لأنَّ حرف الخفض من عوامل الأسماء))[٥٨٣], ويبدو أنَّ حجة الكوفيين فيها نظر ؛ إذ يوجد في النحو العربي أكثر من حرف يعمل في الأسماء والأفعال نحو :حتى , ولعلَّ[٥٨٤] , ويعضد هذا قول الدكتور فاضل السامرائي : ((... عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال , وعوامل الأفعال لاتعمل في الأسماء وهذا بإجماع البصريين والكوفيين , والغريب أنَّهم يقولون هذا ومع ذلك فإنَّ البصريين يقولون إنَّ كي ناصبة للفعل المضارع

---

(٥٧٧) ينظر : كتاب سيبويه :٣/٥-٦, ومعاني القرآن للأخفش : ١/١٢٠ , والمقتضب : ٢/ ٩,

(٥٧٨) ينظر : الجنى الداني : ٢٦٤.

(٥٧٩) سبق تخريجه .

(٣) ينظر : المحصول : ٢/ ٦١٣ , شرح السِّيرافِي على كتاب سيبويه : ٣/٦.

(٥٨١) ينظر: الإنصاف : ٢/٥٧٠, شرح المفصل لابن يعيش : ٩/١٥, شرح الكافية للرضي : ٢/٢٣٩.

(٥٨٢) ينظر : المحصول : ٢/٦١٣.

(٥٨٣)إئتلاف النصرة :١٥٠ , وينظر همع الهوامع :٢/٢٨٩, ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك :٣/٥٥٠.

(٥٨٤) ينظر : الخلاف النحوي في كي , د. حيدر حبيب حمزة , كلية الآداب , مجلة القادسية للعلوم الإنسانية , المجلد ١٠, العددان ١,٢, ٢٠٠٨م: ١٠٧

بنفسها وجارة بنفسها ... وإنَّ الكوفيين يذهبون إلى أنَّ حتى ينصب الفعل المضارع بنفسه ويخفض بنفسه))[٥٨٥]

فضلًا على دخول اللام عليها , كقولك : جئتك لكي تفعل هذا ؛ لأنَّ اللام حرف خفض , وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض[٥٨٦].

وابن إياز في هذه المسألة يبدو أنَّه قد أعجبه الرأي الكوفي وأخذ به ؛ فعندما عرض لحالات (كي) والآراء التي قيلت فيها قال بعد ذلك : ((وقال الزمخشري : وما أرى هذا القول بعيدا عن الصواب –أي: الرأي الكوفي – وأنصف رحمه الله لوجهين:

أحدهما : إنَّ الأصل عدم الاشتراك .

والثاني : تكلف الإضمار وهو خلاف الأصل))[٥٨٧].

وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى الرأي القائل بأنَّها جارة , إذْ يرى أنَّها تعليلية في كل الأحوال – أي أنَّها تعمل عمل لام الجر – سواء أفردت أم سبقت باللام ؛ وذلك لأنَّها لا تستعمل إلا في مقام التعليل , أما قولهم إنَّ حرف التعليل لا يدخل على حرف التعليل فلا أراه سليما ؛ لأنَّ اللفظين اللذين يفيدان معنى واحدًا قد يقترنان كما في التوكيد نحو قوله تعإلى :**چ** □ □ □ □ **چ**[٥٨٨] ف(كلهم) توكيد و(أجمعون) توكيد[٥٨٩], ويبدو لي أنَّ الأمثلة التي ساقها الدكتور فاضل السامرائي على جواز دخول حرف الجر على حرف الجر , تصب في باب التوكيد , ولم يذكر لنا مثالاً في باب دخول حرف الجر على حرف الجر , فضلا على أنَّ (كلهم , وأجمعون) في الآية الكريمة تأكيدان لزيادة تمكين المعنى وترسيخه في الذهن , وحرف الجر اللام يُعد من العوامل , وكي من العوامل أيضا , ولا يجوز دخول حرف على حرف يعملان الجر, إنَّما جاز الجمع بين التأكيدين ؛ لأنَّهما ليسا من العوامل .

والرأي الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين ؛ لأنَّه يعتمد السماع والقياس , فالسماع كثرة ما ورد من الشعر , والقياس هو قياسها على (حتى) فإنَّها تنصب الفعل في حال من غير تقدير ناصب , وتخفض الاسم من غير تقدير خافض , وأيضا أنَّ

---

(٥٨٥) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ٢٢٢-٢٢٣.

(٥٨٦) ينظر : الإنصاف : ٥٧١/٢.

(٥٨٧) المحصول: ٦١٤/٢.

(٥٨٨) سورة الحجر : الآية ٣٠.

(٥٨٩) معاني النحو : ٣/ ٣٠٥

في الرأي البصري إبتعادًا عن كثرة التأويلات والتقديرات , على العكس من الرأي الكوفي الذي فيه تكلف كبير يلزمُ منه كثرة الحذف وإخراج (ما) الاستفهامية عن الصدر , وحذف ألفها في غير الجرِّ , وحذف الفعل الصحيح المنصوب مع بقاء عامل النصب, وكل ذلك لم يثبت[٥٩٠], وهذا التقدير والحذف نجده عندهم في اعتراضهم على أنَّ (مه) من (كيمه) ليس لـ(كي) فيه عمل , وليس هو في موضع خفض .

إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل

يجوز أنْ ينوب عن الفاعل الجار والمجرور إنْ لم يوجد المفعول به[٥٩١] ويقول ابن إياز : ((يجوز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل , وقد ذهب قوم إلى أنَّه أولى من المصدر؛ بدليل أنَّه في حكم المفعول به))[٥٩٢] وابن جنّي قد جعلهما متساويين في النيابة عن الفاعل[٥٩٣].

ولكن النحاة اختلفوا في نيابة الجار والمجرور إذا وجد المفعول به , وقد أشار ابن إياز إلى هذا الخلاف عند ذكره لقول ابن معط : ((والاسم الذي يُقام مقام الفاعل , إمّا أنْ يكون مفعولا به , وهو الأصل , ومع وجوده لا يُقام غيره مقامه , وإنْ فُقد أُقيم الجارُّ والمجرور مقام الفاعل))[٥٩٤], فقال ابن إياز معقبا على قول ابن معط :((أقول الأوْلى أنْ يقام مقام الفاعل المفعول به لثلاثة أوجه)) فهنا ابن إياز كان موافقا للبصريين ؛ لأنَّه وصف مذهبهم بالأولى لثلاثة أوجه هي[٥٩٥]:

---

(٥٩٠) ينظر : الإنصاف :٥٧٢/٢.

(٥٩١) ينظر : المقتضب : ٤ / ٥١ , والأصول: ١ / ٢٠٢ . والجمل للزجاجي ٩٠ , والإيضاح العضدي: ١٠٤ . واللّمع : ٨٤ , والخصائص : ١ / ٣٩٧ .

(٥٩٢) المحصول : ١ / ٣٥٢ .

(٥٩٣) ينظر : اللّمع : ٣٤ .

(٥٩٤) الفصول الخمسون :١٧٧, وينظر : المحصول : ١ / ٣٤٨ .

(٥٩٥) ينظر : المحصول : ١ / ٣٤٨ – ٣٤٩ .

١-إنَّ المفعول به يكون فاعلا في المعنى , وكذلك الفاعل يكون مفعولا به , كقولك : (ضَارَبَ زيدٌ عمرًا الظريفانِ), فترفع صفتهما ؛ لأنَّ المنصوب مرفوع في المعنى ؛لكونه فاعلا , فكأنَّهما مرفوعان .

٢-إنَّ الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة, كما يعمل في الفاعل بغير واسطة .

ويقول ابن إياز عن هذا الوجه ((أرى أنَّ هذا الوجه لا يمتاز المفعول به عن المصدر؛ لأنَّ كلا منهما يتعدى الفعل إليه , ويعمل فيه بغير واسطة , وإنَّما فيه امتياز المفعول به عن باقي المفاعيل))[٥٩٦] .

٣-أنَّه قد جاءت عنهم أفعال كثيرة محذوف فيها الفاعل , ولم يقيموا مقامه سوى المفعول به[٥٩٧] , وكذلك فإنَّ طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات[٥٩٨] .

وبعد أن ذكر مذهب البصريين وحججهم , ذكر بعد ذلك مذهب الأخفَش ومن وافقه, الذي يرى جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل إذا تقدم على المفعول به الصريح[٥٩٩] , واحتجوا بقراءة جعفر الذي قرأ الفعل (يُجزَي) في قوله تعالى : **ﭼ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ**[٦٠٠]بصيغة المبني للمجهول , وبقول جرير[٦٠١]:

ولو وَلَـدَتْ قُفُـــيرةُ جَــــروَ كَــــلْبٍ لسُــــــبَّ بـذلك الجَــــروِ الكِــــلابَا.

(٥٩٦) المحصول : ٢ / ٣٤٩ .

(٥٩٧) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٤٩ .

(٥٩٨) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٢١٩ .

(٥٩٩) ينظر : الخصائص : ٣٩٧/١, وشرح التسهيل :٢/ ١٢٨, والمحصول :٣٤٩/١, وشرح الأشموني : ٢٨٤/١.

(٦٠٠) سورة الجاثية : من الآية ١٤ . والاحتجاج كان بقراءة جعفر الذي قرأ الفعل (يجزي) بصيغة المبني للمجهول ينظر البحر المحيط : ٤٥/٨.

(٦٠١) لا يوجد في ديوانه وهو بلا نسبة في الحجة /الفارسيّ: ٥ / ٢٦ , والخصائص : ١ / ٣٩٧ , وشرح الكافية للرضي : ١ / ٢١٩ .

فـ(بذلك) نائب فاعل لـ(سُبَّ) مع وجود المفعول به (الكلابا) , وقال ابن جني عن هذا الرأي :((فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل , وهناك مفعول به صحيح , قيل هذا من أقبح الضرورة , ومثله لا يعتدّ أصلا , بل لا يثبت إلا محتقرا شاذا))[٦٠٢].

وقد ردَّ ابن إياز أيضا ما احتج به الأخفش ومن وافقه قائلا : ((وليس في جميع ذلك حجةٌ))[٦٠٣],ففي يجزي ضمير الغفران الذي دلَّ عليه : (يغفروا),وذلك ليس مصدر (يُجزى) , والنزاع إنَّما هو في مصدره , لا في غيره[٦٠٤] .

ثم ردَّ بيت جرير بوجهين[٦٠٥] :

١- إنَّ التقدير فيه على وجهين : أحدهما : لقد ولدت فَسُبَّ , والآخر ولو ولدت لسُبَّ , وهو فعل أمر في الأول , و(الكلابا) مفعول به .

٢- على إضمار المقول أي : ولو ولدت قُفيرةُ ذلك لقيل : سُبَّ بذلك الجرو الكلابا , وإضمار القول كثير فاشٍ في اللغة العربية .

والحقيقة إنَّ ابن إياز لم ينسب الرأي القائل بجواز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل إلى الكوفيين , بل نسبه إلى الأخفَش ومن وافقه , ومنهم ابن مالك من غير شرط[٦٠٦] , إلا أنَّ الأخفَش قد جوز ذلك بشرط تقدم الجار والمجرور على المفعول به[٦٠٧] , أما من جهة أُخرى فيبدو أنَّ ابن إياز كان مدركا لهذه المسألة ؛ لأنَّ أغلب النحاة الذين سبقوه لم يذكروا هذه المسألة على أنَّها خلاف بين المذهبين , ولم يذكروا الرأي الكوفي فيها , بل نجد الفرّاء يرمي قراءة أبي جعفر باللحن[٦٠٨] , التي جعلت الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به , وما قول الفرّاء هذا إلا دليل على أنَّ مذهبه مذهب البصريين في عدم إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به , ولم أجد فيما اطلعت عليه

---

(٦٠٢) الخصائص : ٣٩٧/١.

(٦٠٣) المحصول : ١ / ٣٥٠ .

(٦٠٤) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٥١ .

(٦٠٥) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٥١ .

(٦٠٦) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٢٨ .

(٦٠٧) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٩٧ . وينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٢٠ , وارتشاف الضرب : ٢ / ١٩٤ .

(٦٠٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢١٠ , ٣ / ٤٦ .

من كتب الكوفيين من يجيز ذلك , وهذه النسبة إلى الكوفيين بالجواز لم ترد إلا عند النحاة المتأخرين[٦٠٩] , حتى أبو البركات الأنباري لم يشر إليها في كتبه.

وقد اعتمد أصحاب المذهب القائلون بعدم الجواز على الأصل في ترتيب الجملة الفعلية وعلى وشائج القربى بين الفاعل والمفعول به , فالأصل أنْ يأتي المفعول به بعد الفاعل, بل قد يتقدم المفعول به على الفاعل جوازا , وأحيانا أُخرى يتقدم وجوبا في مواضع معينة , فإذا حذف الفاعل كان المفعول به أحق المتعلقات بالقيام مقامه , والنيابة عنه فيأخذ أحكامه جميعها من الرفع , وعدم التقدم على الفعل[٦١٠] .

ومن المحدثين من لم يرتض الرأيين , بل يرى أنَّهما لم يحلا المشكلة , بل زاداها تعقيدا , وكان الأفضل حصر هذه الظاهرة في فئة خاصة , وقد يحدث أحيانا في الاستعمال أنْ يغيب الفاعل والمفعول ويحل محلها الجار والمجرور لغرض بلاغي بدلا من اللجوء إلى التأويل والتمحل[٦١١] .

ويذهب آخرون[٦١٢]إلى أنَّ الأحق بالنيابة ما يكون أهمَّ في الكلام سواء أمفعولا كان ذلك أم غيره , فهؤلاء احتكموا إلى المعنى وجعلوه الفيصل في الكلام , واستحسنه الدكتور فاضل السامرائي قائلًا : ((وهو ما نراه الصواب فأنَّ المعنى هو الحاكم في مثل ذلك))[٦١٣].

وأرى أنَّ هذا المذهب هو الأقرب إلى روح اللغة وغايتها في الكشف عن مراد المتكلم , لذلك هو أرجح ما قيل في هذه المسألة , لأنَّه ينطلق من المعنى , ولاسيما التقديم والتأخير في الكلام لبيان اهتمام المتكلم بما يقصده, فهو أولى بالنيابة لعناية المتكلم به .

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور

---

(٦٠٩) ينظر : اللباب : ١ / ١٥٩ , وشرح التسهيل : ٢ / ١٢٨ , وشرح الكافية للرضي ١ / ٢١٩ , وأوضح المسالك : ٢ / ١٤٩ , ارتشاف الضرب : ٢ / ١٩٤ , شرح الأشموني: ١ / ١٨٤ , والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٢ , وهمع الهوامع : ١ / ١٥٩ .

(٦١٠) ينظر : الرأي الوسط في النحو العربي , حصة زيد مبارك الرشود , اطروحة دكتوراه , كلية اللغة العربية , جامعة ام القرى , بإشراف سعد حمدان الغامدي , ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م: ٢/٤٥٠

(٦١١) ينظر : المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي / د. عفيف دمشقية: ١٦٢ .

(٦١٢) ينظر : حاشية الصبّان : ٢ / ٩٧ – ٩٨ . وحاشية الخضري : ١ / ٣٤٤ .

(٦١٣) معاني النحو : ٢ / ٧٠ .

منع النحويون الفصل بين فعل التعجب ومعموله إنْ كان بغير ظرف أو جار ومجرور، وإنْ كان بأحدها ففيه خلاف , وقد أشار ابن إياز إلى هذا الخلاف ، فذكر رأيين في هذه المسألة ، ونسب الرأي الأول , وهو المنع إلى الأخفَش[٦١٤] والمبرِّد[٦١٥] , وبَينَ حججهم منها جريهما مجرى المثل ، وقد عُلِمَ أنَّ الأمثال لا تُغَيَّر عن وضعِها , ومنها أنَّ هذه الصّيغة لمّا جُعِلَت إنشاء للتَّعجُّبِ الْتُزم فيها طريقة واحدة ؛ لأنَّ كل لفظ صار عَلَمًا لمعنىً من المعاني , فالقياس ألّا يتصرف فيه احتياطا على تحصيل الفهم , ومنها قياس امتناع الفصل على امتناع التقديم والتأخير[٦١٦], وهذه هي أهم الأدلة التي استند إليها المانعون .

ومن ذهب إلى هذا الرأي ابن السَّرَّاج[٦١٧], والزمخشريّ[٦١٨], وأكثر البصريين[٦١٩] , ونَسبه الصَّيْمَرِيّ إلى سيبويه أيضا فقال : ((ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمِل فيه عند سيبويه ؛ لأنَّ فعل التعجب لا يتصّرف , وقد لزم طريقة واحدة , فضعف عن الفصل))[٦٢٠] , معتمدا في ذلك على ما جاء في كتاب سيبويه : ((هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه))[٦٢١] .

وقد قال عن هذه النسبة ابن إياز : ((وليس بصحيح))[٦٢٢] أي نسبة الصَّيْمَرِيّ إلى سيبويه الامتناع .

اما الرأي الثاني فقد نسبه ابن إياز إلى أبي علي الشّلوبين[٦٢٣] وقال أيضا : ((واختار آخرون جواز الفصل ,واحتجوا بأشياء))[٦٢٤].

---

(٦١٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي : ١/ ١٨٣ .، وشرح التسهيل : ٤٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٨٨ .

(٦١٥) ينظر المقتضب : ٤/ ١٧٨ .

(٦١٦) ينظر : المحصول : ١/ ٣٨٠ .

(٦١٧) ينظر : الأصول: ١٠٧/١ – ١٠٨

(٦١٨) ينظر : المفصل : ٢٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٩ .

(٦١٩) ينظر : ارتشاف الضرب :٣/ ٣٨ ، والمساعد : ٢ / ١٥٧ .

(٦٢٠) التبصرة والتذكرة : ١/ ٢٦٨ ، وينظر : المحصول : ١/ ٣٨١ .

(٦٢١) كتاب سيبويه : ١ / ٧٢ .

(٦٢٢) المحصول : ١/ ٣٨١ .

(٦٢٣) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٣٨١ .

(٦٢٤) المصدر نفسه : ١/ ٣٨٠ .

والأشياء التي ذكرها ابن إياز هي[٦٢٥] :

١-إنَّ ارتباط ألفاظ التعجب ليس أقوى من ارتباط المضاف بالمضاف اليه ، ومع ذلك ، فقد جاز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور .

٢-إنَّ فعل التعجب ، وإنْ ضعف بمنع تصرُّفِه ، فلا ينحطُّ عن درجة (إنَّ) وقد أُجيز الفصل بين (إنَّ) واسمها بهما . فكذلك في فعل التعجب ، بل هو أولى .

٣-اتساع العرب فيهما بخلاف غيرهما .

٤-الاستدلال بقولهم : (ما أحسَنَ بالرَّجُلِ أنْ يَصدُقَ) وكلام عمرو بن معدي كرب : **(ما أشدَّ في الهَيجَاءِ لقَاءَها ، وأكثَرَ في الكُرُبَاتِ عَطَاءَها وأَثبَتَ في المَكرُماتِ بَقَاءَها)**[٦٢٦] , وقد ذكر ابن إياز أبا علي الشلوبين فقط من الذين قالوا بهذا الرأي، والحقيقة أنَّ كثيرا من النحاة قالوا به ، وأبرزهم : الفرّاء[٦٢٧], الجرمي[٦٢٨] , والمازني[٦٢٩],والزّجَاج[٦٣٠] .والفَارسيّ[٦٣١], وغيرهم[٦٣٢]. وقد ذكر ابن إياز أهم الأدلة القياسية , ولم يذكر من الأدلة السماعية إلا القليل منها وكانت من النثر ، ولم يذكر شيئا من أدلة الشعر التي استدلوا بها على جواز الفصل ، فمن الشعر قول العباس بن مرداس السلمي[٦٣٣] :

وَقَالَ نَبـــيُّ المُسْلِمِينْ : تَقَـــدَّمُوا وَأَحبِـــبْ إلَيــنَا أَنْ تكـــُونَ المُـــقَدَّمَا

---

(٦٢٥) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٣٨٠ .

(٦٢٦) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٤٠ ، العقد الفريد /ابن عبد ربَّه: ١/ ٦٦ .

(٦٢٧) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٨٨ ، وارتشاف الضرب : ٣٨/٣ .

(٦٢٨) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي : ١ / ١٨٣ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٢٨٨ .

(٦٢٩) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٨٨ وارتشاف الضرب : ٣/ ٣٨ .

(٦٣٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣/ ٨٣ ، والمساعد : ٢/ ١٥٧ ،

(٦٣١) ينظر : البغداديات : ٢٥٦ .

(٦٣٢) ينظر : المساعد : ٢/ ١٥٧ ، وشرح التصريح : ٩٠/٢ وأوضح المسالك : ٢٦٣/٣ ، وشرح التسهيل : ٤٠/٣

(٦٣٣) ينظر : ديوان عباس بن مرداس : ١٠٢ ، و لسان العرب ، ابن منظور: ٢٩٢/١ (حبب) , وشرح التسهيل : ٣٥/٣ , والمقاصد النحوية : ٦٥٦/٣ , والجنّي الداني : ٤٩ .

إذْ فصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور (إلينا).

وقول أوس بن حجر[٦٣٤] :

أُقيـمُ بِدارِ الحَـزْمِ، مـا دامَ حَزْمُـها وأَحـرِ إذا حـالَتْ، بأَنْ أَتـحوَّلا

ففصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف (إذا حالت) .

وقول عمر بن أبي ربيعة[٦٣٥] :

فصدَّتْ وقـالت: بـلْ تريدُ فضـيحَتِي فأحْبِبْ إلى قلـبي بها مُتَغَـضِّبا

وهنا فصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور (إلى قلبي) و (بها).

والظاهر رجحان قول من أجاز الفصل بالظرف والجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله ؛ وذلك للأدلة السابقة التي استدل بها المجيزون ,وهما السماع , والقياس وهذان من أقوى الأدلة وكذلك أنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما وأيضا أنَّ الظرف والجار والمجرور متعلقان بفعل التعجب ، فهما غير أجنبيين ، فكأنَّ لا فصل في الحقيقة .

عمل حتَّى*

من الأدوات النحوية التي شغلت فكر النحاة كثيرا ، وأرهقتهم هي "حتى" ويوجد كثير من الاختلاف في اصولها ، وفروعها ، وما وجب لها من العمل على مستوى التركيب النحوي حتى أنَّها شغلت حيزا واسعا من أول مدونة نحوية وصلت إلينا وهي كتاب سيبويه [٦٣٦]إلى أخر ما يكتب في النحو والأدوات العاملة ، وقد نص سيبويه على أنها لدخول الغاية[٦٣٧]. ولها أحكام وتعليلات سنعرضها ، وعلى النحو الآتي :

قال الرماني (٣٨٤ هـ) : ((حتى : تنصرف على أربعة أوجه جارة ... وعاطفة ، وناصبة للفعل ... وحرف من حروف الابتداء))[٦٣٨].

---

(٦٣٤) ديوان أوس بن حجر : ٨٣ وتذكرة النحاة : ٢٩٢ .

(٦٣٥) ديوان ابن أبي ربيعة : ٦٧ ، و شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٧٤٩ .

*جاءت "حتى " ضمن هذا الفصل ؛ لأنَّها في الأشهر تأتي جارة ,وإن جاءت ناصبة فبتقدير "أنْ" قبل الفعل .

(٦٣٦) ينظر : كتاب سيبويه : ٥/ ٢٩٧ . ٢٩٨ (فهرس المسائل النحوية) .

(٦٣٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣/٢٠-٢١.

(٦٣٨) معاني الحروف : ١٦٤-١٦٥.

وبين ابن إياز أنَّ جمهور البصريين ذهبوا إلى أنَّ الفعل المضارع ينتصب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد (حتى) ، كقولهم :(سِرتُ حتّى أدخُلَها) , ثم بعد ذلك علل سبب تقدير (أنْ) دون غيرها , ولِمَ احْتِيجَ إلى الناصب قائلا :((والجواب أنَّها حروف جر, وحروف الجر لا تدخل على الفعل , فضلا عن أنْ تعمل فيه , فلا بد من تقدير عامل يَصِيرُ به الفعل في تأويل الاسم , وليس ذلك إلاّ (أنْ) ؛ لأنَّها مصدرية ناصبة , بخلاف (ما) المصدرية , فإنَّها غير عاملة , و(كي) وإن كانت مصدرية , فإنَّها تحتمل غير ذلك , مع أنَّها للتعليل , فَيَفسُدُ المعنى بتقديرها))[٦٣٩].

وقد اعتمد البصريون في قولهم هذا على حكم نحوي وهو أنّ(حتى) تعمل في الأسماء فتجرها نحو قوله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڃ چ[٦٤٠] فخفض (مطلع) بـ(حتى) ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال ، ولهذا اضطروا إلى أن يقدروا (أن) قبل الفعل لكي يؤولا بمصدر يجر بـ(حتى)[٦٤١].

وحكمهم هذا ينتقض بـ(كي)[٦٤٢] ، فقد ذهبوا إلى أنّ (كي) إذا اقترنت باللام نصبت بنفسها نحو (جئت لكي تكرمني) لأنّ دخول اللام عليها يحتم أن تكون مصدرية ، وأما في قولهم (كيمه ؟) بمعنى (لِمه) فإنّ (كي) حرف جر[٦٤٣] .

ويقول سيبويه :((اعلم انَّ حتى تنصب على وجهين , فأحدهما: أنْ تجعل الدخول غايةً لِمَسيرك , نحو قولك : سِرْتُ حتَّى أدخلها , كأنَّك قلت : سرتُ إلى أن أدخلها , فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غاية , فالفعل إذا كان غاية نصبٌ , والاسم إذا كان غاية جرٌّ , وهذا قول الخليل , أما الوجه الآخر فأن يكون السّير قد كان والدخول لم يكن , وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار "أنْ" وفي معناها , وذلك قولك :"كلَّمتُه حتَّى يأمرَ لي بشيء"))[٦٤٤] وذهب سيبويه إلى أنّك إذا قلت : أسرت حتَّى تَدخُلها ؟ لم يكن إلا

---

(٦٣٩) المحصول : ٦٠٩/٢.

(٦٤٠) سورة القدر :الآية ٥ .

(٦٤١)ينظر : كتاب سيبويه : ١٧/٣-١٨ ، والمقتضب : ٣٨/٢ والأصول في النحو : ١٥٦/٢ .

(٦٤٢) ينظر : أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، فاضل السامرائي : ٢٥١ . ٢٥٢ .

(٦٤٣)ينظر : كتاب سيبويه :١٧/٣، والمقتضب : ٣٩/٢ .

(٦٤٤) ينظر : كتاب سيبويه : ٣/ ١٦-١٧.

النصب ، لأنّك لم تثبت سيراً ، وإذا لم تثبت السير وهو السبب، لم يثبت المسبب وهو الدخول[٦٤٥] .

وقد ردّ عليه المبرّد[٦٤٦] ؛ فذهب إلى أنّ الرفع جيّد بالغ ، وزعم أنّ هذا مذهب أبي الحسن الأخفش . فردّ عليه ابن ولاد[٦٤٧] بأنّه لم يأتِ بقول يدفع علّيته ، ولا بكلام يكسر حجّته أكثر من الوصف أنّ الكلام جيّد بالغ ؛ فهو لم يقدّم حجّة ولا شاهداً يثبت دعواه ، ووضّح ابن ولاد المسألة وقدّم لها الأمثلة ، ومن ذلك : أنّك إذا قلت ، أمرض حتّى ما يرجونه ؟ فهو فاسد ؛ لأنّ المرض لم يثبت ، وهو السبب ، وإذا لم يثبت السبب لم يثبت المعلول[٦٤٨] .

وردّ أحد الباحثين على المبرّد رأيه قائلا: ((إنّ المبرّد وهم في نسبة هذه المسألة إلى الأخفش ، لأنّ المسألة التي منعها سيبويه وأجازها الأخفش هي نفي الأوّل ، فسيبويه لا يجيز الرفع في قولك : ما سرت حتّى أدخلها لأنّ السير لم يقع ، فكيف يقع المسبّب وهو الدخول ، وهذه المسألة يجيزها الأخفش))[٦٤٩] .

أما عن مذهب الكوفيين في "حتَّى" فذكر ابن إياز أنَّ لهم فيها مذهبين :

((أحدهما : أنَّها حرف نصب مع الفعل , وحرف جر مع الاسم , فعلى هذا لا يُضمَرُ معها ناصب .

والآخر : أنَّها حرف نصب فقط , وإذا وقع بعدها الاسم مجرورا , كان مجرورا بتقدير "إلى" , فإذا قلت :"ضربتُ القومَ حتَّى زيدٍ" فالتقدير :" حتّى انتهى ضربِي إلى زيدٍ" وهذا قول الكسائي))[٦٥٠].

قال الفرّاء في تفسير قوله تعالى : **ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ**[٦٥١]: ((قرأها القرّاء بالنصب إلا مجاهداً وبعض أهل المدينة فإنّهما رفعاها ، ولها وجهان في العربيّة : نصب ورفع فأمّا

---

(٦٤٥)ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٥ .

(٦٤٦) ينظر: الإنتصار لسيبويه على المبرّد: ١٧٣ .

(٦٤٧)ينظر : المصدر نفسه : ١٧٤.

(٦٤٨)ينظر : المصدر نفسه : ١٧٤.

(٦٤٩) المصدر نفسه : ١٧٤ هامش (١) .

(٦٥٠) ينظر : المحصول : ٦١٠/٢, وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢١٠/٣, والإنصاف : ٥٩٨/٢, وشرح الكافية للرضي : ٢٧٣/٤.

النصب فلأنّ الفعل الذي قبلها ممّا يتطاول كالترداد فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بحتّى وهو في المعنى ماضٍ ، فإذا كان الفعل الذي قبل حتّى لا يتطاول وهو ماضٍ رُفع الفعل بعد حتّى إذا كان ماضياً))[٦٥٢] ؛ فهي ناصبة بنفسها عند الكوفيين كبقية الحروف التي يضمر بعدها البصريّون (أنْ) نحو : (كي) و (لام الجحود)[٦٥٣] .

وقد عقب النحاة على ما ذهب إليه الكوفيون ولاسيما الكسائي , إذ بيّن السيرافي أنَّ ما ذكره الكسائي من إضمار "إلى" بعد "حتَّى" شيء مُنكَرٌ لا يُعرفُ[٦٥٤], فلا يجوز ما ذهب إليه ؛ وذلك لبعده في التقدير , وإبطال معنى "حتَّى " ؛ لأنَّ موضع "حتَّى" في الأسماء أنْ يكون الاسم الذي بعدها من جملة ما قبلها , وإنَّما حتَّى اختصته من بين الجملة ؛ لأنَّه يُستَبَعدُ فيه الفعل أكثر من استبعاده في سائر الجملة[٦٥٥].

قال الأنباري :((أما ما ذهب إليه الكسائي من أنَّ الخفض ب"إلى" مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد لبعده في التقدير وإبطال معنى "حتى"))[٦٥٦] , ثم ذكر ما ذكره السيرافي

أما ما يخص موقف ابن إياز في هذه المسألة , فقد ركن إلى رأي البصريين إذ قال : ((مذهب البصريين أولى دفعا للاشتراك, لا يُقال : على مذهب البصريين يلزم إضمار الناصب , والإضمار على خلاف الأصل ؛ لأنَّا نقول : الإضمار مجازٌ , والمجاز أولى من الاشتراك))[٦٥٧] .

وقال بعد ذلك :((وقولهم أولى من قول الكسائي لثلاثة أوجه :

---

(٦٥١) سورة البقرة / الآية ٢١٤.

(٦٥٢) معاني القرآن للفراء :١ / ١٣٢ – ١٣٣ , وينظر: إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٤/١, والحجة في القراءات السبعة لابن خالويه : ٩٥. والكشف عن وجوه القراءات : ٢٨٩/١, ومعجم القراءات القرانية :٢٩٥/١.

(٦٥٣) ينظر: اللامات ،لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزَّجَّاجي : ٥٣ – ٥٩ .

(٦٥٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢١٠/٣.

(٦٥٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢١٠/٣.: ٢١٠/٣.

(٦٥٦) الإنصاف :٦٠٠/٢.

(٦٥٧) المحصول : ٦١٠/٢.

الأول : إنَّه إذا تردَّدت الكلمة بَينَ أن تكون من عوامل الأسماء , أو من عوامل الأفعال , فأن تكون من عوامل الأسماء أولى؛ وذلك لأنَّ عوامل الأسماء هي الأصول , وعوامل الأفعال هي الفروع ,وأيضا فعوامل الأسماء هي الأكثر, ومن أُصولهم الحمل على الأكثر.

والثاني : إنَّ الكسائي يحتاج إذا وقع الاسم بعدها مجرورا إلى إضمار الجار , والبصري يحتاج إلى إضمار الناصب , وهو أولى ؛ لكثرته واتساعه .

والثالث : إنَّه على قوله يحتاج إلى إضمار شيء آخر غير الجار , أوَلا ترى إلى تقديره , وهو:" حتَّى انتهى ضربِي إلى زيدٍ " وكلما قلَّ الإضمار كان أولى , وهذا واضح))[٦٥٨].

ومن الصعب ترجيح رأي على آخر في مثل هذه المسألة , إذ يقدِّم كل فريق من النحويين حجته على ما يراه , وإنْ كان كل واحد منهما لا يخفى ما في قوله من ضعف , فالبصريون أجازوا في "كي" أنْ تنصب وتجر بنفسها , ولم يجيزوا ذلك في "حتَّى" , والكوفيون جعلوا هذه الحروف ناصبة للمضارع وهي من عوامل الأسماء , وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

زيادة "من" في الإيجاب

يعد حرف الجر (مِنْ) من أكثر الحروف دورانا في النسق العربي , وليس أدل على ذلك من تعدد معانيه التي تضمنتها كتب النحاة[٦٥٩] , غير أنْ ما يعنينا من ذلك كله هو مجيؤه زائدا في الكلام وشروط تلك الزيادة .

جاء في المحصول[٦٦٠] نسبة زيادة (مِنْ) في الإيجاب من غير شرط إلى الأخفش والفرّاء تمسكا بقوله تعالى : چ چ چ ڍ چ[٦٦١] .

وحقيقة هذه النسبة ثابتة إلى الأخفَش , إذْ جاء عنه جواز زيادتها في الإيجاب ومع غير النكرات , مبتدأ كان مجرورها , أو فاعلا , أو مفعولا , أو ظرفا , أو مضافا[٦٦٢].

ولكن نسبة جواز زيادتها في الإيجاب إلى الفراء فيها نظر ؛ فالفرّاء لم يقل بزيادتها في الإيجاب , بل الكسائي وهشام هما من قالا بالزيادة فقط من الكوفيين[٦٦٣] , لذا إنَّ نسبة هذا

---

(٦٥٨) المصدر نفسه : ٦١٠/٢.

(٦٥٩) ينظر : الازهية : ٢٨٢ , وينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٨٨ , والجَنَى الدّاني : ٣١٨ .

(٦٦٠) ينظر : المحصول : ٢ / ٦٩٢ .

(٦٦١) سورة الاحقاف : من الآية ٣١.

(٦٦٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٩٩ – ٢٢٣ – ٢٤٥ , ٢ / ٢٧٤ – ٣٠٧ .

الجواز إلى الكوفيين عامة , غير صحيحة . فأبو بكر بن الأنباري , وهو من أعلام الكوفيين - يوافق البصريين إذ قال تعليقاً على بيت عنترة [٦٦٤] :

هـــلْ غـــــادر الشعراءُ مِنْ مُتَردّم أم هل عَرَفْتَ الـــــــــــــدّارَ بَعْدَ تَوَهمِ

((وإنما تدخل (مِنْ) مع الجحد وما يضارعه من الاستفهام والجزاء ، وما أشبهه . فإذا جاءت الأفعال المحققة [٦٦٥] لم تدخل معها ، كقولك : أكرمْتُ رجلاً ، وكسبت مالاً ، ولا يجوز أكرمت من رجلٍ ، وكسبت من مالٍ))[٦٦٦] .

ومن أجاز زيادتها في الإيجاب من غير شرط أيضا أبو عبيدة ت(٢١٠هـ)[٦٦٧] والفَارسيّ[٦٦٨] وابن جني[٦٦٩] وابن مالك إذْ قال : ((وأجاز أبو الحسن الأخفَش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة وبقوله أقول ؛ لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا))[٦٧٠]

أما الذين أجازوا زيادتها بشروط فهم جمهور البصريين وبعض الكوفيين[٦٧١] . وهذه الشروط هي :

١-أنْ يكون ما قبلها غير موجب .

٢-أنْ يكون مجرورها نكرة .

وقد ذكر ابن إياز هذه الشروط إذْ قال : ((أنْ تكون زائدة , وسيبويه يشترط كونها في كلام غير موجب , من نفي , أو نهي ,أو استفهام , وأنْ يقع بعدها النكرات))[٦٧٢]

---

(٦٦٣) ينظر :المسائل البغداديات : ٤٠٤, وشرح التسهيل : ١٣٩/٣, والجنى الداني : ٣١٨.

(٦٦٤) ينظر : الديوان : ١٨٢ .

(٦٦٥) الأفعال المحققة ، المراد بها الأفعال المثبتة أي غير المسبوقة بنفي أو شبهه .

(٦٦٦) شرح القصائد السبع الطوال : ٢٩٦ .

(٦٦٧) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٤٠٩ .

(٦٦٨) ينظر : شرح الأبيات المشكلة الإعراب /أبو علي الفارسي: ١ / ٧٨ , و المغني في النحو ، منصور بن فلاح اليمني النحوي : ٤٢٨ .

(٦٦٩) ينظر : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها /لأبي الفتح عثمان بن جني : ١ / ١٦٤ .

(٦٧٠) شرح التسهيل : ٣ / ١٣٨ .

(٦٧١) ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٢٢٥ , والمقتضب : ٤ / ١٣٦ , والأصول: ١ / ٤١٠ , والإيضاح العضدي : ٢٦٤,وشرح المفصل : ٨ / ١٢ , وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٤ .

(٦٧٢) المحصول : ٢ / ٦٩٢ .

والشواهد التي استدل بها الذين أجازوا زيادتها بشروط قوله تعالى : چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڄ چ[٦٧٣] , وقوله تعالى : چ □ □ □ □ ى چ[٦٧٤] .

أما من لم يشترط أحد الشرطين السابقين أو كليهما , فقد استدل بشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف , ومن أقوال العرب وأشعارهم ومنها :

قوله تعالى : چ ڤ ڤ ڄ ڄ ڄ چ چ ڇ ڇ ڇ چ[٦٧٥] .

وقوله تعالى : چ ہ ہ ھ ھ چ[676] .

وقوله تعالى : چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ چ[٦٧٧] .

وحديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((إنَّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون))[٦٧٨] إذْ قال الكسائي : إنَّ (من) في الحديث زائدة [٦٧٩] .

وما روي من قول العرب : قد كان من مطر ، وقد كان من حديث فخَلّ عني[٦٨٠] .

وقول عمر بن أبي ربيعة[٦٨١] :

ويَـنْمي لـهـا حُبُّـــــــهـا عِنْـــدَنا فَمَـا قَـالَ مـِنْ كَاشِـحٍ لم يَـــضُر

إذْ إنَّ (من) فيه زائدة .

وقول جرير[٦٨٢] :

لمّا بَلَـغتُ إمامَ العـَدْلِ قُلــتُ لَهـُـم قد كان من طُولِ إدْلاجِي وتهجِـيرِي

---

(٦٧٣) سورة الاعراف : من الآية ٥٩.

(٦٧٤) سورة فاطر : من الآية ٣.

(٦٧٥) سورة البقرة : من الآية ٢٧١.

(٦٧٦) سورة المائدة : من الآية ٤.

(٦٧٧) سورة ابراهيم : من الآية ١٠.

(٦٧٨) صحيح مسلم ، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابو ري: ٨٢٤ ,و سنن النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن بحر النسائي : ٨ / ١٩١ .

(٦٧٩) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٣٩ .

(٦٨٠) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٠٥ .

(٦٨١) ينظر : ديوانه :١٧٥, وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي: ١٢٦, وشرح أبيات مغني اللبيب / عبد القادر البغدادي : ٣٢٩/٥.

(٦٨٢) ينظر : ديوانه : ١٩٥, وشواهد التوضيح : ١٢٧.

ويبدو لي أنَّ رأي الأخفَش مقبول ؛ لأنَّه عندما قدر (مِنْ) زائدة في الآيات التي استشهد بها تخلص من إشكالات ,وتأويلات لا طائل لها, في حين أوّل غيره ؛ لأنَّ (من) لا تزاد في الواجب عندهم , وعدم التأويل أحسن من التأويل , إذا استقام وجه الكلام , فهو ارتكز على السماع الأصل الأول في الاعتماد , ولخلوه من التقدير والتأويل [٦٨٣] .

أما عن ابن إياز فهو وإنْ لم يرجح رايا هنا , إلا أنَّه قد رجح رأي البصريين في كتابه (قواعد المطارحة) إذْ ورد فيه عند كلامه على أقسام (من) أنها تُزاد في غير الموجب داخلةٌ على نكرة كقولك :(ما جاءني من أحدٍ)[٦٨٤] .

وحقيقة اغفال البصريين الشاهد النحوي فيه إهدار كم كبير من الشواهد , فهو محاولة لحصر اللغة في قوالب سبكوها , ودليلنا على ذلك هو قبول ذات الشاهد في الاحتجاج على مذهبهم بتأويل يتفق مع الأوجه التي يرتضونها , وتخريج ما يؤيد المذهب الذي يريدونه , فكيف يسوغون لأنَّفسهم ما لا يجيزونه لغيرهم؟

العامل في الاسم بعد واو رُبّ

تحذف حروف الجر اختصارا وتخفيفا شريطة أنْ يكون في السياق ما يدل عليها , و"رُبّ" أحد تلك الحروف التي يجوز حذفها في الشعر غالبا , وقد ورد حذفها بعد(بل) قليلا ,وبعد (الفاء) كثيرا , وبعد (الواو) أكثر , وشذّ حذفها مع التجرد من الحروف الثلاثة[٦٨٥].

وقد اختلف النحاة في العامل في الاسم بعد واو رُبّ , فالبصريون يذهبون إلى أنَّ الجر بعدها بـ (رُبّ) المقدرة[٦٨٦], والكوفيون يرون أنَّ الجر بها نفسها لنيابتها عن (رُبّ)[٦٨٧], وقد ذهب المبرِّد مذهب الكوفيين في هذه المسألة إذ قال :((فهي أي: {الباء ,

---

(٦٨٣) ينظر: الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة , أطروحة دكتوراه, عماد مجيد علي العبيدي, كلية التربية , جامعة المستنصرية , بإشراف د. لطيفة عبد الرسول عبد , ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م: ٣٩٠.

(٦٨٤) ينظر : قواعد المطارحة في النحو : ١٨١ .

(٦٨٥) ينظر : المحصول : ٧١٠/٢ – ٧١٢ , وشرح الكافية للرضي: ٢١٧/٤, ومغني اللبيب : ١٨١.

(٦٨٦) ينظر : كتاب سيبويه : ١٠٦/١, ٢٦٣, ١٦٣/٢, الإيضاح العضدي : ٢٦٧/١, ومعاني الحروف : ٦١, وشرح ملحة الإعراب / القاسم بن علي الحريري : ١٣١, ورصف المباني : ٢٦٩.

(٦٨٧) ينظر : الإنصاف : ٣٧٦/١.

والواو} تدخلان على كل مُقسم به؛ لأنَّ الواو في معنى الباء , وإنَّما جُعلت مكان الباء , والباء هي الأصل ... فلذلك أُبدلت منها , كما أُبدلت من (رُبّ) في قوله : وبَلدٍ ليس به أنِيسُ[٦٨٨], لأنها لما أُبدلت من الباء دخلت على (رُبّ)... كما تدخل الإضافة بعضها على بعض))[٦٨٩].

ولا شك أنّ (واو) القسم عند المبرِّد التي نابت عن الباء حرف من حروف الجر تجر بنفسها , وموازنتها بالواو التي نابت عن (رُبّ) يقتضي أنْ تكون الثانية مثل الأولى في الحكم وإلا لما كان هناك وجه لعقد المقارنة بينهما في كلام المبرِّد , وأرى أنَّ مثل هذه الحجة تكفي لأنْ يكون المبرِّد قد أراد بكلامه أنَّها جارة بنفسها لا بـ (رُبّ) المقدرة .

وبيّنَ ابن إياز هذا الخلاف عند شرحه قول ابن معط : ((ورُبما أُضمرت إذا نابت عنها الواو كقول الشاعر : وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُختَرق))[٦٩٠].

فقد ذكر ابن إياز أنَّ رُبّ تحذف ويناب عنها أحد ثلاثة أحرف : الواو , وهو الكثير, ثم بعد ذلك بَيَّنَ الخلاف في جر الاسم بعدها , فذكر أنَّ سيبويه يجر الاسم بعد (رُبّ) المضمرة بعد الواو , وحجته التمسك بالأصل , وأنَّ الواو حرف عطف , وهو لا يعمل , وأنَّه لو جُر بها , لجُر بواو المصاحبة , وأنَّ رُبّ يجوز إظهارها معه , ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه[٦٩١].

وعقب ابن إياز على قول سيبويه قائلا: ((وفيه نظر ؛ إذ القول بإعمال حرف الجر مع الحذف على خلاف الأصل , فقُلنا : الجر بالواو ليكون الجارُّ موجوداً, وذلك هو الأصل))[٦٩٢].

وأما عن قول سيبويه إنَّ الواو حرف عطف وهو لا يعمل فقد رَدّه ابن إياز قائلا : ((لانُسَلِّمُ ؛ لأنَّه لو كان كذلك لما وقع في صدر الكلام في قوله : (وبلدٍ)))[٦٩٣].

ثم ذكر بعد ذلك أنَّ أبا علي الفَارسيّ قد ذهب مذهب سيبويه[٦٩٤] ,وقد رد ابن إياز على سيبويه ومن ذهب مذهبه أيضا بأنَّ الواو حين نابت صار لها حكم آخر , كواو القسم

---

(٦٨٨) قائله جران العود , والبيت في ديوانه : ١١١.

(٦٨٩) المقتضب : ٣١٧/٢- ٣١٨.

(٦٩٠) الفصول الخمسون :٢١٥, وينظر : المحصول : ٧١١/٢- ٧١٢.

(٦٩١) ينظر : المحصول: ٧١١/٢, وكتاب سيبويه : ٢٠٦/١ , ٢٦٣/١.

(٦٩٢) المحصول : ٧١١/٢.

(٦٩٣)المصدر نفسه : ٧١١/٢.

, وأمَّا الجرُّ بواو المصاحبة فلا يلزم ؛ لأنَّ واو (رُبَّ) نائبة عن عامل أصلي وهو الحرف , وواو المصاحبة نائبة عن اسم وليس حقه العمل . وجواز الظهور لا يمنع من النيابة ؛ وذلك لأنَّه إذا جعل نائباً فلا يجوز الإظهارُ , وأمَّا إذا لُفِظَ بـ(رُبَّ) وأُخلِصَت الواو للعطف جاز[٦٩٥] .

ويتضح مما سبق أنَّ ابن إياز كان مخالفاً للبصريين في هذه المسألة وأنَّه قد ذهب مذهب الكوفيين والمبرِّد وإنْ لم يصرح بذلك , ولكنه قد ردَّ كل ما احتج به البصريون كما بينا.

وقد شكك بعض الباحثين[٦٩٦] في نسبة القول إلى الكوفيين , بأنَّ الواو هي التي تعمل الجر , مستدلين بما جاء عن أبي بكر بن الأنباري عند شرحه لبيت طرفة[٦٩٧] :

وبَرْكٍ هُجُودٍ قد أثـــــارتْ مَخَـافتي نَـــــوَادِيَهُ أَمشـي بعضـــبٍ مجـرَّدِ

((والبرك مخفوض بإضمار (رُبّ)))[٦٩٨],وقالواَ إنَّه لم يذكر رأيا آخر للكوفيين, وليس هذا فقط , بل رفض الدكتور محمد خير الحلواني نسبة هذا الرأي إلى المبرِّد أيضا[٦٩٩].

واعتقد أنَّ قولهم هذا فيه نظر ؛ لأنَّ أبا بكر بن الأنباري لا يمثل المذهب الكوفي جميعه, ومن ثَمَّ فإنَّهم لم يقفوا على كل ما جاء عن الكوفيين , ونفي الدكتور محمد خير الحلواني نسبة الرأي إلى المبرِّد القائل بأنَّ الواو هي الجارة بنفسها فيه نظر ؛ لأنَّها ثابتة عنه كما بيناها في بداية الحديث عن هذه المسألة.

ويبدو أنَّ أغلب النحاة قد ذهبوا مذهب البصريين[٧٠٠].

---

(٦٩٤) ينظر: المسائل المشكلة : ٦٠-٦٢, والمسائل البصريات : ٨٧٢/٢.

(٦٩٥) ينظر: المحصول : ٧١١/٢-٧١١.

(٦٩٦) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف / د. محمد خير الحلواني : ١٩٦, وينظر :ابن الأنباري في كتاب الإنصاف : ٢١٨.

(٦٩٧) لم اعثر عليه في ديوانه , وهو في شرح القصائد السبع الطوال منسوب له : ٢١٧.

(٦٩٨) شرح القصائد السبع الطوال :٢١٨.

(٦٩٩) ينظر : الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف : ١٩٦.

(٧٠٠) ينظر : المقتصد: ٨٣٦/٢, والإنصاف : ٢٨١/١,وشرح الجمل لابن خروف : ٤٧٩/١, وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٢/٨-٥٣, ورصف المباني :٢٦٩, وشرح الفية ابن معط لابن حجة الموصلي : ٤٠٩/١, والجنى الداني : ١٥٤, والعوامل المئة في النحو / عبد القاهر الجرجاني : ١٨٢.

وأخيرا فإنَّ المذهبين – البصري والكوفي – فيهما نظر؛ لأنَّ استعمال (الواو) لا يطابق استعمال (رُبَّ) ويبدو أنَّ الجر ليس لـ(رُبَّ) المحذوفة , ولا هذه الواو التي قالوا عنها إنَّها عاطفة , بل هي حرف مستقل له استعمال خاص , وهذا ما أشار إليه الدكتور فاضل السامرائي بقوله :((والذي يبدو من استعمالها أنَّها لا تطابق (رُبَّ) وأنَّ الجر ليس بـ(رُبَّ) المحذوفة , ولا هي عاطفة , بل هي حرف خاص له استعماله))[٧٠١]

ثم بعد ذلك ذكر أدلة تبين صحة ما ذهب إليه , ومن هذه الأدلة : أنَّ الواو لا يصح إبدالها بـ(رُبَّ) ؛ لأنَّ ذلك يغير المعنى , فقولك :(رُبَّ أخٍ لك لم تلدهُ أمك) لا يحسن أنْ تقول :(وأخ لك لم تلدهُ أمك) فأنت ترى أنَّ المعنى قد تغير, ومن الأدلة أيضا أنَّ المجرور بـ(رُبَّ) قد يكون شيئاً عاماً , بخلاف المجرور بعد الواو فإنَّه لابد أنْ يكون مخصوصاً, فقوله : (صلى الله عليه وآلهِ وسلم) :(**ورُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة**)[٧٠٢],لا يدل على كاسية معينة , بل دلالة العموم واضحة فيه بخلاف (الواو) التي تدل على أمر معين , فلو قيل :(**وكاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة**), لكان المعنى أنَّه يقصد امرأة معينة .

وآخر ما استدل به الدكتور أنَّ الكلام مع الواو إخبار ابتدائي , وليس رداً على كلام ولا تقديرا له , بخلاف (رُبَّ) , إذ الكثير فيها أنْ يكون ردا على كلام [٧٠٣].

وقريب من هذا ما أشار إليه برجستراسر إذ يرى أنَّ أصل هذه الواو غامض , لأنَّها قد تعمل الجر , غير أنَّ معناها في كثير من الحالات ليس معنى رُبَّ[٧٠٤].

ومن هذا يظهر أنَّ هذه الواو هي التي تعمل الجر , وليست بعاطفة كما قال عنها البصريون , أو أنَّها نابت مناب (رُبّ) في العمل كما يرى الكوفيون والمبرد .

الإضافة بمعنى في

---

(٧٠١) معاني النحو : ٣٧/٣ , الخلاف النحوي في المقاصد الشافية للشاطبي :١٠٥.

(٧٠٢) ينظر : صحيح البخاري , باب التهجد بالليل :٤٣/٢, ١٢٣/٧.

(٧٠٣) ينظر : معاني النحو : ٣٧/٣-٤١.

(٧٠٤) ينظر : التطور النحوي للغة العربية , برجسترآسر , أخرجه وصححه وعلّق عليه , د. رمضان عبد التوّاب:١٣٢.

لمّا كانت الإضافة للملك ، أو للاستحقاق ، أو للاختصاص ، أو من إضافة الشيء إلى جنسه ، أو إلى ظرفه ، زعم كثير من النحاة أنّ الإضافة بمعنى حرف من حروف الجر.

والحروف التي جعلوا الإضافة بمعناها هي : اللام ، ومن ، وفي ، والنحاة ليسوا سواء في تقدير معنى الحرف في الإضافة ، فمنهم من قَدّر حرفاً ، ومنهم من قدر اثنين , ومنهم من قدر ثلاثة, وفي المقابل نفى بعضهم أنْ تكون الإضافة على تقدير معنى الحرف إطلاقاً ، فهم قد اختلفوا على مذاهب في تقدير معنى الإضافة على النحو الآتي :

١- يرى بعض النحاة أنَّ الإضافة تكون بمعنى اللام فقط ، فتقول (يد التّقِي طويلة) ، فالإضافة على معنى اللام هنا ، وزعموا أنَّ معنى اللام هو الأصل، ولذا يحكم به مع صحة تقديرها ، وأصحاب هذا المذهب : المبرِّد[٧٠٥] ، والزّجَاج[٧٠٦] ، وابن الضّائع[٧٠٧] .

٢- أنَّ الإضافة تكون بمعنى اللام ، ومن فقط ، وهو ما ذكره ابن إياز ومثل له، فالتي بمعنى اللام نحو : (غلام زَيدٍ), أي : له وتفيد التمليك ، أو التخصيص كقولك : (جُلُّ الدَّابة) أما التي بمعنى (من) , فهي نحو قولك (بابُ ساجٍ), أي : منه , وتَمتحنها بأنْ يصح إطلاق الثاني على الأول , ألا ترى أنَّه يقال : (هذا البابُ ساجٌ)، ولا يقال عن (غُلامِ زيدٍ) إنَّه زيدٌ[٧٠٨] .

وهذا الرأي هو ما عليه أغلب النحاة[٧٠٩] ، فابن السَّرَّاج يقول : ((الإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين : إضافة اسم إلى اسم غيرِه بمعنى اللام , وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من))[٧١٠] .

---

(٧٠٥) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٠ ، ١٤٣ .

(٧٠٦) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف / الزجاج : ٦ ، المساعد : ٢ / ٣٣٠ ، وحاشية الخضري /: ٢ / ٣ ، وارتشاف الضرب : ٤ / ١٧٩٩ .

(٧٠٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٠ ، والمساعد : ٢ / ٣٣٠ .

(٧٠٨) ينظر : المحصول : ٢ / ٧٧٠ .

(٧٠٩) ينظر : الأصول: ٢ / ٥ ، والإيضاح العضدي : ٢٧٨ ، والخصائص : ٢ / ٢٦ ، واللّمع : ١٣٦ ، والمقتصد : ٢ / ٧١١٨ ، والمفصل : ٨٢، والتبصرة والتذكرة: ١ / ١٩٥ ، وأمالي ابن الشَّجَريّ: ١ / ٢٥٦ ، والمرتجل: ٢٦٠ ، اللباب : ١ / ٣٨٨ .

٣- إنَّ الإضافة تكون بمعنى (اللام ، ومن ، وفي) وقد نسب ابن إياز هذا الرأي إلى عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ), والزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)[٧١١].

ولم أعثر عليه عند عبد القاهر الجرجاني[٧١٢] ، ولكن أبا حيان أيضا نسبه إليه[٧١٣] .

قال الزمخشريّ في الكشاف , عند حديثه عن قوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ [٧١٤]، ((وإضافة الألدّ بمعنى في , كقولهم : ثبت الغدر))[٧١٥] .

وقد ذهب ابن إياز مذهب الزمخشريّ إذ قال : ((والذي أراه صحة ما ذهبا إليه – الجرجاني والزمخشري– ؛ لأنَّ قولك : (أعجبني ضربُ اليومِ) و (سرّني جُلُوسُ دارِكَ) أي : ضربٌ في اليومِ ، وجُلُوسٌ في دارِكَ ، وليست الإضافة منفصلة ؛ إذ لستَ تريدُ إسناد الاعجاب إلى شيء سوى الحدث ، الذي هو الضَّربُ ، وكذلك السُّرُور ، فهذا ظاهرٌ في الإضافة إلى الظُّروف))[٧١٦]

ومن ذهب مذهب الزمخشريّ أيضا ، ابن الحاجب[٧١٧] ، والرضي (ت٦٨٨هـ)[٧١٨] ، وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٧١٩] ، والأزهري[٧٢٠] , والأشموني (ت٩٢٩هـ)[٧٢١].

---

(٧١٠) الأصول: ٢ / ٥ .
(٧١١) ينظر: المحصول : ٢ / ٧٧٠ .
(٧١٢) ينظر : المقتصد : ٢ / ٨٧١ .
(٧١٣) ينظر: ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠٠ .
(٧١٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٠٤ .
(٧١٥) الكشاف: ٢ / ٢٧٨ .
(٧١٦) المحصول : ٢ / ٧٧٠ – ٧٧١ .
(٧١٧) ينظر : شرح المقدمة الكافية : ٢ / ٢٩٠ .
(٧١٨) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٠٧ .
(٧١٩) ينظر : اوضح المسالك : ٤٠٢ .
(٧٢٠) ينظر : شرح التصريح : ٢ / ٢٥ .
(٧٢١) ينظر : شرح الاشموني : ٢ / ٢٣٨ .

واعتمد أصحاب هذا المذهب على السماع ، وما ذكروه ثابت بالنقل الصحيح في القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب نثراً وشعراً , فمن القرآن إضافة إلى ما سبق ذكره قوله عز وجل : **چ ٹ ٹ ٹ ڤ چ**[٧٢٢] ، وقوله تعالى : **چ □ □ □چ**[٧٢٣] ،وقوله تعالى :**چ ڤ ڤ چ**[٧٢٤], وحديث الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) : ((**رباط يوم وليلة أفضل من صيام شهر وقيامه**))[٧٢٥] , وأقوال العرب : شهيد الدار , وقتيل كربلاء ، وثبت الغدر ، وضرب اليوم[٧٢٦].

ومن الشعر قول الأعشى[٧٢٧] :

مُـــهادِي النـــــَّـــهار لِجَـــارَاتِـــــــهم وَبِاللـــــــيلِ هُنَّ عَلـــيهِم حُـــــرُم

وقول حسان بن ثابت[٧٢٨] :

تُسَائِلُ عن قَـرْمٍ هجانٍ سَـمْـــيدُعٍ لَدَى الـبَأسِ مِغْوَارِ الصَّباحِ جَسُـــورِ

ورأى ابن مالك أنَّ معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره ، وأنَّ عَدَّ معنى اللام فيهما لا يصح إلاّ بتكلف [٧٢٩] .

وهناك رأي آخر في هذه المسألة , وهو أنَّ الإضافة ليست على تقدير معنى الحرف ، لا اللام ولا غيرها , وإنَّما الإضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة ، يبين كل جهة منها الاستعمال , فإذا قلت : كتابُ زيدٍ ، وحقيبةُ عمروٍ ، كانت الإضافة للملك , وإذا قلت : سترة النافذة , فالإضافة للاستحقاق ، وإذا قلت : هذا شيخُ أخيك ، وصاحب أبيك ، فالإضافة لمطلق الاختصاص[٧٣٠] .

---

(٧٢٢) سورة سبأ : من الآية : ٣٣ .

(٧٢٣) سورة البقرة : من الآية : ١٩٦ .

(٧٢٤) سورة يوسف : من الآية : ٣٩ .

(٧٢٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد الذهلي الشيباني(: ٥ / ٤٤١ ، صحيح مسلم : ٦ / ٥١ .

(٧٢٦) شرح التسهيل: ٢٢٣/٣.

(٧٢٧) ينظر :نُسب إلى الأعشى ميمون بن قيس في شرح الكافية الشافية :٩٠٧/٢ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٢٢٢ .

(٧٢٨) ديوان حسان بن ثابت : ١١١ .

(٧٢٩) ينظر: شرح الشافية الكافية : ٢ / ٩٠٨ – ٩٠٩ .

(٧٣٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٠١ ، وهمع الهوامع : ٤ / ٢٦٨ .

ونسب هذا المذهب إلى ابن درستويه (ت٣٤٧هـ)[٧٣١] ، وتبعه فيه أبو حيان[٧٣٢] ، وقريب من هذا رأي الدكتور فاضل السامرائيّ الذي قال : ((والحق فيها نرى أنَّ الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف ، فقد يصح تقدير حرف في تعبير ، وقد يمتنع تقدير أي حرف في تعبير آخر ، وما صح تقديره بحرف لا يطابق معنى المقدر ، فهي أعم من أنْ تكون بمعنى حرف))[٧٣٣] .

واستدل بامتناع إظهار أيّ حرف من هذه الحروف في قسم من التعبيرات نحو (جئت مع خالد) و قوله تعالى :چ چ چ چ[٧٣٤] وقوله تعالى :چ □ □ چ[٧٣٥]قائلا : ((ونحو ذلك كثير ، مما يدل على أنَّ الإضافة أوسع من أنْ تكون بمعنى حرف))[٧٣٦].

وأرى أنَّ ما ذكره الدكتور السامرائيّ هو أقرب الآراء إلى روح اللغة وأبعدها عن التكلف؛ لأنَّ التقدير أحيانا على غير ما يذهب إليه النحاة , وذلك قوله تعالى : چ ج ج چ چ ج ج چ چ چ[٧٣٧] .

فهو على تقدير اللام عندهم ، وتقدير (من) أرجح وأولى , أي : حذراً من الموت, فضلاً على أنَّ المعنى يتغير عند التقدير ، فتصبح المعرفة نكرة فلو قدرت (هذه دار محمد) باللام كان التقدير (هذه الدار لمحمد) والاولى معرفة ، والثانية نكرة[٧٣٨].

العطف على الضمير المجرور

غَني عن البيان أنْ العطف إشراك الثاني في حكم السابق بواسطة حرف العطف, ولذلك يشرك الاسم مع الاسم , والفعل مع الفعل , والضمير نوع من الأسماء , غير أنَّ

---

(٧٣١) ينظر : المساعد : ٢/ ٣٣٠ ، وحاشية الخضري : ٢ / ٣ .

(٧٣٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤ : ١٨٠١ .

(٧٣٣) معاني النحو: ٣ / ١٠٢ .

(٧٣٤) سورة هود / من الآية ١.

(٧٣٥) سورة ق / من الآية ٣٥.

(٧٣٦) معاني النحو : ٣ / ١٠٣ .

(٧٣٧) سورة البقرة : من الآية : ١٩ .

(٧٣٨) ينظر : معاني النحو : ٣ / ١٠٤ – ١٠٥ .

طبيعة وضعه جعل له حالا مخصوصة يعامل بمقتضاها , فمنه ما هو متصل , ومنه ما هو منفصل , والمتصل يعد جزءًا من الكلمة لا يستقل بنفسه, ولذلك تعطفه على الظاهر بإعادة حرف الجر فتقول : سلمت على أحمد وعليك , اما إذا كان معطوفا عليه , فاختلف النحاة فيه , وابن إياز قد أشار إلى مثل هذا بقوله : ((واستثنى من ذلك المضمر المجرور , فأنَّه يمتنع عند البصريِّ العطف عليه إلا بإعادة الجار))[٧٣٩].

وبعد ذلك شرع بذكر حجج البصريين , الأُولى : أنَّه كما امتنع عطف المضمر المجرور على الظاهر المجرور من دون إعادة الجار كقولك (مررت بزيد وبك), ولا يجوز (مررت بزيد وك), وكذلك (مررت بك وبزيد) ولا يجوز (مررت بك وزيد).

والثانية : أنّ المضمر يُعَاقِبُ التَّنوين , فكما لا يعطف على التنوين فكذلك لا يعطف على معاقبهِ , فإذا جئت بالعامل أذن بالاستقلال[٧٤٠] .

وهناك حجة لم يذكرها ابن إياز, وهي أنَّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد , فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنَّك عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا يجوز[٧٤١] .

وهذه الحجج التي ذكرها ابن إياز على لسانه قد ذكرها قبله كثير من النحاة[٧٤٢] .

ولم يذكر ابن إياز رأي الكوفيين , واكتفى بذكر رأي البصريين وحججهم , وهو ما يُرجح أنَّه كان على مذهبهم في هذه المسألة وفيما يخص الرأي الكوفي في هذه المسألة فقد ذكرته أغلب الكتب النحوية[٧٤٣] , ورأيهم كما ذكرته الكتب هو جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار, ولكن الناظر في كتب الكوفيين يجد غير ذلك , بل يجد

---

(٧٣٩) المحصول : ٢ / ٨٩٤ .

(٧٤٠) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٨٩٥ .

(٧٤١) ينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ٣٨١ , والمقتضب : ٤ / ١٥٢ , والأصول: ٢ / ٧٩ , والإنصاف: ٢ / ٤٦٣ , وشرح المفصل لابن يعش : ٣ / ٧٧ .

(٧٤٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٢ / ٣٨١ , والمقتضب : ٤ / ١٥٢ , الأصول: ٢ / ٧٩ , والإنصاف: ٢ / ٤٦٣ , شرح المفصل : ٣ / ٧٧ .

(٧٤٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٣٤ , ومشكل إعراب القرآن ١ / ١٧٦ , والإنصاف : ٢ / ٤٦٣ , وشرح التسهيل : ٣ / ٣٧٥ , وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٥٨ , والمقاصد الشافية : ٣ / ١٩٠ .

أنَّهم يمنعون أيضا , فالكسائي وهو شيخ المدرسة الكوفية ,ينقل عنه ثعلب أنَّه لا ينسق على المضمر ولا يؤكده[٧٤٤] .

أما الفراء فإنَّه يراه مختصاً بالشعر لضيقه , فهو يقول عن قراءة حمزة بجر الأرحام في قوله تعالى : ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ[٧٤٥] , ((هو كقولهم : بالله والرحم وفيه قبح , لأنَّ العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض , وقد كُني عنه... وإنَّما يجوز هذا في الشعر ؛ لضيقه))[٧٤٦] .

وقال في موضع آخر : ((وما أقل ما ترد العرب مخفوضا على مخفوض قد كنى عنه))[٧٤٧].

وكذلك ابن جرير الطبري , وهو من حذّاق الكوفيين ,إذ قال :(("الأرحام" فإنَّ معناه : "واتقوا الأرحام ولا تقطعوها"))[٧٤٨]. فهو لم يعطفها على الضمير المجرور , وإنما جعل الأرحام منصوبة بفعل يفسره الفعل الذي قبله وهو "اتقوا".

وبهذا يثبت لنا عدم صحة ما نسبه أصحاب الكتب النحوية إلى الكوفيين عامتهم جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور .

أما عن قراءة حمزة للآية الكريمة : ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ[٧٤٩] . فقد وجهت توجيهات عدة ذكرها ابن إياز منها : أنَّ هذه الواو للقسم والمُقْسَمُ به محذوف والمعنى , وربِّ الأرحامِ , ويقول ابن إياز: ((وأراه ضعيفا ؛ لأنَّ القسم للتأكيد فهو من مظان الإطالة فلا يليق به الحذف))[٧٥٠] .

أو على أنَّها مجرورة بباء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها[٧٥١] , وأرى أنَّ هذا التوجيه هو الأصوب ؛ لأنَّ الحذف كثير في اللغة العربية إذا دل عليه دليل .

---

(٧٤٤) ينظر: مجالس ثعلب : ١ / ١٦٢ .

(٧٤٥) سورة النساء : من الآية ١ .

(٧٤٦) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٥٣ .

(٧٤٧) المصدر نفسه : ٢ / ٨٦ , وينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون :: ٢ / ٢٩٧ .

(٧٤٨) جامع البيان : ٣٨٨/٢.

(٧٤٩) النساء : من الآية ١ , وينظر : المحتسب :١٧٩/١, والكشاف : ٣٧٢/١, والنشر : ٢٤٧/٢, ومعجم القراءات القرآنية : ٥/٢.

(٧٥٠) : المحصول : ٢ / ٨٩٥ .

(٧٥١) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٨٩٦ .

وقال الزّجَاج عن هذه القراءة : ((القراءة الجيدة نصب الأرحام. المعنى ,(واتقوا أن تقطعوها) , فأما الجرُّ في الأرحام فخطأ في العربية ,لا يجوز إلا في اضطرار شعر))[٧٥٢].

أما أبو علي الفارسيّ فيقول : ((وأما من جر الأرحام فإنَّه عطفه على الضمير المجرور بالباء , وهذا ضعيف في القياس , وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن))[٧٥٣] .

ونقل ابن إياز عن ابن برهان أنَّ الجرمي يجيز العطف على المضمر المجرور بعد تأكيده ولا يعيد الجار فيقول (مَررت بك أنت وزيد)[٧٥٤] . ويقول ابن إياز : (لم أقف على شاهد لذلك)[٧٥٥] .

توطئة

اشتمل هذا الفصل على المسائل التي لا تصلح أن تكون ضمن الفصول السابقة ؛ لأنَّ المسائل في هذا الفصل لا تنتمي إلى المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات نحو " نون المثنى" فالخلاف فيها هو " هل هي بدل من التنوين أو من الحركة , وكذلك مسألة "علة إعراب الفعل المضارع" فالخلاف في العلة لا غير , وأيضا مسألة "فعلية واسمية نعم وبئس" , فالخلاف في أنَّهما فعلان أم أسمان , ومسألة "ترك صرف المنصرف" فهنا لا يوجد شيء يخص الإعراب , وكذلك "حاشا" , فالبحث فيها عن بنيتها أحرف هي أم اسم أم فعل؟ , أما مسألة "التنازع" فالخلاف في أيّهما أولى بالعمل الفعل الأول أم الثاني , لذا قد يكون المعمول فاعلا , وقد يكون مفعولا , فالمسألة غير محسومة , وكذلك مسألة " إمَّا العاطفة" فالخلاف فيها هل هي عاطفة أو غير عاطفة , والعطف قد يكون بالرفع أو النصب , أو بالجر , وآخر المسائل في هذا الفصل هي " حكم أيّ الموصولة بين الإعراب والبناء " , فالخلاف هنا في البناء والإعراب , وليس في الرفع والنصب والجر .

نون المُثنى

---

(٧٥٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٦ .

(٧٥٣) الحجة للقراء السبعة : ٣ / ١٢١ .

(٧٥٤) ينظر : المحصول : ٢ / ٨٩٦ , وشرح اللّمع : ١ / ٢٦٥ .

(٧٥٥) المحصول: ٢ / ٨٩٦ .

اختلف النحاة في نون المثنى ، ولهم في ذلك ستة مذاهب ذكر ابن إياز منها أربعة مذاهب عند شرحه لقول ابن معط : ((ونونا في الأحوال الثلاثة ، مكسورة ، بدلا من التنوين ، فتُحذف للإضافة كحذفِهِ)) [٧٥٦] .

فالمذهب الأول الذي ذكره ابن إياز هو لسيبويه ، وهو أنّها بدل من الحركة والتنوين ؛ لأنّ الاسم مستحق باسميته وأصالته لهما ، أمّا الحركة فتكون دليلا على خُصوصيَّةِ الإعراب ، وأمَّا التنوين فيكون دليلا على أصالته ، فلمّا ثُني تعذر لحاقُهُما ؛ لكون مَحَلِّهِما صار مشغولا بالحركة الّتي يطلبها حرف التثنية ، وأمكن التعويض منهما ، وكانت النون صالحة للعوض وورد الكلام بها ، فغلب على الظَّنِّ كونها عوضا منهما توفيرا على الاسم ما كان يستحقه بقدر الامكان [٧٥٧].

فيقول سيبويه : ((واعلم أنّك إذا ثَنَّيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين, وهو حرف الإعراب غير متحِّرك ولا منوَّن ، ... وتكون الزيادة الثانية نونا كأنَّها عُوضٌ لما منُع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتُها الكسر))[٧٥٨].

وقد بيّن بعض النحاة أنَّ سيبويه شبهها بالعوض , ولم يقل إنَّها عوض ؛ لأنَّها أشبهت العوض من حيث الاعتداد باللفظ فقط ، وإذ ثبتت في الموضع الذي تثبت فيه حركة المفرد, وسقطت في الموضع الذي يسقط فيه تنوينه , أما من حيث المعنى فقيام الحروف مقام الحركات يدفع الحاجة إلى التعويض[٧٥٩].

وقد ذهب أكثر النحاة مذهب سيبويه , ومنهم المبرِّد[٧٦٠] , وابن الوراق[٧٦١], والسِّيرافي[٧٦٢], وأبو علي الفَارسيّ[٧٦٣], والصَّيْمَرِيّ [٧٦٤], وغيرهم [٧٦٥].

---

(٧٥٦) الفصول الخمسون :١٦٠, وينظر :المحصول : ١ / ١٧٤ .

(٧٥٧) ينظر : المحصول : ١ / ١٧٤ .

(٧٥٨) كتاب سيبويه : ١ / ١٧ – ١٨ .

(٧٥٩) ينظر : التعليقة : ١ / ٣٤ – ٣٥ .

(٧٦٠) ينظر : المقتضب : ١ / ٥ ، ٢ / ١٥٥ .

(٧٦١) ينظر : علل النحو : ١٦٣ .

(٧٦٢) ينظر : شرح الكتاب للسِّيرافي : ١ / ٢٢٦ .

(٧٦٣) ينظر : الإيضاح العضدي : ٨٤ .

(٧٦٤) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٨٩ .

وقد اعترض ابن عصفور على هذا المذهب بقوله : ((فمذهبه فاسد ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى التناقض ؛ لأنَّه يلزم اثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة , وحذفها من حيث هي عوض من التنوين , وكذلك يلزم مع الالف واللام))[٧٦٦].

وقد أشار السِّيرافي إلى الرد على مثل هذا الاعتراض من قبل أنَّ النون دخلت قبل مجيء الالف واللام ، والثاني أنَّ هذا التناقض يدفعه شيء من الاعتدال[٧٦٧] .

وثاني المذاهب التي عرضها ابن إياز هو أنَّ النون عوض عن التنوين فقط ، ولم يصرح بأسماء أصحاب هذا المذهب وإنَّما قال : ((وإلى هذا ذهب المصنف))[٧٦٨]، فهو مذهب ابن معط فضلًا على أنَّه مذهب ابن كيسان[٧٦٩] ، والزّجَاجي[٧٧٠] ، والسّهَيْلي[٧٧١] ، ونُسب أيضا إلى الزّجَاج[٧٧٢] .

قال الزّجَاجيّ مشيراً إلى مذهبه : ((ونون الاثنين مكسورة أبدا , ونون الجمع مفتوحة أبدا وتَسقُطان في الإضافة))[٧٧٣] , ورد ابن جنّي هذا الرأي[٧٧٤] ؛ لأنَّه لم يعوض عن الحركة شيئاً , وبمثله رد الجرجاني[٧٧٥]، ورَدَّ ابن مالك هذا أيضا بثبوت النون فيما لا تنوين في أحده نحو : يا زيدان, ولا رجلين فيها[٧٧٦] ، وتعقّبه أبو حيان[٧٧٧] بأنَّ هذا بناء

---

(٧٦٥) ينظر : اللمع : ٦١ , وملحة الإعراب : ١١٠ , والمقدمة الجزولية : ٢٤ , والتبيين : ٢١١ – ٢١٢ , وترشيح العلل : ٣١ .

(٧٦٦) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٥ .

(٧٦٧) ينظر : شرح الكتاب للسِّيرافي : ١ / ٢٢٧ .

(٧٦٨) المحصول : ١ / ١٧٥ .

(٧٦٩) ينظر : الموفقي: ١٢٣ .

(٧٧٠) ينظر : الجمل في النحو : ٢٣ .

(٧٧١) ينظر : نتاج الفكر : ١٠٩ .

(٧٧٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٠ .

(٧٧٣) الجمل في النحو : ٢٣ .

(٧٧٤) ينظر : سر صناعة العرب : ٢ / ٤٤٩ .

(٧٧٥) ينظر : المقتصد : ١ / ١٩١ .

(٧٧٦) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٧٥ .

(٧٧٧) ينظر : التذييل والتكميل : ١ / ٢٩٦ .

عارض ، ثم رد هذا المذهب بقوله : ((ورُدَّ هذا المذهب أيضا بثبوت النون في تثنية ما لا ينصرف : نحو: "أحمران" , وليس في المفرد تنوين , فتكون النون عوضاً منه))[٧٧٨] .

وقد ردَّ ابن إياز على مثل ما ذهب إليه أبو حيان بأنَّ التنوين مقدر في الواحد , فعُومل المقدر معاملة المحقق[٧٧٩].

ثم ذكر ابن إياز بعد ذلك المذهب الثالث , وهو مذهب ابن جنّي كما نسبه إليه ، وابن درستويه ، فهما يذهبان إلى : ((أنَّ النون تكون عوضاً من الحركة والتنوين فيما ليس فيه لام التعريف ولا اضافة كقولك (رجلان) ، وعوض من تنوين خاصة في الاضافة كقولك "غلاما زيدٍ" وعوضاً من الحركة خاصة فيما فيه الألف واللام كقولك (الرَّجُلانِ)))[٧٨٠],واختار هذا المذهب الجرجاني[٧٨١], وابن الحاجب[٧٨٢].

وقال عنه أبو حيان : ((قال بعض أصحابنا : هذا كله تخليط))[٧٨٣].

وآخر المذاهب التي ذكرها ابن إياز هو الذي عزاه إلى الفراء , الذي يرى أنَّ النون جيء بها فرقاً بين الواحد المنصوب ، والمثنى المرفوع ، ألا ترى لو قلت : (عندي رجُلا) ، بغير نون لكان كقولك (رأيت رجُلا) إذا وقفت عليه بالألف[٧٨٤]. وجعله بعضهم مذهب الكوفيين[٧٨٥].

وقد قال عنه ابن جنّي : ((وهذا القول عندنا على نهاية الخطل والضعف والفساد، وله وجوه كثيره تفسده , وتشهد ببطلانه))[٧٨٦] .

ومن أهم ما اعترض به ابن جنّي على هذا القول هو أنَّك إذا قلت : قام الرجُلا، بلا نون ، لم يلتبس هذا بالواحد المنصوب ؛ لأنَّك لا تقول ضربت الرجُلا بالألف، إنَّما تقول

---

(٧٧٨) التذييل والتكميل : ١ / ٢٩٦

(٧٧٩) ينظر : المحصول : ١ / ١٧٥ .

(٧٨٠)المصدر نفسه : ١ / ١٧٥ ، وينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٤٤٩ .

(٧٨١) ينظر : المقتصد : ١ / ١٩٠ ، ١ / ١٥٦ .

(٧٨٢) ينظر : الإيضاح العضدي : ١ / ٥٣٠ .

(٧٨٣) التذييل والتكميل : ١ / ٢٩٨ .

(٧٨٤) ينظر : المحصول : ١ / ١٧٧ ، والمقتصد : ١ / ١٨٨ ، والتبيين : ٢١١ .

(٧٨٥) ينظر : ترشيح العلل : ٣١ .

(٧٨٦) سر صناعة الإعراب : ٢ / ٤٧٠ .

ضربت الرجُلِ بغير الف[٧٨٧] ، وأيضا أنَّهم يقولون في النصب والجر : مررت بالزيدين ، وضربت الزيدين ، فيلحقون النون ولا ألف قبلها[٧٨٨] . وأضاف العُكبَريّ : ((إنَّ الفرق قد حصل بأمور أُخر, فلا حاجة إلى الفرق بالنون))[٧٨٩] .

وقد اكتفى ابن إياز بذكر أربعة أقوال في هذه النون , وبقي هناك قولان فيها ، هما قول أبي العباس أحمد بن ثعلب الذي يرى أنَّها عوض عن تنوينين في التثنية[٧٩٠].

ورَدَّه ابن عصفور ؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يُعَوَّض حرف من حرفين فأكثر , وإنَّ هذا لا نظير له في كلامهم[٧٩١] .

وثاني القولين هو أنَّها ليست عوضاً من الحركة , ولا من التنوين ولا منهما معاً ، وإنَّما هي زيادة في الآخر ؛ ليظهر فيها حكم الحركة التي كانت ينبغي أنْ تكون في التثنية والجمع تارة , وحكم التنوين أُخرى ، ونسبه أبو حيان[٧٩٢] إلى ظاهر كلام سيبويه: ((واعلم إنَّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان , الأولى منهما حرف المد واللين , وهو حرف الإعراب ... وتكون الثانية نوناً كأنَّها عوض لما منع من الحركة والتنوين , وهي النون , وحركتها الكسر))[٧٩٣] .

واختاره ابن عصفور فقال : ((فإذا بطلت هذه المذاهب لم يبق إلا أنْ تكون زيدت في الآخر ؛ ليظهر فيها حكم الحركة تارة , وحكم التنوين أُخرى))[٧٩٤] .

ويتضح مما سبق أنَّ ابن إياز قد عرض الآراء كلها على نحوٍ واحد , ولكنه حين عرض للرأي الذي نسبه إلى سيبويه , بَيَّنَ كل ما يعترض عليه , وكذلك ردَّ هذه الاعتراضات جميعها , فيبدو لي من سياق عرض ابن إياز للمسألة أنَّه متابع لرأي سيبويه.

---

(٧٨٧) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٤٧٠ .

(٧٨٨) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٤٧٥ .

(٧٨٩) التبيين : ٢١٤ .

(٧٩٠) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٥ ، وشرح التسهيل : ١ / ٧٥ ، والمساعد : ١ / ٤٧ .

(٧٩١) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٥ .

(٧٩٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٢٦٥ .

(٧٩٣) كتاب سيبويه : ١ / ١٧ – ١٨ .

(٧٩٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٥٤ .

ولعل أقرب الآراء إلى الباحث هو القول بأنَّها زيادة في آخر الكلمة تستوجب الوقف بعد إطالة الصوت المتولد من حرف المد السابق لها ، وهي وقفة يرتاح عندها النفس ؛ لأنَّه لا يبتدأ بساكن ولا يوقف على متحرك[٧٩٥] , وهو ما ألمح اليه سيبويه[٧٩٦] في قوله السابق.

علة إعراب الفعل المضارع

حدَّ النحاة الفعل المضارع بحدود , قال الفاكهي : ((حد المضارع كلمة دلت وضعا على حدث وزمان غير مُنقضٍ حاضرا كان أو مستقبلا))[٧٩٧], وعُرف عند الكوفيين بصيغة (يفعل)[٧٩٨], وتميز من الفعلين الماضي والأمر أنَّه معرب باتفاق نحاة البصرة والكوفة[٧٩٩] , إلا أنهم قد اختلفوا في علة إعرابه , وقد أشار ابن إياز إلى هذا الاختلاف قائلا : ((وإعراب هذا النوع من الأفعال إنَّما كان لمشابهته الاسم , واختلف النحويون في وجه الشبه))[٨٠٠] .

ثم بعد ذلك أشار إلى أوجه الشبه , وهي أربعة :

١- وقوع الفعل موقع الاسم كقولك ((مررتُ برجلٍ يقومُ)) فـ (يقوم) واقع موقع (قائم) كما بُني الاسم بوقوعه موقع الحرف[٨٠١].

وهذا القول نسبه إلى قوم ولم يصرح بأسمائهم , ويبدو أنَّ هذا القول هو لبعض البصريين إذْ أشار أبو علي الفَارسيّ[٨٠٢] , والأشموني[٨٠٣] إلى ذلك .

وقد ردَّ ابن إياز هذا القول بقوله : ((وهذا فاسد ؛ لأنَّ الماضي يقع موقع الاسم كقولك (مررتُ برجلٍ قامَ) والتقدير(مررتُ برجلٍ قائم) وهو مع ذلك مبنيٌّ))[٨٠٤].

---

(٧٩٥) ينظر : الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة :٥٥.

(٧٩٦) ينظر : كتاب سيبويه : ١ / ١٧ – ١٨

(٧٩٧) شرح الحدود النحوية : ٩٩ .

(٧٩٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٨ , ٣٩ , ٣٨٦ .

(٧٩٩) ينظر : الإنصاف : ٥٤٧/٢.

(٨٠٠) المحصول : ١ / ٢١١ ,

(٨٠١) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢١١ .

(٨٠٢) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١٤٥ .

(٨٠٣) ينظر : شرح الاشموني : ٣ / ٢٧٧

(٨٠٤) المحصول : ١ / ٢١١ .

٢- إنَّه مبهم , ووجه إبهامه أنَّه صالح لزماني الحال والاستقبال , وكذلك رجل هو صالح لكل مفرد من أمته[٨٠٥] .

ونَسبَ هذا القول إلى كثير من النحاة وإلى ابن معط[٨٠٦] , وكذلك رَدَّ ابن إياز هذا القول بأنَّ هذا الإبهام لا يصح على كل المذاهب , ولكن إنَّما يصح على مذهب من جعله مشتركا بين الحال والاستقبال , وأمَّا على مذهب من يراه مختصا بالحال واستعماله في الاستقبال مجازا أو بالعكس فلا ابهام فيه , وكذلك الفعل الماضي مبهم أيضا إذ (ضَرَبَ) يحتمل أنْ يكون زمانه بعيدا عن زمن الإخبار , ويحتمل أنْ يكون قريبا منه[٨٠٧] .

٣-إنَّه يدخل عليه لام الابتداء كقولك :(إنَّ زيدًا لَيَضْرِبُ) والأصل أنْ لا تدخل هذه اللام إلا على الأسماء . أو ما أشبهها , فلولا قوة الشبه بين هذا القبيل من الأفعال وبين الأسماء لما دخلت عليه[٨٠٨] , وهذا القول قال به البصريون[٨٠٩] أيضا , ومنهم عبد القاهر الجرجاني[٨١٠].

وردَّ ابن إياز هذا القول كما فعل مع القولين السابقين بقوله : ((أما دخول اللام فلا يصح أنْ يكون من وجوه المشابهة ؛ لأنَّه إنَّما كان دخول اللام على الفعل بعد المشابهة , ولولا وجودها لما حَسُنَ دخولُهُ))[٨١١].

٤- ذكر أنَّ بعضهم يجعل وجه الشبه أنَّه على وزن اسم الفاعل في عدد حروفه وحركاته وسَكَنَاتِهِ , وعلق على هذا القول بأنَّه اعتبار عروضي , إذ المراد مقابلة حركة بحركة وإنْ اختلفتا إذ تقول (قَاعِدٌ) على وزن (يَقْعُدُ) وإنْ كانت عين (قاعد), مكسورة وعين (يقعد) مضمومة[٨١٢] .

ولم يذكر ابن إياز الرأي الكوفي في هذه المسألة , بل اكتفى بعرض الرأي البصري فقط وردَّ على حججهم جميعها, إلا أنَّه في موضع آخر يرى أنَّ وقوعه موقع الاسم هو الذي

---

(٨٠٥) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢١٢ .

(٨٠٦) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢١٢ .

(٨٠٧) ينظر : المحصول : ١ / ٢١٢ .

(٨٠٨) ينظر :. المحصول : ١ / ٢١٣.

(٨٠٩) ينظر. الإنصاف : ٢ / ٥٤٩ .

(٨١٠) ينظر :. : المقتصد : ١ / ١١٩.

(٨١١) المحصول : ١ / ٢١٣ .

(٨١٢) ينظر : المحصول : ٢١٣/١.

جعل الفعل المضارع معربا إذ قال : ((وارتفاعه بوقوعه موقع الاسم , فرافعه إذن رافع معنوي إذ ليس الوقوع مما يُلفظ به بل يُعرف , فإنْ قيل : الماضي يقع موقع الاسم , ولا يرتفع , قولك : (زيدٌ ضَربَ) والتقدير (زيدٌ ضاربٌ) ولو كان الوقوع عاملا لوجب رفعه , قيل هذه مغالطة , وذلك ؛ لأنَّ الوقوع إنما أثَّرَ وعَمِلَ الرفع بعد استحقاق المضارع الإعراب بالمُشابهة , والماضي لم يحصل له شبهٌ يترتب عليه استحقاق الإعراب , فإذن لم يوثر فيه الوقوع))[٨١٣]

والكوفيون يرون أنَّ علة إعراب الفعل المضارع هي الأصالة لا المشابهة ؛ لأنَّه تتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه , فيحتاج إلى إعراب ليتبين ذلك الحرف المشترك[٨١٤], وقد ذكر السيرافي مذهبهم قائلا :((وذكر أهل الكوفة في استحقاق الفعل الإعراب قولين ضعيفين منتقضين لا نظام لهما , أحدهما : أنَّ الأفعال أُعربت لمّا دَخَلَت عليها المعاني المختلفة , ووَقَعَت على الأوقات الطويلة ... والقول الآخر : إنَّ الفعل وقع بين الأداة والاسم فأشبه من الأداة أنَّه لا يلزم المعنى في كل الحالات ... وأشبهَ من الاسم وقُوُعَه على دائم الفعل الذي قدمنا ذكره[٨١٥], وأُعطي بحصَّةِ شبه الاسم الرفع والنصب والجزم , ومُنِعَ الخفضَ ؛ لتقصيره عن كل منازل الأسماء))[٨١٦], ويبدو لي أنَّ قول الكوفيين الثاني فيه إشارة إلى مضارعة الفعل للاسم , فالفعل المعرب أُعطي بمشابهة الاسم الرفع والنصب , والفعل المبني أُعطي بمشابهة الأداة الوقف والسكون وعدم الإعراب والتنوين , والذي يؤيد هذا ما ذكره أبو القاسم الزجاجي , إذ قال بعد ذكر القول الثاني عن الكوفيين :((هذا الفصل صحيح , وهو مذهب البصريين بعينه , وإنْ كان بغير ألفاظهم ؛ لأنَّ صاحبه جعلَ المعرب من الأفعال مضارعا للأسماء , والمبني منها مضارعا لحروف المعاني , وهذا قول سيبويه وجميع البصريين))[٨١٧].

---

(٨١٣) المحصول : ١/٢١٥-٢١٦.

(٨١٤) ينظر : ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ١٥٥ , الإيضاح في علل النحو / الزجاجي: ٨١ ,وأسرار العربية : ٣٥ , وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٢٦.

(٨١٥) يطلق الكوفيون اصطلاح الفعل الدائم على اسم الفاعل.

(٨١٦) شرح السيرافي : ٣/ ١٩٠-١٩١.

(٨١٧) الإيضاح في علل النحو : ٨٢.

ويبدو أنَّ الذي دعا البصريين إلى القول بما ذكرناه , هو أنَّهم يرون أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب , وفي الأفعال البناء لذا كان إعراب الفعل خروجا عن الأصل , ولا بد أنْ يكون هذا الخروج , لشبه بالاسم لا العلة في الفعل نفسه.

(نِعْمَ وبِئْسَ) بين الاسمية والفعلية

اختلف النحاة في هاتين الصيغتين , فيرى البصريون أنَّهما فعلانّ ماضيان لا يتصرفان وتبعهم في ذلك الكسائي[٨١٨] , قال سيبويه : ((وأمّا نِعْمَ وبِئْسَ ونحوهما فليس فيهما كلام ... لأنَّهن أفعال , والأفعال على التذكير , لأنَّها تُضارِع فاعِلاً))[٨١٩] . ونص على ذلك المبرِّد فقال : ((نعم الرجل زيدٌ , وبئس الرجل عبد الله ... فمرتفعان بنعم وبئس ؛ لأنَّهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما))[٨٢٠] .

وإليه ذهب أبو علي الفَارسيّ[٨٢١] .

وقد ذكر ابن إياز هذه المسألة عندما شرح قول ابن معط : ((فعلان ماضيان, أحدهما للمدح , وهو (نِعْمَ) والآخر للذمِّ , وهو (بئسَ) , وأصلهما (نَعِمَ) و(بَئِسَ)))[٨٢٢].

فقال : ((هذا رأي البصريين , ويدل عليه وجهان :

الأول : إلحاق تاء التأنيث الساكنة بهما , نحو (نِعْمَتْ) و (بِئَسَتْ) .

الثاني : حِكَايَةُ الكسائي , وحَسبُكَ به ثقةً وعِلْمًا :(نِعمّا) و (نِعِمّوا) وهذان من خصائص الأفعال)) [٨٢٣] ,

وقال :((أنْ يوقف عليهما بالتاء , ولو كانا اسمين لأبدِلتْ هاءً))[٨٢٤] .

فنلاحظ ميل ابن اياز إلى رأي البصريين.

أما حقيقة رأي الكوفيين في هذه المسألة فيبدو فيه الاضطراب واضحاً , إذ إنَّ أغلب النحاة المتأخرين قد نقلوا على لسان الكوفيين أنَّهم يذهبون إلى أنَّ نعم وبئس اسمان[٨٢٥] .

---

(٨١٨) ينظر : أمالي ابن الشَّجَريّ: ٢ / ٣٩٠, والإنصاف : ١ / ٩٧.

(٨١٩) كتاب سيبويه : ٣ / ٢٦٦ .

(٨٢٠) المقتضب : ٣ / ١٣٩ .

(٨٢١) ينظر : الإيضاح العضدي : ١١٠ .

(٨٢٢) الفصول الخمسون : ١٧٧, وينظر :المحصول : ١ / ٣٥٦ .

(٨٢٣)المحصول : ١ / ٣٥٦ .

(٨٢٤) المحصول : ٣٥٦/١.

(٨٢٥) ينظر : الإنصاف : ٨٦ , والتبيين : ٢٧٤ .

وعند الرجوع إلى مصادر الكوفيين التي بين أيدينا يتضح لنا أنَّ الكوفيين لم يذهبوا إلى اسمية نعم وبئس , بل إلى فعليتهما فالكسائي , يذهب مذهب البصريين[٨٢٦] , وكذلك الفراء فإنَّه يقول بالفعلية والأدلة عليه كثيرة , مثلاً قول الفراء : (("فَسَاء قَرِيناً" بمنزلة قولك :"نعم رجلاً" و "بئس رجلاً" ونحوهما))[٨٢٧].

وهو يقيس الفعل (نعم وبئس) على الفعل (كبر وساء) وجعل (نعم وبئس) عاملين فيما بعدهما , ولو كانا اسمين لم يعملا , وذلك واضح من قوله ((وبناء نعم وبئس ونحوهما أنْ ينصبا ما وليَهُما من النكرات , وأنْ يرفعا ما يليهما من معرفة غير مؤقَّتَةٍ , وما أُضيفَ إلى تلك المعرفة , وما أُضيف إلى نكرة كان فيه الرفعُ والنصبُ))[٨٢٨]. وجوز أيضا أنْ تلحق (نعم وبئس) الضمائر , وهو يقول : ((ويجوز أنْ تُذَكرَ الرجلين , فتقول (بِئسا رجلين , وبِئس رجلين) وللقوم (نِعم قوماً , ونعموا قوما)))[٨٢٩]وجعل بعض الباحثين هذا القول دليلا على أنَّ (نعم وبئس) أفعال لا أسماء ؛لأنَّ الضمائر لا تلحق الاسماء , بل تلحق الافعال , ولو لم تكن نعم وبئس فعلين لما لحقتها الضمائر[٨٣٠] , وفي هذا الدليل نظر , إذ إنَّ الضمائر تلحق الأسماء والأفعال نحو الكاف في كتابك , والهاء في كتَبَهُ , والياء في كتابي , إنَّما الفرق في الإعراب ؛ إذ مع الأفعال تعرب مفاعيل , ومع الأسماء تعرب مضافات إليها .

والدرس الحديث قد ركن في هذه المسألة إلى رأي وسط بين الاثنين , وهو أنَّ هاتين الصيغتين ليستا من الأفعال ولا الأسماء , بل هما لفظتان جمدتا على هذا الحال , ليعرب بهما المعربون عن معنى معين , وهو المدح أو الذم , وهذا ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائي[٨٣١], وتمام حسان إذ قال : ((نعم وبئس لفظان , صيغا للدلالة على المدح

---

(٨٢٦) ينظر : الإنصاف : ٨٦ .

(٨٢٧) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٦٧ , وينظر : كتاب الإنصاف والخلاف النحوي بين المدرستين : ٢٢٧-٢٢٩, ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء : المختار أحمد ديرة: ٣٢٦-٣٢٧.

(٨٢٨)معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٦٧ .

(٨٢٩) المصدر نفسه : ٢٦٧/١.

(٨٣٠) ينظر :كتاب الإنصاف والخلاف النحوي بين المدرستين: ٢٢٩, ودراسة في النحو الكوفي : ٣٢٧.

(٨٣١) ينظر : النحو العربي نقد وبناء : ١٠٨ – ١٠٩ .

والذم ... فإذا كان لابد من تصنيفها فهما من الخوالف[٨٣٢] التي لا هي بالأسماء ولا بالأفعال))[٨٣٣].

وحقيقة رأي المحدثين إنما هو ناتج عن فكرة العامل النحوي وإلغائه , فكيف لا نعد (نعم وبئس) من الأفعال ولا من الاسماء , وهما قد عملا فيما بعدهما , وكيف يوجهون عمل هاتين الصيغتين إذا لم يكونا فعلين ؟ وهم قد قالوا بذلك نظراً إلى فكرة العمل وطبيعة العامل , ورأيهم هذا قريب من رأي ابن أبي الربيع الذي لم يؤيد الكوفيين ولا البصريين , وإنَّما ذهب إلى أنَّهما حرفان من حروف المعاني , يقول : ((فأما نعم وبئس فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث , وإنَّما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدها , وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك ,هذا إنَّما هو للحروف , وهو الدلالة على معنى في الغير))[٨٣٤] .

وهذه المسألة من المسائل التي اضطربت فيها الآراء ونقلت نقلاً غير دقيق , وهذا يعني أنَّ البصريين والكوفيين متفقون على فعلية (نعم وبئس) كما أسلفنا , ولكن الخلاف كان في توجيه أقوال بعض الكوفيين , ومن ثم فالرأي القائل بالفعلية يبقى هو الرأي الصحيح لما فيه من أدلة سماعية وقياسية , وهما من أقوى الأدلة .

(حاشا) بين الحرفية والاسمية والفعلية

اختلف النحاة في (حاشا) أحرف هي , أم اسم , أم فعل؟ , فسيبويه يقول: ((وأما (حاشا) فليس باسم , ولكنه حرف يجرُّ ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها , وفيه معنى الاستثناء))[٨٣٥] , وذكر ابن إياز أدلة على قول سيبويه فقال : ((إما حاشا فإنَّها عند سيبويه, وأتباعه حرف جر فقط))[٨٣٦] , ويدل على ذلك وجوه أربعة[٨٣٧]:

---

(٨٣٢) الخوالف : كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية , أي في الاساليب التي تستعمل للكشف عن موقف إنفعالي ما والافصاح عنه , وهي (اسم الفعل , واسم الصوت , وصيغة التعجب , وصيغ المدح والذم) اللغة العربية معناها ومبناها / تمام حسان : ١١٣ – ١١٥ .

(٨٣٣) الخلاصة النحوية : ١٥٠ .

(٨٣٤) البسيط : ١ / ٥٨٠ .

(٨٣٥) كتاب سيبويه : ٢ / ٣٤٩ , وينظر: آراء النحاة في حاشا /عبد الهادي عبد الكريم برهوم بحث من مجلة الجامعة الاسلامية , غزة– فلسطين , كلية الآداب , المجلد ١٦,العدد الأول ,٢٠٠٨م: ١٢٦.

(٨٣٦) المحصول : ١ / ٤٩٧ .

١- ما قاله ابن درستويه, وهو أنَّها لم تُمَل ولو كانت فعلا لأُمِيلت.

٢- أنَّه لا يقع صلة لـ (ما) المصدرية , فلا يقال : (قام القوم ما حاشا زيدا) , لا يُقالُ: (حاشا) في الاستثناء غير مُتصرِّف ؛ فلعدم تصرُّفه امتنع أنْ تُوصل (ما) المصدرية به ؛ لأنّا نقول : (خلا) و(عدا) في الاستثناء غير متصرفين ومع ذلك فقد وصلت (ما) المصدرية بهما .

٣- الجر بها كقول الشاعر[٨٣٨] :

حاشـــــا أبي ثَوْبـــــــانَ إنَّ أبـا ثـَوْبـانَ ليـس بِبُكْـــمةٍ فـــدْمِ

وفي هذا البيت جاءت حاشا لقصد الاستثناء , وقد ورد البيت برواية أُخرى (حاشا أبا)[٨٣٩] , وما دخل إليه الاحتمال سقط به الاستدلال , فإذا كانت الرواية بـ(حاشا ابا) فنصبها الشاعر هنا على الاستثناء .

٤- أنَّهم قالوا : ((جاء القومُ حاشاي) ولو كانت فعلا لقالوا (حاشاني) كما تقول (دعاني) و (رماني) قال الشاعر[٨٤٠] :

في فِتَـيةٍ جعلوا الصَّلِيبَ إلـهَهُمْ حَاشَـايَ إنِّي مُسِـلمٌ مـعذورُ)) [٨٤١]

وهذه الأدلة التي أوردها ابن إياز قد ذكرها ابن الورّاق (ت٣٨١هـ) في علله[٨٤٢],وأبو البركات الأنباريّ في الإنصاف[٨٤٣] , والذين تابعوا سيبويه في مذهبه هم ابن ولاَّد[٨٤٤] وابن السراج[٨٤٥] , والرمانيّ[٨٤٦] والزمخشريّ[٨٤٧] , وأبو البركات الأنباريّ[٨٤٨] .

---

(٨٣٧) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٤٩٧ – ٤٩٩ .

(٨٣٨) البيت للجميح الأسدي في المفضليات : ٣٦٧ , وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢ , ونسب إلى تبرة بن عمرو الاسدي في لسان العرب ١٤ / ١٢ .

(٨٣٩) ينظر :المفضليات : ٣٦٧ , وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢.

(٨٤٠) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٨١ , وشرح التسهيل : ٢ / ٣٠٧ .

(٨٤١) المحصول : ٥٠٠ .

(٨٤٢) ينظر : علل النحو: ٢٣٢ .

(٨٤٣) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٨١ .

(٨٤٤) ينظر: الانتصار لابن ولاَّد : ١٨٧

(٨٤٥) ينظر :الأصول: ١ / ٢٨٤

(٨٤٦) ينظر :معاني الحروف : ١١٨ .

(٨٤٧)ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٠ .

وذهب الجرميّ, والمازنيّ , والمبرِّد إلى جواز أنْ تكون جارة , وأنْ تكون فعلا , قال المبرِّد : ((وما كان حرفا سوى (إلا) فحاشا , وخلا , وما كان فعلا فحاشا , وخلا, وإنْ وافقا لفظ الحروف))[٨٤٩] , ويبدو أنَّ ابن إياز قد وافق المبرِّد في رايه هذا , وإنْ لم يذكر رأيه هنا , إلا أنَّه قد صرح بذلك في كتابه قواعد المطارحة [٨٥٠], وقد رد ابن ولاَّد على المبرد ذاكرا أنَّ سيبويه لم ينكر أنَّها تأتي فعلا , وإنَّما ذكرها في الاستثناء خاصة , لأنَّ العرب تجر بها في هذا الباب ,والفعل لا يُجر , وقد يجيء مثل هذا في كلام العرب , فتجعل في موضع الكلمة اسما ,وفي موضع آخر حرفا , كما فعلوا بـ (منذ)[٨٥١] .

ويبدو لي أنَّ رأي ابن ولاَّد مقبول بعض الشيء ؛ لأنَّ سيبويه حينما تحدث عن (حاشا) قال : ((وأمّا(حاشا) فليس باسم ...))[٨٥٢] .

فإذا كان سيبويه يريد أنْ ينفي عن (حاشا) الفعلية ويجعلها مختصة بالحرفية , فكان الأولى أنْ يقول : وأما حاشا فهي حرف جر, ولم يقل ليس باسم , وكذلك لو أراد أنْ ينفي الفعلية عنها لقال : وأما حاشا فليس باسم ولا فعل , وإلى فعليتها وحرفيتها ذهب الزّجَاج[٨٥٣], والنّحاس (ت٣٣٨هـ)[٨٥٤]

وأبو علي الفَارسيّ[٨٥٥], وابن جني[٨٥٦], ومكي القيسي (ت٤٣٧هـ)[٨٥٧], والعُكبَريّ (ت٦١٦هـ)[٨٥٨] .

---

(٨٤٨) ينظر : أسرار العربية : ٢٠٩

(٨٤٩) المقتضب : ٤ / ٣٩١ .

(٨٥٠) ينظر : قواعد المطارحة : ١٧٤.

(٨٥١) ينظر : الانتصار لابن ولاَّد : ١٨٧ – ١٩٠ .

(٨٥٢) كتاب سيبويه : ٢ / ٣٤٩ .

(٨٥٣) ينظر : معاني القرآن وأعرابه : ٣ / ١٠٧ .

(٨٥٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٠١ .

(٨٥٥) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع ٣ / ٢٦٨ .

(٨٥٦) ينظر : اللّمع : ١٢٥ .

(٨٥٧) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ١ / ٤٢٨ – ٤٣٠ .

(٨٥٨) ينظر : التبيان : ٤٧١ , اللباب : ١ / ٣٠٩ .

وذكر ابن إياز أنَّ الفرّاء ذهب إلى أنَّها فعل لا فاعل له , والكوفيون يقولون بفعليتها[٨٥٩] , والأصل عند الفرّاء في قولك (حاشا زيد) حاشا لزيد , فالجر بعده بتقدير لام معلقة به محذوفة ؛ لكثرة الاستعمال[٨٦٠] .

وقد أنكر ابن يعيش هذا على الفرّاء , فقال : ((وهذا فاسد ؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعل))[٨٦١], وأنكره الرضي أيضا بقوله : ((وهو بعيد ؛ لارتكاب محذورين : إثبات فعل بلا فاعل, وهو غير موجود , وجر بحرف جر مقدر , وهو نادر))[٨٦٢] .

والذين قالوا بفعلية (حاشا) احتجوا بأمور منها أنَّها تتصرف , والتصرف من سمات الأفعال كقول الشاعر :

ولا أرَى فاعِـلاً في النــَاسِ يُشبِهُهُ ولا أُحــاشِي من الأقْـوَامِ من أحَدِ[٨٦٣]

وكذلك لو كانت حاشا حرف جر لما دخل على حرف جر آخر[٨٦٤] كما في قوله تعالى : **چڈ ڈ چ**[٨٦٥] , ودخول الحذف , والحذف إنَّما يكون في الفعل لا الحرف[٨٦٦].

غير أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيديّ لم يخص (حاشا) بالاسمية ولا بالفعلية , ولا بالحرفية . بل قال : (وحاشا : كلمة استثناء)[٨٦٧] فالخليل هنا لم يقطع الأمر في مسألة حاشا, وقوله (كلمة) توحي لي بأنَّه أراد الاسم والفعل والحرف ؛ لأنَّ الكلمة تشتمل على هذه الأقسام الثلاثة , والخليل كان أقرب إلى الصواب وإلى روح اللغة ؛ لأنَّه وجد أنَّ حاشا وردت اسما وفعلا وحرفا عن طريق السماع من شعر , وقراءات قرآنية , وكلام للعرب . وأرى أنَّ أصوب الآراء وأقربها إلى اللغة , وإلى المنهج الوصفي الحديث هو قول الخليل

---

(٨٥٩) ينظر : المحصول : ١ / ٥٠١ .

(٨٦٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٣ .

(٨٦١) المصدر نفسه : ٦٣/٢.

(٨٦٢) شرح الكافية للرضي : ٢ / ١٢٣ .

(٨٦٣) البيت للنابغة في ديوانه :٢٠ , وينظر : علل النحو : ٣٩٣, والإنصاف : ٢٨٠/١.

(٨٦٤) ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٨٠ , التبيين : ٤١٣ .

(٨٦٥) سورة يوسف : من الآية ٣١

(٨٦٦) ينظر : الإنصاف : ٢٨٠/١.

(٨٦٧) العين / الخليل: ٣/ ٢٦٢ , ماده حوش .

في هذه المسألة ؛ لكثرة الأدلة على ذلك وقد ذكرت بعض هذه الأدلة عند عرض الآراء في (حاشا).

ويتضح من طريق عرض الآراء أن الخلاف في (حاشا) خلاف بين النحاة لا بين المدرستين – البصرية والكوفية – أي بين النحاة سواء أ بصريين كانوا أم كوفيين.

التنازع في العمل

التنازع هو أنْ يتقدم في اللفظ عاملان فأكثر , من فعل متصرف , أو شبهه , مذكوران في اللفظ , اتفقا في العمل أو اختلفا فيه على معمول واحد مطلوب لكل واحد منها من حيث كونه , مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا , نحو لقيني وأكرمني زيد , أو لقيت وأكرمت زيدا , أو ضربني وأكرمت زيدا[٨٦٨] .

وعليه فقد وقع خلاف بين النحاة حول أيهما أولى بالعمل في ذلك الاسم , وهو ما يوضحه لنا قول بن إياز : ((اعلم أنّ البصري يذهب إلى أنَّ الأولى بالإسناد إلى الظاهر الثاني))[٨٦٩] . وقد ساق ابن إياز عددا من الحجج للبصريين على ذلك هي:-

الأول : أنَّ الفعلين إذا توجها إلى مفعول بجهة المفعولية , وأُعمل الأول , قَبُحَ الحذف مع الثاني كقولك : (لقيت وأكرمتُهُ زيدا) ولو قلت (وأكرمت) لَقَبُحَ .

الثاني : أنَّ الفعلين إذا اجتمعا على شيء واحد , فالمغلب هو الأخير بدليل قولهم: (علمتُ لزيدٌ منطلقٌ) ألا ترى إلى تعليق اللاّم بـ(علمت) , مع أنَّها حرف , وهو فِعل .

الثالث : أنَّ في إعمال الأول فصلا بينه وبين معموله بالثاني , والحمل على عدمه أولى.

الرابع : أنَّ القرب له أثر شديد في هذه الصناعة .

وفضلا على ما أورده ابن إياز من حجج للبصريين فقد جاء عن بعض النحويين إنَّ إعمال الثاني هو الأكثر, وإعمال الأول قليل[٨٧٠], وكذلك أنَّ أغلب ما ورد في القرآن الكريم , وهو أفصح الكلام اعمال الثاني لا الأول[٨٧١].

---

(٨٦٨) ينظر : شرح الحدود النحوية : ٢٠٣ . , والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية / ابن الخباز : ١ / ٣٢١ , والتصريح : ١ / ٣١٥ , والمحصول : ٢ / ٨٠١ .

(٨٦٩) المحصول : ٢ / ٨٠٤ .

(٨٧٠) ينظر : شرح المرادي : ٢ / ٦٥ , ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٦٧ .

(٨٧١) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم / عبد الخالق عضيمة : ٤٩/٩.

وضرب ابن إياز أمثلة على إعمال الثاني استقاها من القرآن الكريم : چ □ □ □ □ چ[٨٧٢] فهنا الناصب هو الثاني وهو (أَفرغ)[٨٧٣] . وهناك شواهد قرآنية وشعرية أخرى كثيرة منها :

قول الله تعالى : چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ چ[٨٧٤] فلو أعمل الأول لقال : قُلِ اللّه يفتيكم فيها في الكلالة , وكذلك قوله تعالى : چ ں ڻ ڻ چ[٨٧٥] ولو اعمل الاول لقيل : هاؤم اقرءوه كتابيه , ومن الشواهد كذلك قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) :((**إنَّ الله لَعَنَ أو غَضِبَ على سبْطٍ من بَنِي إسرائِيلَ فَمَسَخهمْ**))[٨٧٦] , وهنا أعمل الثاني , ولو أعمل الأول لقيل : إنَّ الله لعن أو غضب عليهم سبطا , ومن الشعر قول امرئ القيس[٨٧٧] :

كأنَّ أبــاناً في أفــانِينِ وَدْقِــه كبيرُ أُنــاسٍ في بجــادٍ مُــزمَّلِ

ومــن ذهــب هــذا المــذهب الزجــاجي[٨٧٨] ، والفارســي[٨٧٩]،والزمخشــري[٨٨٠]،والأنبــاري[٨٨١]،والعكبــري[٨٨٢] ، والشــلوبين[٨٨٣]وابــن عصــفور[٨٨٤] ، ورَجَّــحَ ابــن مضــاء القرطبــي هــذا المــذهب ، مُعلــلاً إيــاه بأنــه أســهل من مذهب الكوفيين[٨٨٥] .

---

(٨٧٢) سورة الكهف :من الآية ٩٦ .

(٨٧٣) ينظر : المحصول : ٢ / ٨٠٤ – ٨٠٥ .

(٨٧٤) سورة النساء : من الآية ١٧٦.

(٨٧٥) سورة الحاقة :من الآية ١٩.

(٨٧٦) ينظر : صحيح البخاري : ٢/٥٥٦, كتاب الحج باب ذات عرق .

(٨٧٧) ينظر : ديوان امرئ القيس : ١٧٩, والخصائص : ١/١٩٢.

(٨٧٨) ينظر :الجمل للزجاجي : ١٢٣ .

(٨٧٩)ينظر :الإيضاح العضدي : ١٠٣ .

(٨٨٠) ينظر :شرح المفصل ابن يعيش : ١/ ٢٠٥ .

(٨٨١) ينظر :الإنصاف : ١/٨٣-٩٦ .

(٨٨٢) ينظر : ١٦١ .

(٨٨٣) ينظر :التوطئة: ٢٧٦ .

(٨٨٤) ينظر :شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٦١٣- ٦١٥ .

(٨٨٥) ينظر: الردّ عل النحاة : ١٠١ ، ١٠٢ .

أما فيما يخص رأي الكوفيين فقد ذكره ابن إياز مع ما احتجوا به فقال : ((والكوفي يذهب إلى أنَّ الأول أولى))[٨٨٦] .

أما ما احتجوا به فهو[٨٨٧] :

١ – إنَّ ابتداءك به دليل على الاهتمام , فإذا أُعمل غيره وقع الاعراض عنه , وذلك تدافُعٌ.

٢ – إنَّ وقوعه أولا أقوى منه إذا تأخر ؛ ولذلك يجوز دخول اللام على معموله في تلك الحالة .

وقد اعترض ابن إياز على هذا الاحتجاج قائلاً :

((وعندي فيه نظر ؛ وذلك أنَّ الفعلين مقدمان على المعمول , وإنَّما يتوجَّهُ هذا أنْ لو كان أحدهما مقدَّمًا على المعمول , والآخر مُؤخَّرًا عنه))[٨٨٨] .

الثالث : إنَّ في إعمال الثاني إضماراً قبل الذكر , وفي إعمال الأول إضمار بعد الذكر وهو أولى[٨٨٩].

ولم يذكر ابن إياز الشواهد التي استدل بها الكوفيون ومن هذه الشواهد , قول امرئ القيس[٨٩٠] :

فلو أنَّ ما أسْعَى لِأدْنَى مَعِـيشَةٍ كَفَانِي , ولم أَطْلُبْ قَلِيلٌ من المالِ

وهذا القول استدل به الكوفيون على اختيار إعمال الأول ، ولم يَفُتْ المبرِّد أنْ سبب إعمال الأوّل في هذا البيت هو مراعاة للمعنى[٨٩١]؛ لأنَّه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً، وذلك من وجهين: أحدهما أنّهُ لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليل ولم أطلب قليلاً من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنّهُ يخبر تارة بأنَّ سعيَهُ

---

(٨٨٦) المحصول : ٢ / ٨٠٥ , وينظر : معاني القرآن للفراء : ١٦٠/٢ , ومجالس ثعلب :١٦٤/١ , والجمل للزجاجي : ١١١ , وشرح التسهيل : ١٦٧/٢.

(٨٨٧) ينظر : المحصول : ٢ / ٨٠٥ .

(٨٨٨)المحصول: ٢ / ٨٠٥ .

(٨٨٩) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٨٠٥ .

(٨٩٠) الديوان : ٣٩ . كتاب سيبويه : ١ / ٧٩ , المقتضب : ٤ / ٧٦ .

(٨٩١) ينظر: المقتضب: ٧٦/٤ , والإنصاف: ٩٣/١.

ليس لأدنى معيشة، وتارةً بأنَّهُ يطلب القليل وذلك متناقض والثاني أنَّهُ قال في البيت الذي بعده:

ولكنما أسعى لمجدٍ مُؤثّلٍ وقد يدركُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

أما الشاهد الثاني فهو قول الشاعر[٨٩٢] :

وقد نَغْنَى بِهَــا ونَرَى عُصُــــوراً بِهَا يَقْـــــتَدْنَنا الخُرُدَ الخِـــدَالاَ

ولو أراد إعمال الثاني لقال: بها يقتادنا الخرد الخدال .

يقول أبو البركات الأنباري : ((إنَّما أعمل الأول , مراعاة لحركة الروي , فإنَّ القصيدة منصوبة وإعمال الأول جائز , فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية , ولا خلاف في الجواز, وإنَّما الخلاف في الأولى))[٨٩٣] .

وذكر ابن إياز أنَّ الكوفيين يذهبون إلى إعمال الأول منهما وهذا ظاهر كلام الفراء[٨٩٤] ومذهب ثعلب[٨٩٥] , ونقل عن الكسائي أنَّه يجيز إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول فيقال : (يَحُسن ويسيءُ ابناك)[٨٩٦] . ويبدو أنَّ أكثر النحاة خالفوا الكسائي في رأيه هذا ؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعل[٨٩٧] .

أما إذا استوى الفعلان في طلب الفاعلية , نحو قام وقعد زيدٌ , فهذه المسالة قد نقل فيها عن الفراء أنَّه يجعل العامل في (زيد) الفعلين , وهذا نقله أبو سعيد السِّيرافِي إذ قال : ((وقد زعم الفراء انَّا إذا قلنا : (قام وقعد زيد) فالعامل في (زيد) الفعلان جميعاً))[٨٩٨] , وفي الحقيقة أنَّ ما نسب إلى الفراء هنا ونقل عنه لم اقف عليه في كتبه المتوافرة ؛ إلا أنَّ أبا بكر الأنباري يذكر نصا عن الفراء يتبين لنا عن طريقه صحة ما نسب إليه , إذ قال : ((قال الفراء : إنَّما منعهم من حمل الفعل على الثاني إذا كَنُوا ؛ لأن الفعلين رُبَّما ارتفع

---

(٨٩٢) البيت للمرار الأسدي في كتاب سيبويه : ١/ ٧٨, وفي الإنصاف لم ينسبه إلى أحد :٩٣/١.

(٨٩٣) الإنصاف : ١ / ٩٣ .

(٨٩٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٦٠ .

(٨٩٥) ينظر / مجالس ثعلب : ١ / ١٦٤ .

(٨٩٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٢١١ , وارتشاف الضرب : ٣ / ٩١ , همع الهوامع : ٢ / ١٠٩.

(٨٩٧) ينظر : أوضح المسالك : ٢ / ١٦٩ , وشرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٥ , والمقاصد الشافية : ١ / ١٩٤ .

(٨٩٨) شرح الكتاب للسِّيرافي : ١ / ٣٦٣ .

بهما جميعاً الظاهر , ولا يجوز أن يرتفع بهما المَكْنِيُّ, ألا ترى أنَّك تقول : أقْبَلَ وأدْبَرَ عبدُ الله , ولا يجوز أنْ تقول : أقْبَلَ وأدْبَرتْ , ولا أقْبَلَ وأدْبر أنت))[٨٩٩] .

ويبدو أنَّ الفراء إنَّما وجه العاملين إلى الاسم الظاهر بناء على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني[٩٠٠] .

وقد ردَّ السِّيرافِي على ما ذهب اليه الفراء قائلا : ((وهذا غير جائز ؛ لأنَّهما لو كانا عاملين في (زيد) جاز أنْ يُبدل من أحدهما ما يوجب نصب (زيد) فتقول : (ضربت أو ضربني زيدٌ) فيكونان جميعاً عاملين في (زيد) وهذا فاسدٌ))[٩٠١] .

ويبدو لي أنَّ ردّ السِّيرافي ومن تابعه فيه نظر , إذ إنَّ الفراء عندما أعمل الفعلين في الظاهر بعدهما , إنَّما أعملهما ؛ لأنَّهما طلبا مرفوعاً في آن واحد , يدل على هذا وجود حرف العطف (الواو) بين الفعلين الذي معناه الجمع والتشريك , فالفراء أعملهما في اللفظ والمعنى . وقد عبر عنه ابن مالك بأنَّه غير مستبعد[٩٠٢] .

وقد لقي رأي الفراء قبولاً لدى المحدثين ؛ لأنَّه يعد تحرراً من قواعد اللغة , وجعلوه منطلقاً لإلغاء باب التنازع[٩٠٣] .

وقد أبدى الدكتور ابراهيم السامرائي اعجابه به ورأى ما ذهب إليه لمحاً للحقيقة ورد الأمور إلى نصابها[٩٠٤] .

وذكر الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنَّه يجوز أنْ يكون في الجملة فاعل لفعلين ؛ لأنَّ هذا هو سبيل المعنى وهذه هي طبيعته[٩٠٥] .

ويبقى هناك رأي جدير بالاهتمام , وهو اختيار إعمال أحد الفعلين على السواء دون ترجيح أحدهما على الآخر , وهذا ما ذهب اليه السِّيرافي[٩٠٦] , وذهب اليه ابن إياز أيضا إذْ قال في نهاية حديثه عن هذه المسالة : ((وللناظر في ذلك الترجيح))[٩٠٧].

---

(٨٩٩) المذكر والمؤنث /لأبي بكر الأنباري : ٢ / ١٨٩, وآراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي : ٢١٤.

(٩٠٠) ينظر : الموفي في النحو الكوفي : ٢٣ ، الهامش (٥) .

(٩٠١) شرح الكتاب للسِّيرافي : ١ / ٣٦٣ .

(٩٠٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٦٦ .

(٩٠٣) ينظر : قضايا نحوية / مهدي المخزومي : ١٧١ .

(٩٠٤) ينظر : النحو العربي نقد وبناء : ٩٦ .

(٩٠٥) ينظر : نحو التسيير / عبد الستار الجواري : ٣١ .

وبين كل هذه الآراء يبقى الرأي الذي عالجها من جهة المعنى , وهو ما أميل إليه , وقد قال به الدكتور فاضل السامرائي , اذ جاء في (معاني النحو) ((إنَّنا لا نعتقد أنْ تعبيراً ها هنا أولى من تعبير , وإنَّما هو بحسب القصد, والمعنى, والراجح فيما نرى أنَّه ينبغي أنْ ينظر إلى هذا الاسلوب في ضوء قاعدتين:

١ – ما أعلنه في الاسم الظاهر أهم عندك مما اعلنه في ضميره ؛ لأنَّ الاسم الظاهر أقوى من الضمير .

٢ – ما ذكرته وصدقت به أهم ما حذفته .

وإيضاح ذلك أنَّك تقول : (أغضبت وأهنت سعيدا) و (أغضبت وأهنته سعيدا) والفرق بينهما أنَّ الاهتمام في التعبير الأول بالإهانة , ولذا جعلت لها الاسم الظاهر وحذفت مفعول الأول , وأما في قولك : (أغضبت وأهنته سعيداً) , فإنَّ الاهتمام فيه بالإغضاب ؛ لأنَّك أعملته في الاسم الظاهر , وأما الاهانة فقد أعلنت في ضميره والاسم الظاهر أقوى من الضمير))[٩٠٨] فاختلاف المعنى يحدد التعبير , وهل التعبير مجردٌ عن المعنى؟

حكم (أي) الموصولة بين الإعراب والبناء

تكون أي استفهامية ,وشرطية , وصفة , وموصولة , وهي ملازمة للإضافة في كل أحوالها التي ذكرناها, فإنْ كانت موصولة أُضيفت إلى المعرفة , وإنْ كانت صفة أُضيفت إلى النكرة والمعرفة , وقد يُنوى المضاف إليه نحو (أمررت بأيّ هو أفضل), وهي معربة بخلاف سائر الأسماء الموصولة الأخرى , وتبنى في حالة واحدة, , وذلك إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها نحو (احترم أيُّهم اكبر)[٩٠٩], وقد اختلف النحاة في هذه الحالة الأخيرة.

---

(٩٠٦) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي : ٣ / ٧٨ .

(٩٠٧) المحصول : ٢ / ٨٠٥ .

(٩٠٨) معاني النحو : ٢ / ٥٦٩ – ٥٧٠ .

(٩٠٩) ينظر : معاني النحو : ١ / ١٢٩ .

وقد أشار ابن إياز إلى هذا الخلاف عند شرحه لقول ابن معط :((وهذه الموصولات كلها مبنية إلا (أيًّا) فإنَّها معربة , إلا إذا حذف من صلتها شيء , فإنَّها تُبنى كقوله تعالى : ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ[٩١٠]))[٩١١].

وبيّن ابن إياز أنَّ أكثر العرب يبنيها على الضم , وهو اختيار سيبويه , وقد علّل ذلك , بأنَّ قياسها البناء , وإعرابها مخالف له , فلما نَقُصَ من صلتها التي هي موضحة , ومبنية لها , رجعت إلى ما عليه أخواتها , وبنيت على الضم تشبيها بـ(قبلُ) و (بعدُ)[٩١٢] .

وقال بعد ذلك : ((والكوفيين يُعرِبُونها , وقرأ هارون ،ومُعاذٌ ,ويعقوب : (أيَّهُم)، بالنصب ، وبذلك احتجوا))[٩١٣] .

وقد اعترض ابن إياز على ابن معط الذي ذهب مذهب سيبويه بأنَّه لم يذكر الشرط الآخر , وهو أنْ تكون (أيّ) مضافة , فيرى أنَّ قولك (لأضْرِبنَّ أيًّا أفْضَلُ) لم يجز البناء بخلاف قولك : (لأضربنَّ أيُّهُم أفضلُ) نص عليه الوراق[٩١٤], وذلك لئلاّ يجتمع عليها تغييران : تغيير البناء ، وتغيير الحذف , بخلاف ما إذا كانت مضافة وبنيت فإنَّ تغييرها واحد[٩١٥].

ويبدو أنَّ ابن إياز كان أكثر دقة في نسبة الآراء من غيره في هذه المسألة ؛ لأنَّه جعل البناء اختيار سيبويه فقط , ولم يجعله لعامّة البصريين كما فعل الأنباري[٩١٦], والزَبيديّ[٩١٧].

فالخليل يقول بإعرابها , فقد جاء على لسان سيبويه عندما سأل الخليل عن القول : (اضربْ أيُّهم أفضلُ) , فقال الخليل : ((القياس عندي النصب , كما تقول (اضرب الذي أفضلُ) ؛ لأنَّ (أيًّا) في غير الجزاء والاستفهام , بمنزلة الذي))[٩١٨].

---

(٩١٠) سورة مريم :٦٩.

(٩١١)الفصول الخمسون :٢٣٢ وينظر : المحصول ٢ / ٨٤٧.

(٩١٢) ينظر: المحصول : ٢ / ٨٤٨ .

(٩١٣) المصدر نفسه : ٢ / ٨٤٩ .

(٩١٤) ينظر : علل النحو : ٥٧٥ .

(٩١٥) ينظر: المحصول : ٢ / ٨٤٨ – ٨٤٩ .

(٩١٦) ينظر: الإنصاف : ٢ / ٧.٩ .

(٩١٧) ينظر: ائتلاف النصرة : ١٢٨ .

(٩١٨) كتاب سيبويه : ٢ / ٣٩٨ .

وزعم يونس ((أنَّ "اضرب أيُّهم أفضل" بمنزلة قولك (اشهد أنَّه لعبد الله) , واضرب معلقة يعني أنَّها لا تعمل شيئا))[٩١٩] .

واختار ابن السَّرَّاج مذهب الخليل إذ جاء في أصوله ((وانا أستبعد بناء (أيّ) مضافة, وكانت مفردة أحق بالبناء , ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية))[٩٢٠].

وردَّ سيبويه قول الخليل قائلا ((وتفسير الخليل ... بعيد ؛ إنَّما يجوز في شعر أو في اضطرار , ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أنّ تقول : (اضرب الفاسقُ الخبيثُ) تريد الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ))[٩٢١].

وردَّ سيبويه أيضا قول يونس : ((إذ قال : وأما قول يونس فلا يشبه أشهدُ إنَّك لمنطلق))[٩٢٢].

وقد ردَّ ابن الوراق في علله قولي يونس والخليل بقوله :((فأما قول يونسُ ضعيف جداً ؛ لما ذكرناه من ضعف إلغاء الأفعال المؤثرة ,وأما قول الخليل فبعيد أيضا , قدر الحركة , وليس الكلام بمنقاد إليها , وإذا ساغ حمل الكلام على ظاهره كان أولى من عدوله إلى خلاف ظاهره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك))[٩٢٣].

وقد وافق ابن الوراق سيبويه في اختياره البناء على الضم : ((والأقوى عندي من هذه الأقوال قول سيبويه))[٩٢٤], وقريب من هذا ما ردّ به السِّيرافي على يونس والخليل , وذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه[٩٢٥].

وعلى العكس من هذا نجد هناك بعض النحاة قد غلط سيبويه فيما ذهب إليه , فقد نقل عن الزّجَاج أنَّه قال: ((ما يبين لي أنَّ سيبويه غَلِط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما , قال : وقد علمنا سيبويه أنَّه أعرب "أيّا" وهي مُنفْرِدَة لأنها تضاف فكيف يبنيها

---

(٩١٩) الأصول: ٢ / ٣٢٤ , وينظر كتاب سيبويه :٢/٤٠٠.

(٩٢٠) الأصول: ٢ / ٣٢٥ .

(٩٢١) كتاب سيبويه : ٢ / ٤٠١ .

(٩٢٢) المصدر نفسه : ٢ / ٤٠١ .

(٩٢٣) علل النحو : ٥٧٥ .

(٩٢٤)المصدر نفسه : ٥٧٤ .

(٩٢٥) ينظر : شرح الكتاب للسِّيرافِي : ٣ / ١٦٦

وهي مضافة؟))[٩٢٦], وقال النحاس : ((ما علمت أنَّ أحدًا من النحويين إلا وقد خطّأ سيبويه في هذا))[٩٢٧].

والفرّاء يرى أنَّ (أيّ) إذا وقع الفعل عليها ولم يذكر العائد بعدها , وجب نصبها على المفعولية , وأما إذا كان الفعل الواقع قبلها من أفعال التعليق فجاز الرفع للابتداء, ويبدو أنّ هذا هو مذهب الكوفيين[٩٢٨], وقد امتدح سيبويه رواية النصب فقال: ((وحدثنا هارون أنَّ ناساً وهم الكوفيون يقرؤونها (ثم لنَنْزَعن أيَّهم) وهي لغة جيدة نصبوها كما جرّوها حين قالوا : أمرر على أيِّهم أفضل))[٩٢٩].

وأكبر الظن أنَّ ابن إياز قد رجّح رأي سيبويه في هذه المسألة , فقد ذكر رأيه ومضى يسوق الأدلة على إثباته على العكس من الآراء الأخرى , فبعضها لم يذكرها , وبعضها ذكرها بصورة مختصرة جداً .

ويبدو لي أنَّ المسألة تصلح لأنْ تعد خلافا بين البصريين أنفسهم لا بين البصريين والكوفيين , كما فعل أبو البركات الأنباري في الإنصاف , وانتصر فيها لمذهب البصريين بينما اكتفى في كتابه (أسرار العربية) بذكر الخلاف الذي وقع بين شيوخ المدرسة البصرية , وعدَّ ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح[٩٣٠], لأنَّ الخلاف بين البصريين أكثر حدة, وأوسع شهرة , ثم أنَّهم لم يتفقوا على رأي موحد حتى يكون لهم مذهب أمام خصومهم[٩٣١].

إمَّا العاطفة

إنَّ المعطوف عطف النسق هو : تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من أحرف العطف العشرة وهي : (الواو , والفاء , وثم , وحتى , وأو , وإمّا , ولكن ,وبل , وأم, ولا) ، وكل حرف منها له المعنى الخاص به[٩٣٢] .

وقد اختلف النحاة في حرف العطف (إمَّا) هل هو عاطف أو لا ؟ وقد ذكر هذا الخلاف ابن إياز عند تناوله لـ (إمَّا) .

---

(٩٢٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢٤/٣, وينظر : مغني اللبيب : ١ / ٩١ .

(٩٢٧)إعراب القرآن للنحاس : ٢٤/٣

(٩٢٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ١٧ / , ٢ / ١٣٥ .

(٩٢٩) كتاب سيبويه : ٢ / ٣٩٩ , وينظر : شرح الكتاب للسِّيرافي : ٣ / ١٦٧

(٩٣٠) ينظر : أسرار العربية: ٣٨٣ .

(٩٣١) : ينظر : كتاب الإنصاف والخلاف النحوي ما بين البصريين والكوفيين : ١٩٠.

(٩٣٢) المحصول : ٢ / ٨٨٠ –٨٨٣.

فقال : ((و(إمَّا) في كونها عاطفة خلافٌ , فأبو علي , وعبد القاهر منعا ذلك؛ لأنَّها لو كانت حرف عطف , فإمَّا أنْ يقع بالأُولى , أو بالثانية , أو بهما))[٩٣٣].

وبيّن بعد ذلك ضُعْف أنْ يقع بالأُولى بأنَّه لم يتقدم عليها ما تَعطِفُ الاسم الذي بعدها عليه , وضُعَّفَ الثانية , هو أنَّ الواو تلزمها , وحرفان بمعنى واحد لا يجتمعان , والثالث باطل بما بطل الأول[٩٣٤].

وفي ضوء ما تقدم من كلام ابن إياز فإنَّ الخلاف لم يكن يعرف عند النحاة الأوائل , بل أول من خالف النحاة في أنَّها ليست حرف عطف هو أبو علي الفَارسيّ[٩٣٥] , وبعد ذلك تبعه عدد من النحاة[٩٣٦] , وهذا ما أشار إليه عبر القاهر الجرجاني بقوله : ((وقد استمر النحويون على جعل (إمّا) من حروف العطف , ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي ولهذا قال في أول الباب : إنَّ حروف العطف تسعة , وهم يقولون إنَّها عشرة , لعدهم (إمَّا) في جملتها , وذلك سهوٌ ظاهر))[٩٣٧] .

وقد جاء في الإيضاح : ((وليست إمَّا بحرف عطف ؛ لأنَّ حرف العطف لا يخلو من أنْ يعطف مفرداً على مفرد , أو جملة على جملة وانت تقول : ضربت إمَّا زيداً وإمَّا عمراً , فتجدها عارية من هذين القسمين وتقول : وإمَّا عمراً فتدخل عليه الواو , ولا يجتمع حرفان لمعنى))[٩٣٨] .

وجاء عنه في كتاب آخر : ((فأمَّا (إمَّا) فليست من حروف العطف وإنَّما تجيء لمعنى الشك والعاطف هو الواو))[٩٣٩] .

ومن الجدير بالذكر أنَّ النحاة جميعهم متفقون على أنَّ (إمَّا) الأولى ليست بعاطفة ؛ لأنَّه لا يوجد ما يعطف عليه في الجملة قبل (إمَّا) الأولى, قال ابن أبي الربيع في قولهم : قام إمّا زيدٌ وإما عمروٌ ((وأمَّا ((إمَّا)) الاولى فاتفق النحويون على أنَّها ليست بحرف

---

(٩٣٣) المحصول : ٢ / ٨٨٧ .

(٩٣٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٨٨٧ .

(٩٣٥) ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٤٤ , وينظر : المسائل المنثورة : ٤٢ .

(٩٣٦) ينظر : المقتصد : ٢ / ٩٤٥ , والفصول في العربية : ٣٨ , وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٢٢٣ , وشرح التسهيل : ٣ / ٣٤٣ , وشرح الكافية للرضي : ٤ / ٤٠٤ , والمحصول : ٢/ ٨٨٧ .

(٩٣٧) المقتصد : ٢ / ٩٤٥ .

(٩٣٨) الإيضاح العضدي : ٢٢٤ .

(٩٣٩) المسائل المنثورة : ٤٢ .

عطف ؛ لأنَّ زيداً فاعل بـ"قام" , فكيف يكون معطوفا عليه, لأنَّ المسند والمسند إليه لا يَصِحُّ أنْ يكون أحدهما معطوفاً على الآخر))[٩٤٠] , وقد استدل من قال إنَّها ليست بعاطفة بما يأتي :

١– أنَّ القول بأنَّها عاطفة يؤدي إلى اجتماع الأمثال , إذ يجتمع حرفان للعطف , ومعناها واحد[٩٤١] .

٢– أنَّ حرف العطف يكون دائماً بعد المعطوف عليه , و(إمَّا) تأتي بعد العامل مباشرة , وهذا خلاف الأصل[٩٤٢] .

٣– أنَّ حروف العطف عامة تعطف مفرداً على مفرد , وجملة على جملة , وحرف العطف (إمَّا) لا يعطف مفرداً على مفرد , ولا جملة على جملة[٩٤٣] .

٤– إذا عطف بالواو من دون إمَّا كان العطف اثباتاً , وإذا عطف بـ (إمَّا) من دون الواو فالعطف نفياً , والأصل ثبوت ما ثبت , ونفي ما نُفي[٩٤٤] .

وأورد ابن إياز رأياً ثالثاً هو أنْ تكون (إمَّا) حرف عطف مع الثانية , والواو جمعت بينهما ففي قولك : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ) عطفان : عطف حرف على حرف بـ(الواو), وعطف اسم على اسم بـ(إمَّا) والفائدة في تكريرها الافتتاح بالشك[٩٤٥] , ولم يشر ابن إياز إلى صاحب هذا الرأي , وقد نسبه الرضي إلى الأنَّدلسيّ[٩٤٦] .

وقد رَدَّ هذا الرأي ابن إياز بقوله : ((إنَّه يفضي إلى تقديم بعض العاطف , وذلك غير جائز))[٩٤٧] , وكذلك رَدَّه الرضي[٩٤٨] , وابن هشام[٩٤٩] , بأنَّه فيه عطف الحرف على الحرف, وهذا غير موجود في كلام العرب ؛ ولذلك فهو من الغريب . وكذلك اعتراضها

---

(٩٤٠) البسيط : ١ / ٣٣١ .

(٩٤١) ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٢٤ .

(٩٤٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٣ .

(٩٤٣) ينظر : المسائل المنثورة : ٤٣ .

(٩٤٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٤٣ .

(٩٤٥) ينظر : المحصول : ٢ / ٨٨٧ , وشرح الرضي للكافية: ٤/٤٠٥, والجنى الداني : ٥٣٠.

(٩٤٦) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٤ / ٤٠٤ .

(٩٤٧) المحصول : ٢ / ٨٨٧ – ٨٨٨ .

(٩٤٨) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٤ / ٤٠٥ .

(٩٤٩) ينظر : مغني اللبيب : ٨٤ .

بين العامل والمعمول , وكذلك ما ذكره ابن ولاَّد (ت٢٩٨هـ) من جواز حذف (إمَّا) الأولى وهذا جائز بإجماع النحاة[٩٥٠] .

ويبدو مما سبق أنَّ النحاة المتقدمين أمثال الخليل , وسيبويه , والمبرِّد , وحتى ابن السَّرَّاج لم يلتفتوا كثيراً لهذا الحرف ؛ لأنَّهم وجدوا أنَّ معناه كمعنى ((أو)) فقالوا : إنَّه حرف عطف من دون النظر إلى ((إمَّا)) الأولى ودخول العاطف على العاطف , قال المرادي : ((وتأوُّل بعضهم كلام سيبويه بأنَّ (إمَّا) لما كانت صاحبة المعنى ومخرجةَ الواو عن الجمع والتابع يليها , سمّاها عاطفة مجازاً))[٩٥١] .

وهذا الخلاف ليس بين البصريين والكوفيين , بل إنَّه خلاف ظهر في وقت أبي علي الفارسيّ عندما خالف النحاة السابقين له , ومن ثَمَّ فإنَّ كثيراً من النحاة الذين جاؤوا بعد أبي علي الفارسيّ قد تابعوه, ومن ضمنهم ابن إياز , وهذا واضح من طريقة عرضه لهذه المسألة , فقد رَدَّ الرأي القائل بأنّها عاطفة, وكذلك الرأي الذي نسبه الرضي للأندلسي[٩٥٢].

والرأي الراجح هو ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ؛ لأنَّ الواو عاطفة جامعة بين الشيئين تفيد مطلق الجمع و (إمَّا) جاءت لتفيد معنى التخيير أو الشك , أو الإبهام, وهذا الرأي سليم من الاعتراض والقدح , بخلاف المذاهب الأخرى , إذ لم تسلم من الاعتراض .

ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر

الأصل في الأسماء الصرف , ولكن يعرض لبعضها عارض الفرعية من جهتين , أو من جهة واحدة تقوم مقامهما , فتُمنع لأجلها الصرف , ولكن الأعم الأغلب من الأسماء مصروف .

غير أنَّ كثيرا من الأشعار وردت فيها أسماء ممنوعة من الصرف – مع أنَّها في الأصل مصروفة – ولا يوجد ثَمَّة أسباب موجبة لمنع هذا الصرف , وقد اختلف النحاة في توجيه هذه الظاهرة . وقد بَيّنَ ابن إياز هذا الخلاف[٩٥٣] , فنسب جواز منع المنصرف إلى

---

(٩٥٠) ينظر : الانتصار لسيبويه لابن ولاد: ٩٥ .

(٩٥١) الجَنَى الدّاني :٥٢٩ – ٥٣٠ .

(٩٥٢) ينظر : المحصول : ٨٨٧/٢.

(٩٥٣) ينظر : المصدر نفسه : ١١٢١/٢.

الكوفيين [٩٥٤], والأخفَش[٩٥٥], وأبي علي الفَارسيّ[٩٥٦], وابن برهان (ت٤٥٦هـ)[٩٥٧], وأبي البركات الأنباريّ[٩٥٨], وأورد أبياتا تؤيد ما ذهبوا إليه منها[٩٥٩] :

قول العباس بن مرداس السلمي[٩٦٠] :

وَمـا كَـانَ حِصـنٌ ولا حَـــابِـسٌ يَفُوقَـانِ مِـــــردَاسَ فـي مَجْـمَـعِ

فترك صرف (مِرداس) وهو منصرف .

وقول دوسر بن دهبل القريعيّ[٩٦١] :

وقَائـِلـــــةٍ مَا بـالُ دَوسَـرَ بَعـدَنَا صَحَـا قَلـبُهُ عَن آلِ لَيْـلَى وعن هِندِ

فلم يصرف(دوسر) وهو منصرف .

وقول ذي الإصبع العدوانيّ[٩٦٢] :

وَمِـــــمَّـــنَ وَلـــدُوا عَـــــامِـــرُ ذُو الطُّـــــولِ وُذُو الـــــعَـــرضِ

فلم يصرف (عامر) وهو منصرف .

وقد رجّح كثير من المتأخرين هذا المذهب , منهم : ابن خروف[٩٦٣], والعكبري[٩٦٤] , وابن يعيش[٩٦٥], وابن عصفور[٩٦٦] , وابن مالك[٩٦٧], والرضيّ[٩٦٨], وأبو حيان[٩٦٩] , وابن الناظم[٩٧٠] , وابن هشام الأنصاريّ[٩٧١], وغيرهم[٩٧٢].

---

(٩٥٤) ينظر : الأصول: ٤٣٧/٣, وشرح الكتاب للسيرافي : ١٠٤/٢, وضرورة الشعر: ٤٣-٤٨. وشرح اللمع لابن برهان : ٤٧٦/٢, والنكت: ١٣٦/٢-١٣٧, وضرائر الشعر : ١٠١-١٠٥.

(٩٥٥) ينظر : ما يحتمل الشعر من ضرورة : ٤٦, والإنصاف : ٤٩٣/٢.

(٩٥٦) ينظر : المسائل البغداديات: ٤٥٠, والإنصاف : ٤٩٣/٢.

(٩٥٧) ينظر : شرح اللمع لابن برهان : ٤٧٧/٢.

(٩٥٨) ينظر : الإنصاف : ٤٩٥/٢.

(٩٥٩) ينظر : المحصول : ١١٢١/٢-١١٢٢.

(٩٦٠) ينظر : ديوان العباس : ٨٣, والأصول: ٤٣٧/٣, والإنصاف : ٤٩٩/٢.

(٩٦١) ينظر : الأصمعيات : ١٥٠, ومجالس ثعلب : ١٧٦, والإنصاف : ٥٠٠/٢.

(٩٦٢) ينظر : الأصول: ٤٣٨/٣, والأغاني / أبو فرج الاصفهاني: ٩٠/٣, والحلل في اصلاح الخلل /لأبي محمد البطليوس: ٣٣٥ , والإنصاف /٥٠١/٢.

(٩٦٣) ينظر : شرح الجمل لابن خروف : ٦٤٢/٣.

(٩٦٤) ينظر : اللباب: ٥٢٤/١.

(٩٦٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦٨/١-٦٩.

(٩٦٦) ينظر : ضرائر الشعر /ابن عصفور : ١٠٤-١٠٥.

واعتمد أصحاب هذا المذهب في إجازة منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر على السماع ,والقياس .

أما السماع , فقد ورد في الشعر أبيات كثيرة جداً تجيز منع صرف المنصرف , وقد ذكر ابن إياز عددًا منها , أما القياس فلم يذكره ابن إياز كدليل لهذا المذهب ,ولكن ذكره أبو البركات الأنباريّ على لسان الكوفيين في سياق احتجاجهم, وهو ((فإذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله[٩٧٣] :

فَبَيْنَاهُ يَشْــرِي رَحلهُ قـــالَ قـائلٌ لِمَنْ جَـــملٌ رِخـوُ الجنْب نَجـــيبُ.

فَلَأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى ؛ وهذا لأنَّ الواو من (هو) متحركة والتنوين ساكن , ولا خلاف أنَّ حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك))[٩٧٤] , ولم يسبق ابن الأنباريّ أحدٌ إلى ذكر مثل هذه القاعدة , ما يدل على أنها من قوله هو ومن صياغته[٩٧٥] , ثم إنَّ التنوين زائد وقد يحذف في الوقف , والواو غير زائد ولا يجوز حذفها في الوقف[٩٧٦], ومن أدلة المجيزين أيضا أنَّه إذا جاز صرف ما لا ينصرف اتفاقاً , وهو خلاف القياس, جاز العكس أيضا , إذ لا فرق بينهما[٩٧٧]

---

(٩٦٧) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٥٠٩/٣-١٥١١, وشرح التسهيل :٢/ ٢٢٤.

(٩٦٨) ينظر شرح الكافية للرضي: ١٠٧/١.

(٩٦٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٤٨/١.

(٩٧٠) ينظر: شرح الالفية لابن الناظم : ٢٥٩-٢٦٠.

(٩٧١) ينظر: أوضح المسالك : ١٣٧/٤.

(٩٧٢) ينظر : ائتلاف النصرة : ٥٩, وشرح التصريح : ٢٢٨/٢, وشرح الأشموني : ٢٧٥/٣-٢٧٦, وهمع الهوامع : ١٢٠/١-١٢١.

(٩٧٣) ينظر : البيت للمخلب الهلالي في الأصول: ٤٣٩/٣, وشرح أبيات سيبويه : ٥١٢/١, والخصائص : ٦٩/١, وشرح شواهد الإيضاح : ٢٨٤, والإنصاف : ٥١٢/٢.

(٩٧٤) الإنصاف: ٥١٣/٢. وينظر : الأصول: ٤٣٩/٣.

(٩٧٥) ينظر: قواعد التوجية في النحو العربي / رسالة دكتوراه /الطالب عبد الله أنور أحمد الخولي : ٢٧٣/٢.

(٩٧٦) ينظر : الأصول: ٤٣٩/٣, والإنصاف : ٥١٣/٢.

(٩٧٧) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٥٤٦/٢.

ثم ذكر ابن إياز بعد ذلك من رفض منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر ,وهم البصريون, إذ قال : ((ومنعه البصريون ؛ لكونه خروجاً من الأصل إلى الفرع , والواجب أنْ يكون الأمر بعكسه))[٩٧٨] .

وهذا هو مذهب أكثر البصريين , فسيبويه يقول : ((اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف , يشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنَّها أسماء كما أنَّها أسماء))[٩٧٩] .

ويتضح من قول سيبويه هذا أنَّه أجاز فقط صرف ما لا ينصرف في الشعر , ولم يجز منع صرف المنصرف , ويؤيد هذا ويقويه أنّه قد ذكر الأبيات التي تختص بصرف ما لا ينصرف , ولم يذكر التي جاءت فيها منع صرف ما يصرف ,غير أنَّ أحد الباحثين يرى أنَّ سيبويه قد أجاز صرف ما ينصرف أيضا[٩٨٠].

وقد نحا أبو العباس المبرِّد منحى سيبويه في عدم جواز منع صرف المنصرف , ورمى المبرِّد ترك صرف المنصرف باللّحن , فيقول : ((وإنْ اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجز له ذلك ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجِّوز اللَّحن))[٩٨١] , وقد تابع ابن السرَّاج المبرِّد في هذه المسألة[٩٨٢] .

ومما تعلق به أصحاب هذا المذهب أنَّ في إجازة ذلك في الشعر لبسًا ؛ إذ يلتبس المنصرف بغير المنصرف , والمفروض بالقواعد أنْ تكون ضابطة مانعة, وبإجازة مثل هذا سينتفي عن القواعد الضبط , والمنع, وتكون مدعاة للإلباس[٩٨٣].

وقد ردَّ البصريون الذين منعوا ترك صرف المنصرف ما احتج به الكوفيون وغيرهم من أنَّ الشعر بعض روايته غير صحيحة , وبعضه الآخر تأوله على غير وجه[٩٨٤].

وأعتقد أنَّ النحاة لو نظروا إلى مصادر الاستشهاد نظرة موضوعية , ولو طبقوا الأصول التي حددوها للاستشهاد , لما كثرت هذه الضرورات تلك الكثرة التي تجعل جزءا

---

(٩٧٨) المحصول : ٢/ ١١٢٣.

(٩٧٩) كتاب سيبويه : ١/ ٢٦.

(٩٨٠) ينظر : دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء : ٣٤٢.

(٩٨١) المقتضب : ٣٥٤/٣.

(٩٨٢) ينظر: الأصول: ٤٣٧/٣.

(٩٨٣) ينظر: الإنصاف : ٥١٤/٢.

(٩٨٤) ينظر :الانصاف : ٥١٢/٢-٥١٤.

كبيرا من اللغة خاضعا لضغوط الوزن , واضطرار القوافي , فالخليل بن أحمد الفراهيدي يقول : ((الشعراء أمراء الكلام يُصرفونه أنّى شاءوا , ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ,ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومد المقصور, وقصر الممدود, والجمع بين لغاته , والتفريق بين صفاته ... ويصوّرون الباطل في صورة الحقّ , والحقّ في صورة الباطل))[٩٨٥].

ولو جئنا إلى موقف ابن إياز من المذهبين , لوجدناه قد ركن إلى الرأي الكوفي وما يؤيد هذا أنَّه ذكر الرأي الكوفي قبل الرأي البصري , وبَيِّنَ حججهم من السماع , وبعد ذلك ذكر أنَّ السبب الأول في ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر هي العلمية دون غيرها , ويعلل ذلك أنَّ أكثر الأبيات المستشهد بها وجدت فيها الأسماء التي منعت الصرف أعلاما[٩٨٦], وذكر أنَّ للعلمية من القوة ما ليس لغيرها فقد جاء في كتابه قواعد المطارحة :((إنَّ العلمية سبب قوي أَوَلا ترى أنَّ أَذْرَبِيجان فيه خمسة أسباب : التركيب , والعلمية , والألف والنون , والعجمة , والتأنيث , فإذا نُكّر انصرف وإنْ بَقِيَت فيه أربعةٌ ؛ وعلته أنَّ للعلمية فضلا على غيرها))[٩٨٧].

وهذا أيضا دليل على أنَّه قد أجاز منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر ؛ لأنَّه جعل العلمية سببًا من أسباب المنع , وإنْ كانت وحدها لا تمنع الصرف .

وعند النظر إلى أدلة الفريقين , يظهر أنَّ الراجح فيها مذهب الكوفيين , وهو جواز ترك صرف الاسم المصروف عند الضرورة ؛ لأنَّ مذهبهم يعتمد على السماع, إذْ جاءت شواهد كثيرة ووافرة تدعم مذهبهم , وقد خرجت هذه الشواهد ؛ لكثرتها عن حكم الندرة والشذوذ.

أما ما قيل من أنَّ إجازة هذه المسألة تؤدي إلى أنْ يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف , فهو مردود بإجازتهم صرف ما لا ينصرف , فإنَّه الآخر يُوقع في هذا اللبس , ومع ذلك فقد أُجيز[٩٨٨].

فكما جاز صرف ما لا ينصرف في غير الضرورة , فالأولى جواز ترك صرف الاسم المصروف للضرورة.

---

(٩٨٥) منهاج البلغاء وسراج الأُدباء , ابو الحسن حازم القرطاجني: ١٤٣, وينظر : الصاحبي / أحمد بن فارس : ٢٧٥, والمزهر في علوم اللغة / السيوطي: ٤٧١/٢.

(٩٨٦) ينظر : المحصول : ١١٢٣/٢.

(٩٨٧) قواعد المطارحة : ٢٩.

(٩٨٨) ينظر الإنصاف : ٥١٩/٢-٥٢٠

بعد هذا السفر الطويل مع ابن إياز ،وبعد دراسةٍ وتحليلٍ لبعض مسائل الخلاف في كتاب(المحصول في شرح الفصول) , خرج البحث بمجموعة من النتائج نستطيع إيجازها بما يأتي:

١) أظهرت هذه الدراسة أنّ ابن إياز عالم كبير في فنّه، ومن الطراز المتقدم في ضوء تصدره حلقات التدريس في المدرسة المستنصريّة التي كانت بعيدة المنال الاّ على من يُعتد بعلمه وإطّلاعه ثانياً ؛ ولجودة مؤلفاته في مجال اللغة ثالثاً.

٢) وافق ابن إياز كثيرا من الآراء التي تبناها ابن معط , ويخالفه في بعضها تبعا لقوة الدليل .

٣) ولا يعتمد ابن إياز أسلوب السّرد المجرد ، وإنمّا يرجّح وينقض ، ويُعدّل ، ويُصحّح ، متى وجد إلى ذلك سبيلا ، فنلمس من ذلك أننا في حضرة إمام واسع المعرفة والاطلاع ، وحَسَن التحليل.

٤) وافق ابن إياز الكوفيين في ست مسائل منها : تقديم خبر ليس عليها , وحكم الضمير الواقع بعد لولا , وترك صرف المنصرف , وضمير الفصل أو العماد , والعامل في الاسم بعد واو رَبَّ , وعمل كي , ولم يرجح رأياً على آخر في مسألتين هما : التنازع في العمل , وحكم المستثنى إذا توسط بين المستثنى منه وصفته , ووافق البصريين في المسائل الأُخر.

٥) وتبين لي من هذه الدراسة أن الخلاف بين الكوفيين قليل جداً إذا ما ماقارناه بمسائل الخلاف بين البصريين أنفسهم , وَلَعَلَّ السبب الرئيس في ذلك أنّ الكوفيين لم يكن لهم بَعْدَ الكسائي والفراء من العلماء من له القدرة على تطوير نحو الكوفيين ، وهذا أدّى إلى بقاء الحال على ما جاء به الكسائي والفرّاء , على العكس من مذهب البصريين الذين استطاعوا أن يُطَوّروا نحوهم ، وأن يزيدوا عليه كثيرًا من التعليلات ، والتخريجات ، حتى بدا متكاملاً ، وربّما كان السبب في ذلك قِلّة ما وصل إلينا من كتب الكوفيين ، إذ إنّ أكثر آرائهم وصلت إلينا عن طريق كتب البصريين ، ولهذا كانت أكثر الآراء التي نُسِبَتْ إلى الكوفيين تنقصها الدقة والموضوعية في بعض الأحيان .

٦) وممّا توصل إليه البحث من نتائج وجود العديد من الآراء النحوية التي نسبها المتأخرون إلى المتقدمين وأثبت البحث عكسها.

٥) أشارت هذه الدراسة إلى كثير من المصنّفات التي نقل عنها ابن إياز مادته النحوية وأسماء أصحابها ، وأنّ أكثرها مفقود،بل لم تُذكر في أكثر كتب التراجم والكشوف مثل

(شرح الإيضاح للعبدي ،والشرح العوني ،وكتاب الغرة لابن الدهان، و التعاقب لابن جني)، وغيرها .

٦) أثبتت هذه الدراسة أنّ ابن إياز ينحو منحى البصريين في أكثر مواضع الخلاف مع الاحتفاظ بشخصيته المميزة في التحليل ، والاستنباط، وإطلاق الأحكام، والفصل في أوجه الخلاف ، وهذا واضح في ضوء آرائه العلمية,إلا أنَّه قد يأخذ برأي الكوفيين.

٧) يظهر صحة ما ينسبه من أقوالٍ إلى قائليها , لكنه وهم في بعضها , فكانت نسبتها غير دقيقة.

٨) أن الخلاف حول (حاشا) خلاف بين النحاة لا بين المدرستين – البصرية والكوفية – أي بين النحاة سواء كانوا بصريين أم كوفيين , وكذلك توصل البحث الى أنَّ (حاشا) ترد حرفا واسما وفعلا .

٩)أظهرت هذه الدراسة أنَّ ابن إياز قد وهم بنسبة القول إلى أنَّ سيبويه يرى أنَّ العلم أعرف المعارف , وكذلك نسبة القول إلى أنَّ ابن السراج يذهب إلى أنَّ اسم الإشارة أعرف المعارف , بينما هما يذهبان إلى أنَّ الضمير أعرف المعارف .

١٠) كشفت هذه الدراسة عن أنَّ الخلاف حول ضمير الفصل والعماد لا يخص موقعه من الإعراب, إنَّما الخلاف واقع في تسميته فقط , فالبصريون يطلقون عليه فصلا , واذا كان كذلك فليس له محل من الإعراب , والكوفيون يسمونه عمادا , واذا كان كذلك فهو أيضا لا محل له من الإعراب , أي أنَّ العماد عند الكوفيين يقابله مصطلح الفصل عند البصريين هذا كل ما في الأمر , فالخلاف في التسميه لا غير.

١١) أكد البحث أنّ الواو التي تسمى بـ(واو رُبَّ) هي حرف خاص له استعمال ينفرد به , فلا هو حرف عطف , كما يرى البصريون , ولا نائب عن رُبّ , كما يرى الكوفيون .

١٢) وجد البحث أنَّ مسألة الأصل والفرع كان النحويون يعملون بها متى ما كانت تتفق مع قواعدهم , إلا أنَّهم لا يعملون بها إذا كانت لا تتفق , كما جاء في الخلاف في العامل في خبر إنَّ.

١٣) إنَّ مسألة نعم وبئس قد اضطربت فيها الآراء , فقد وهم جُل المتأخرين بنسبة القول باسميتها الى الكوفيين , وما موجود في كتبهم يخالف مانُسب اليهم .

١٤)ظهرت شخصية ابن إياز بارزة أمام ابن معط , فلم يلتزم بالمتن فقط , بل كان محللا , ومعترضا أحيانا , ويقف عند المواطن التي كانت تحتاج إلى وقفة معها .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ (ت٨٠٢هـ) ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابيّ ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م .

- ابن الأنباري في كتابه الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: د. محيي الدين توفيق إبراهيم ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة : علي مزهر الياسري ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٧٩م ٠
- أبو زكريا الفرَّاء ومذهبة في النحو واللغة : الدكتور احمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.
- أبو عثمان المازنيّ ومذاهبه في الصرف والنحو : الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيديّ ، ، بغداد مطبعة سلمان الأعظميّ ، ١٣٨٥هـ . ١٩٦٩م .

- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والنشر، القاهرة ١٩٣٧م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيّان الأندلسي أثير الدين أبو عبد الله محمّد يوسف بن عليّ (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : مصطفى النمّاس ، مطبعة المدنيّ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ . ١٩٨٩م.

- الأُزهية في علم الحروف : الهرويّ عليّ بن محمّد (ت٤١٥هـ) ، تحقيق : عبد المعين الملوحيّ ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩١هـ . ١٩٧١م .

- أسرار العربيّة : الأنباريّ كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمّد (ت ٥٧٧هـ) تحقيق : محمد بهجة البيطار دمشق مطبعة الترقّي ١٣٧٧هـ . ١٩٥٧م .

❖ الأصول في النحو : أبو بكر بن السرّاج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتليّ ، النجف الأشرف ، ١٩٧٣م .

❖ إعراب القرآن : النحّاس أبو جعفر أحمد بن محمّد (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، بغداد ، ١٩٧٧م .

❖ إعراب القراءات السبع وعللها : أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالوية (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق د . عبد الرحمن بن سلمان العثيمين ، مطبعة المدني ، ط ١ : ١٩٩٢ م .

❖ الأغاني : أبو الفرج الأصفهانيّ ، عليّ بن الحسين (ت٣٦٠هـ) ، تحقيق : عبد الستار أحمد فرّاج ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٠م .

❖ الاقتراح في علم أصول النحو: للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق : الدكتور أحمد محمد قاسم، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.

❖ الأمالي الشجريّة : ابن الشجريّ أبو السعادات هبة الله بن عليّ بن حمزة العلويّ الحسينيّ (٥٤٢هـ) ، مطبعة دار المعارف العثمانيّة ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٩هـ .

❖ الإنتصار لسيبويه على المبرّد : ابن ولاد ، أبو العبّاس أحمد بن محمّد التميميّ النحويّ (ت٣٣١هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ. ١٩٩٦م .

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيّين : أبو البركات الأنباريّ ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٦١م .

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ) القاهرة ،مطبعة مكتبة الآداب ١٩٨٢م (ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك) تحقيق عبد المتعال الصعيديّ ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م .

❖ الإيضاح العضديّ ، أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ،القاهرة ، دار التأليف ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ . ١٩٦٩م .

❖ الإيضاح في شرح المفصّل ، ابن الحاجب ، تحقيق وتقديم الدكتور موسى بنّاي العليليّ ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م .

❖ الإيضاح في علل النحو ، الزجّاجيّ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الرابعة ، دار النفائس ، بيروت ، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م .

❖ إيضاح الوقف والأبتداء في كتاب الله عز وجل ,ابو بكر محمد القاسم بن الانباري . تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان , مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق , ١٩٧١م.

❖ البحر المحيط ,محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود , وآخرين دار الكتب العلمية , بيروت ١٩٩٣م, الطبعة١.

❖ البسيط في شرح جمل الزجاجي (ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي) (ت٦٨٨) تح: د عيادبن عيد الثبيتي (دار الغرب الإسلامي , بيروت ١٩٨٦م , ط ١)

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (ت٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ ، ١٩٦٤م.

❖ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) تحقيق محمد المصريّ ، جمعيّة إحياء التراث الإسلاميّ، الكويت ، ١٩٨٧م.

❖ البهجة المرضية ، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ؛ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : علي سعد الشينوي ، ط١ ، كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ١٤٠٣ور .

❖ البيان في إعراب غريب القرآن ، أبو البركات الأنباريّ ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

❖ تاج العروس من جواهر القاموس للإمام محب الدين أبي الفيض السيد محمد المرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي ، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية بمصر ، ١٣٠٦هـ ، مطبعة الكويت ، وقد استخدمت الاولى عند مادة غمغمة فقط

❖ تاج اللغة وصحاح العربيّة : لإسماعيل الجوهريّ ، (ت٣٩٨ هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور ، مصر ، ١٩٥٦م.

❖ تاريخ الأدب العربيّ : كارل بروكلمان ، ترجمة د .عبد الحليم النّجّار، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦١ م.

❖ تاريخ علماء المستنصريّة ، د. ناجي معروف ، مطبعة العانيّ ، بغداد ، ١٩٥٩م.

❖ تاريخ علماء بغداد المسمّى(منتخب المختار)لأبي المعالي رافع السّلامي (ت٧٧٤هـ) أنتخبه التقي الفاسيّ المكيّ، صححه عباس العزّاويّ ، مطبعة الأهالي ، بغداد ، ١٩٣٨م.

❖ تأويل مشكل القرآن , ابن قتيبة , تحقيق : السيد احمد صقر , دار إحياء الكتب العربية ,عيسى البابي الحلبي وشركاه .

❖ التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ٠

❖ التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبريّ عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ) ، تحقيق عليّ محمّد البجّاويّ ، بيروت ، لبنان ، دار الشام للتراث ١٣٩٦هـ . ١٩٧٦م .

❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين (أبو البقاء العكبري) (ت٦١٦) تح: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (دار الغرب الاسلامي , بيروت ١٩٨٦م , ط١).

❖ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، الأعلم الشنتمريّ أبو الحجّاج يوسف بن سليمان (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، بغداد ، دار الشؤون الثقافيّة العامّة ، ١٩٩٠م .

❖ تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م ٠

❖ تذكرة النحاة ،لابي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الاندلسي ، تحقيق : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

❖ التذييل والتكميل في شرح التسهيل ,ابو حيان الاندلسي , تحقيق حسن هنداوي ,دار القلم دمشق , د ت.

❖ ترشيح العلل في شرح الجمل , صدر الافاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) تحقيق : عادل محسن سالم العميري , ام القرى , الطبعة الاولى , ١٤١٩هـ– ١٩٩٨.

❖ التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) ، القاهرة دار إحياء الكتب العربيّة ، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه .

❖ التعريفات : تأليف علي بن محمد علي الجرجاني (ت٤٧٤هـ) تحقيق علي محمد الضّباع و إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٥هـ.

❖ التطور النحوي للغة العربية , برجشتر آسر , أخرجه وصححه وعلّق عليه , د. رمضان عبد التوّاب , مطبعة المجد , ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

❖ التعليقة على كتاب سيبويه , ابو علي الفارسي , (ت ٣٧٧هـ) تحقيق : عوض بن حمد القوزي ,الطبعة الاولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠.

❖ تفسير الكشّاف (الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، لجار الله الزمخشريّ ، (ت ٥٣٨ هـ) ، مطبعة البابي الحلبيّ، مصر١٩٤٨م.

❖ تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب : لابن الفوطيّ (ت٧٢٣هـ) تحقيق د. مصطفى جواد ، دمشق ، المجمع العلمي العربي ، ١٩٦٧ م .

❖ توجيه اللمع ,للعلامة احمد بن الحسين بن الخباز , تحقيق : فايز زكي محمد دياب , دار السلام للطباعة والنشر , الطبعة الثانية , ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧.

❖ التوضيح على التصريح , لابن أم قاسم المراديّ (ت ٧٤٩هـ)، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، ١٩٦١ م.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك , لابن أم قاسم المراديّ (ت ٧٤٩هـ) , تحقيق , عبد الرحمن علي سليمان , الطبعة الأولى , دار الفكر الغربي للنشر , ١٤٢٢هـ , ٢٠٠١م.

❖ التوطئة ، أبو علي الشلوبين ، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣ م ٠

❖ تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

❖ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، ضبط وتوثيق وتخريج : صدقي جميل العطار ، دار الفكر بيروت ١٩٩٥م .

❖ جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، ط٢، القاهرة، ١٩٥٤م.

❖ الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ) ، ط٢ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٥م .

❖ الجمل : الزجاجي ، تحقيق : ابن أبي شنب ، الطبعة الثانية ، باريس : ١٩٥٧م ، الطبعة الرابعة ، مصر.

❖ جمهرة الامثال : ابو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق وتعليق محمد ابي الفضل ابراهيم وعبد المجيد قطامش ،دار الجيل ، بيروت – لبنان (١٤٠٨هـ–١٩٨٨م).

❖ الجنى الداني في حروف المعاني ، المراديّ بدرالدين الحسن بن قاسم المعروف بابن أمّ قاسم (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ،بيروت ، دار الأوقاف الجديدة ، ١٩٨٣م .

❖ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، الشيخ محمد الخضري ، المطبعة البهية ، مصر ، ١٣٠١هـ

❖ حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ، محمّد بن عليّ الصبّان (ت ١٢٠٦هـ) القاهرة مطبعة الاستقامة ١٣٦٦هـ .١٩٤٧م .

❖ حاشية يس على شرح التصريح ، للشيخ يس بن زين الدين العليميّ الحمصيّ (ت ١٠٦١هـ) ، طبعت مع شرح التصريح .

❖ الحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة محمد علي النجار ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥ م ٠

❖ الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧ م٠

❖ الحجة للقراء السبعة , ابو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق :بدر الدين قهوجي ,و بشير حويجباتي , دار المامون للتراث , بيروت .

❖ الحلل في إصلاح الخلل ،البطليوسيّ أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن السيد (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعّودي ، بغداد دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م .

❖ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت١٠٣٩هـ) ، بولاق ، ١٢٩٩هـ .

❖ الخصائص ، ابن جنّي أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق محمّد عليّ النجّار ،بيروت لبنان ، دار الكتاب العربيّ ، ١٣٧٦هـ . ١٩٥٧م .

❖ الخلاصة النحوية (تمّام حسّان) (مطابع دار الأمين , القاهرة ٢٠٠٠م , ط١) .

❖ الخلاف النحوي بين البصريين و الكوفيين في كتاب الإنصاف : محمد خير الحلواني ، مكتبة العلم العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ م ٠

❖ الخلاف النحوي في المنصوبات , منصور صالح محمد علي الوليدي , عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى ,٢٠٠٦م.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٦هـ . ١٤١٥هـ / ١٩٨٦م . ١٩٩٤م .

❖ الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د . فاضل صالح السامرائي ، مطبعة الإرشاد – بغداد ، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م .

❖ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث للنشر والطباعة ، (د . ت) .

❖ دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء : المختار أحمد ديرة ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

❖ ديوان امرئ القيس ، أبو وهب بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٨٠ ق.هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، ط٤/١٣٧٧هـ-١٩٥٨م .

❖ ديوان أوس بن حجر , تح:د محمد يوسف نجم (دار بيرت للطباعة, بيروت ١٩٨٠م , د.ط) .

❖ ديوان جِران العَوْد النميري ، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق وتذييل: الدكتور نوري حمودي القيسي ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م.

❖ ديوان حسان بن ثابت : تصحيح محمد أفندي شكري ، المكيّ ، مطبعة الإمام القاهرة ، ١٣٣٢هـ.

❖ ديوان عباس بن مرداس ، جمع وتحقيق : يحيى الجبوري ، نشر الثقافة العامة في وزارة الثقافة والاعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٦٨م .

❖ ديوان عمر بن أبي ربيعة ، مطابع الهيأة المصريّة العامّة للكتاب ، ١٩٧١م .

❖ ديوان المفضليات: أبو العباس المفضل بن محمد الضبي ، عُني بطبعه ومقابلة نسخه كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٠م.

❖ ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز رباح ، الطبعة الأولى ، منشورات المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

❖ الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)،تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٤٧م.

❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقيّ أحمد بن عبد النور (ت٧٠٣هـ) ، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط ، دمشق مطبعة زيد بن ثابت ، ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م .

❖ سر صناعة الإعراب (أبو الفتح عثمان بن جني) (ت٣٩٢هـ) تح: د حسن هنداوي (دار القلم , دمشق ١٩٩٣م ,ط٢) .

❖ سنن النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن بحر النسائي (ت ٣٠٣هـ) ، شرح : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الحديث – القاهرة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

❖ شرح ابن عقيل على ألفيّة بن مالك ، ابن عقيل بهاء الدين عبد الله العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الثامنة ، ١٣٧٣هـ . ١٩٥٤م .

❖ شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر بن محمّد النحّاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ،النجف الأشرف مطبعة العربيّ الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤م .

❖ شرح أبيات سيبويه ،ابن السيرافيّ ، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمّد عليّ الريّح هاشم ومراجعة طه عبدالرءوف سعد ، القاهرة ،١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م .

❖ شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر البغداديّ ، تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقّاق ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠م .

❖ شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمّى (منهج السالك إلى ألفية بن مالك) أبو الحسن نورالدين عليّ بن محمّد الأشمونيّ (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ،القاهرة الطبعة الأولى ، ١٩٥٥م .

❖ شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن محمّد السيّد ،القاهرة مطابع سجلّ العرب١٩٧٤م . ١٣٩٤هـ .

❖ شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهريّ ، المكتبة التجارية الكبرى .

❖ شرح التعريف بضروري التصريف: لإبن إياز (ت٦٨١هـ) تحقيق د. هادي نهر والأستاذ المحامي هلال ناجي، دار الفكر، عمان ،ط١ ، ٢٠٠٢ م.

❖ شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ، تحقيق : د المتولي رمضان أحمد الدميري ، الطبعة الثانية , ١٩٩٣م.

❖ شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ،الشيخ رضيّ الدين محمّد بن الحسن الإستراباذيّ النحويّ (٦٨٦هـ) شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ،القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م .

❖ شرح ألفيّة ابن مالك ، ابن الناظم أبو عبدالله بدرالدين محمّد بن محمّد بن مالك المعروف بابن المصنّف وبابن الناظم (ت٦٨٦هـ) طهران انتشارات ناصر خسرو (إعادة لنشرة محمّد بن سليم اللبابيديّ بطريقة الأوفست).

❖ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات ، أبو بكر الأنباريّ ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون ، مصر ، ١٩٦٩م .

❖ شرح الكافية الشافية ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هويدي ،دمشق دار المأمون للتراث ، ١٩٨٢م .

❖ شرح الكافية في النحو: ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ، شرح: الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) رضي الدين محمد بن الحسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د – ت).

❖ شرح اللمع ، أبو القاسم عبد الواحد بن علي المعروف بابن برهان العكبري(ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، السلسلة التراثية – الكويت ، ط١/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

❖ شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش (ت ٦٣٤هـ) ، عالم الكتب ، بيروت .

❖ شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير ,صدر الافاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) , تحقيق ,الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين , دار الغرب الاسلامي ,١٤٠٢هـ

❖ شرح المقدمة المُحسبة: ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) طاهر بن أحمد ، تحقيق: خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧م.

❖ شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) تحقيق : د . صاحب جعفر أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد ، ١٩٨٢م .

❖ شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) تحقيق :فواز الشعار , دار الكتب العلمية , بيروت _ لبنان ,ط١, ١٩٩٨م.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، (د ٠ ت) ٠

❖ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك(ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق ، ١٩٧٧م .

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين ابي محمد عبد الله بن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الحادية عشرة ، مطبعة السعادة بمصر .

❖ شرح كتاب سيبويه (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان) (ت٣٦٨هـ) تح: أحمد حسن مهدلي , وعلي سيد علي (دار الكتب العلمية , لبنان ٢٠٠٨م , ط١).

❖ شرح ملحة الإعراب ،الحريريّ القاسم بن عليّ (ت ٥١٦هـ) بولاق ١٢٩٢هـ

❖ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د . طه محسن عبد الرحمن ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – جمهورية العراق ، ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م .

❖ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق مصطفى الشويميّ ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٣م .

❖ صحيح البخاريّ ، أبو عبد الله محمّد البخاريّ (ت ٢٥٦هـ) ، دار إحياء الكتب العربيّة.

❖ صحيح مسلم،الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان : ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م .

❖ ضرائر الشعر: ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى ، دار الأندلس ، ١٩٨٠م.

❖ العقد الفريد: لابن عبد ربّه(ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق محمد سعيد العريان ، القاهرة ، د.ت.

❖ علل النحو ، ابن الورّاق ، أبو الحسن محمّد بن عبد الله (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم الدرويش ، جمهوريّة العراق ، بغداد .

❖ علل النحو ، ابن الورّاق ، أبو الحسن محمّد بن عبد الله (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق :محمود محمد محمود نصّار ,دار الكتب العلمية للنشر ,بيروت – لبنان , ط٢, ٢٠٠٨م.

❖ العوامل المئة , عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي(ت٤٧١هـ) , عني به : انور بن ابي بكر الداغستاني , دار المنهاج , الطبعة الاولى, ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

❖ العين : الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.

❖ الغرة المخفية في شرح الدرة الالفية ، لابن الخباز : ابو العباس احمد بن الحسين (ت ٦٣٩ هـ) تحقيق : حامد محمد العبدلي ، الطبعة الاولى ، نشر دار الانبار ، مطبعة العاني ، الرمادي ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

❖ غريب القرآن لأبن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨م .

❖ الفصول الخمسون , أبو الحسين بن عبد المعطي المغربي (ت٦٢٨هـ), تحقيق محمود محمد الطناحي , عيسى البابي الحلبي وشركاه للنشر , (د.ط),(د,ت)
❖ الفصول في العربية لأبي سعيد المبارك الدهان ، تح : د. فائز فارس ، دار الأمل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .
❖ الفعل زمانُهُ وأبنيته: الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
❖ فوات الوفيات والذيل عليها ، لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ) ، تحقيق : الدكتور احسان عباس ، دار صار، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٤م.
❖ في النحو العربي نقد وتوجيه , د. مهدي المخزومي ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٩٦٤م.
❖ قضايا نحوية , مهدي المخزومي المجمع الثقافي , أبو ضبي ٢٠٠٢م , الطبعة الأولى .
❖ قواعد المطارحة في النحو / ابن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ) , تحقيق : د. يس أبو الهيجاء , د. شريف عبد الكريم النجار , د. علي توفيق الحمد , دار الأمل للنشر , أربد الأردن , ٢٠١١.
❖ الكامل في اللغة والأدب ، المبرّد أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت ٢٥٨هـ) ، تحقيق زكي مبارك وأحمد شاكر ، مطبعة البابي الحلبي ، بمصر ، ١٩٣٦م . ١٩٣٧م .
❖ الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
❖ كتاب الشعر أو " شرح الأبيات المشكلة الإعراب" ,ابو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ), تحقيق محمود محمد الطناحي , مكتبة الخانجي للنشر, الطبعة الأولى , ١٤٠٨هـ,١٩٨٨م.

❖ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشريّ ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٢٨هـ) ،بيروت دار الفكر ، ١٣٩٧هـ . ١٩٧٧م .

❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:حاجي خليفة(ت ١٠٦٧ هـ) ، مكتبة المثنّى ، بغداد ،د.ت .

❖ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:أبو محمد مكي بن أبي طالب ،القيسيّ (ت٤٣٧هـ)،تحقيق عبد الصبور شاهين وعبد الحليم النجار ،مؤسسة الرسالة بيروت ،ط٢ ،١٩٨١م.

❖ اللامات ،لأبي لقاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م .

❖ اللباب في علل البناء والإعراب , أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) تح: غازي مختار طليمات ,مطبعة المستقبل , بيروت ١٩٩٥م , ط١ .

❖ لسان العرب ، ابن منظور ، جمال الدين محمّد بن مكرم الأنصاريّ (ت٧١١هـ) ، طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق ،القاهرة الدار المصريّة للتأليف والترجمة .

❖ اللغة العربية معناها ومبناها , تمّام حسّان ,مطبعة النجاح الجديد , المغرب ١٩٩٤م , د.ط .

❖ اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : حامد المؤمن ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب – بيروت ، ط٢/١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

❖ ما ينصرف وما لا ينصرف: الزجاج (ت٣١١هـ) إبراهيم بن السري ، تحقيق: هدى محمود قراعة ، الطبعة الأولى ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

❖ مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت ٢١٠هـ) ، تحقيق : د. فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة – القاهرة ، ط٢/١٤٠١هـ–١٩٨١م .

❖ مجالس العلماء ، الزجّاجيّ ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون ، الكويت وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٢م .

❖ مجالس ثعلب ، ثعلب أبو العبّاس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ) ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون ، مصر دار المعارف الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م .

❖ المجيد في إعراب القرآن المجيد ،أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ابراهيم السفاقسي (ت ٧٤٢ هـ) ، تحـ : موسى محمد زينين ، طرابلس . ليبيا : ١٩٩٥ م .

❖ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، لابي الفتح عثمان بن جني ،تحقيق : علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، دار التحرير للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ.

❖ المحرر الوجيز ي تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطيّة أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب الغرناطيّ (ت٥٤١هـ) ، الجزء الأوّل ، تحقيق أحمد صادق الملاح ، القاهرة مطبعة الأهرام التجاريّة ، ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م .

❖ المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو), جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي (ت٦٨١هـ), تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار,دار عمار للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى ,١٤٣١هـ ,٢٠١٠م.

❖ المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، مكتبة جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٦م.

❖ المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط٧، دار المعارف (ج.م.ع) ١٩٩٢م.

❖ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بغداد ، ١٣٨٤هـ = ١٩٥٥م.

❖ المذكر والمؤنث ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، ط٥/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

❖ المرتجل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .

❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطيّ جلال الدين ، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى وعليّ محمّد البجاويّ ومحمّد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الرابعة ، عيسى البابي الحلبيّ ، القاهرة ، ١٩٥٨م .

❖ المسائل الحلبيات ,أبو علي الفارسي , تحقيق د.حسن هنداوي دار القلم ودار المنارة للطباعة والنشر , الطبعة الاولى ١٩٨٧م.

❖ مسائل خلافية في النحو العربي: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق: محمد خير الحلواني ، مكتبة الشهباء ، حلب ، (د – ت).

❖ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات ، أبو عليّ الفارسيّ ، تحقيق صلاح الدين السنكاويّ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م .

❖ المسائل المنثورة ,أبو علي الفارسي ,تحقيق : شريف عبد الكريم النجار , عمان ,دار عمار للطباعة والنشر ,الطبعة الاولى ٢٠٠٤م.

❖ المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠م.

❖ مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد الذهلي الشيباني(ت ٢٤١هـ) ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، دار صادر – بيروت ، ط١/١٣٨٩هـ-١٩٦٩م .

❖ مشكل إعراب القرآن ، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب حمّوش القيسيّ(ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م .

❖ معاني الحروف ، لابي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت ٣٨٤هـ) حققه وخرج شواهده وعلق عليه : الدكتور عبد الفتاح اسماعيل الشلبي ، الطبعة الثالثة ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٤م.

❖ معاني القرآن ، الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ (ت٢١٥هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمّد أمين الورد بيروت عالم الكتب ١٩٨٥م.

❖ معاني القرآن ، الفرّاء أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النجّار وعبد الفتاح شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٥٥هـ . ١٩٧٣م .

❖ معاني القرآن وإعرابه ، الزجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ (ت٣١١هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت عالم الكتب ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م .

❖ معاني القرآن , علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ), تحقيق : عيسى شحاته عيسى , دار قباء للطباعة والنشر , القاهرة , ١٩٩٨.

❖ معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائيّ ، منشورات جامعة الموصل ، ١٩٨٩م .

❖ معجم القراءات : د. عبد اللطيف الخطيب , دار سعد الدين للطباعة والنشر , الطبعة الأولى , ١٤٢٢هـ, ٢٠٠٢م.

❖ معجم المؤلفين :عمر رضا كحالة ، مطبعة الترقّي ، دمشق ، ١٩٦١م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله ، دمشق دار الفكر ١٣٨٤هـ . ١٩٦٤م .

❖ المغني في النحو ، منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت ٦٨٠هـ) ، تحقيق : د. عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١/١٩٩٩م .

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , ابن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد ,ابناء شريف الانصاري للطباعة والنشر , بيروت– لبنان ٢٠٠٧م.

❖ المفصل في علم العربية ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشره : محمود توفيق ، مطبعة حجازي – القاهرة ، (د . ت) .

❖ المفصّل في علم العربيّة، الزمخشريّ بيروت دار الجيل (إعادة لنشرة القاهرة)

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، محمود بن أحمد العيني(ت ٨٥٥هـ) ، (مطبوع في حاشية خزانة الأدب) ، طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ .

❖ مقالات في اللغة والأدب (تمّام حسّان) (مطابع الفاروق الحديثة , القاهرة ٢٠٠٦م , ط١).

❖ المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجانيّ (٤٧٤هـ) تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهوريّة العراقية ١٩٨٢م

❖ المقتضب ، المبرّد ، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة ، بيروت عالم الكتب ١٣٨٢هـ . ١٩٦٣م .

❖ المقدمة الجزولية في النحو , عبد العزيز الجزولي , تحقيق د.شعبان عبد الوهاب , مراجعة د. حامد احمد نبيل , ود. فتحي محمد أحمد جمعة , مطبعة أم القرى للنشر , ١٩٨٨م.

❖ مقدمة في النحو , خلف بن حيان الأحمر البصري (ت ١٨٠هـ) , تحقيق عز الدين التنوخي , مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم , دمشق ,١٣٨١هـ , ١٩٦١م.

❖ المقرّب ، ابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ،بغداد مطبعة العاني .

❖ المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي : د. عفيف دمشقية ، معهد الانماء العربي ، فرع لبنان ، بيروت ، ط٢١ ، ١٩٧٨م .

❖ منهاج البلغاء وسراج الأُدباء , ابو الحسن حازم القرطاجني , تحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجة , دار الغرب الاسلامي للطباعة والنشر , بيروت , ط٣, ٢٠٠٧م.

❖ المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي , يوسف بن تغري جمال الدين أبو المحاسن , مركز تحقيق التراث , حققه : محمد محمد أمين , تقديم : د. سعد عبد الفتاح عاشور ,١٩٨٤م.

❖ الموفي في النحو الكوفي ، صدر الدين عبد القادر بن عبد الله الكنغراوي (ت١٣٤٩هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق ، (د . ت) .

❖ نتائج الفكر في النحو ، السهيليّ تحقيق محمّد إبراهيم البنّا ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي . ليبيا ١٩٧٨م .

❖ النحو العربي نقد وبناء . الدكتور إبراهيم السامرائي . دار الصادق . بيروت .

❖ نحو التيسير دراسة ونقد منهجي (أحمد عبد الستار الجواري) (مطبعة المجمع العلمي العراقي , بغداد ١٩٨٤م ,ط٢).

❖ النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء , د. كاظم ابراهيم كاظم , عالم الكتب .

❖ النحو الوافي , عباس حسن , مكتبة المحمدي للنشر ,بيروت _ لبنان ,الطبعة الاولى ,٢٠٠٧م.

❖ النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، (د . ت) .

❖ النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمريّ ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ،الكويت منشورات معهد المخطوطات العربيّة الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .١٩٨٧م .

❖ النواسخ في كتاب سيبويه : د٠ حسام سعيد ألنعيمي ، ساعدت جمعية الأماني على طبعه ، ١٣٩٧ هـ . ١٩٧٧م ، منشورات دار الطباعة ، بغداد ٠

❖ نهج الحق وكشف الصدق للعلامة الحلي، منشورات ، دار الهجرة ، إيران ،١٤٢٢هـ.

❖ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي(ت١٢٢٩ هـ) ، مصورة ، مكتبة المثنى ، بغداد ، عن اسطنبول ، ١٩٥١ م .

❖ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطيّ ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت دار البحوث العلميّة ١٣٩٤هـ . ١٤٠٠هـ ، ١٩٧٥م . ١٩٨٠م .

❖ الوافي بالوفيّات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق هلموت ريتر، ج٢ ،ط٢ ، مصورة عن دار فرانز شتاينر ، اسطنبول، د.ت.

الأطاريح والرسائل الجامعية

❖ آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي , رسالة ماجستير , حسن هادي عبد النبي , كلية التربية , جامعة القادسية ,بإشراف د. سعاد كريدي كنداوي, ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

❖ الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة "شرح الخوارزمي , وشرح ابن يعيش , وشرح ابن الحاجب ,رسالة ماجستير, سالم مبارك سعيد الفلق, كلية التربية , جامعة عدن ,بإشراف عبد المنعم أحمد صالح , ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

❖ الخلاف النحوي في كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) , رسالة ماجستير , عماد جبار رحمن

العرداوي , كلية الآداب , جامعة القادسية , بإشراف علي كاظم المشري , ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

❖ الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة , أطروحة دكتوراه, عماد مجيد علي العبيدي, كلية التربية , جامعة المستنصرية , بإشراف د. لطيفة عبد الرسول عبد , ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

❖ الخلاف النحوي في المقتصد , رسالة ماجستير , علي محمد أحمد الشهري , كلية اللغة العربية , جامعة ام القرى , بإشراف د. سعد حمدان الغامدي , ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

❖ الرأي الوسط في النحو العربي , حصة زيد مبارك الرشود , اطروحة دكتوراه , كلية اللغة العربية , جامعة ام القرى , بإشراف سعد حمدان الغامدي , ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

❖ ردود ابن عصفور على النحاة في كتابه "شرح جمل الزجاجي" , كاظم صافي حسين الطائي , رسالة ماجستير, كلية الآداب , جامعة القادسية , بإشراف د. عبد الإله علي , ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٥م.

❖ شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى :إيجاز التعريف في علم التصريف , أحمد دولة حمد أمين , رسالة ماجستير , كلية اللغة العربية , جامعة أم القرى , بإشراف : حماد حمزة البحيري , ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

❖ شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي (ت٦٠٩هـ) , اطروحة دكتوراه , تحقيق : سلوى محمد عمر عرب , جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.

❖ قواعد التوجيه في النحو العربي , اطروحة دكتوراه , عبد الله أنور سيد أحمد الخولي , كلية دار العلوم , جامعة القاهرة , بإشراف د. محمد حماسة عبد اللطيف , ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

البحوث والمجلات

❖ آراء النحاة في حاشا , د. عبد الهادي عبد الكريم برهوم , مجلة الجامعة الاسلامية , المجلد ١٦, العدد ١, ٢٠٠٨م.
❖ الخلاف النحوي في باب نفي الجملة دراسة نحوية دلالية , د. لمى عبد القادر خنياب , مجلة القادسية , كلية الآداب , المجلد ١٣, العدد٢, ٢٠١٠م.
❖ الخلاف النحوي في كي , د. حيدر حبيب حمزة , كلية الآداب , مجلة القادسية للعلوم الإنسانية , المجلد ١٠, العددان ٢,١, ٢٠٠٨م.
❖ مصطلحا الخلاف والصرف " دراسة تحليلية" , د. حامد عبد المحسن كاظم , مجلة القادسية للعلوم الإنسانية , المجلد ١٢, العدد١,٢٠٠٩م.
❖ المصطلح الكوفي ، محيي الدين توفيق إبراهيم ، مجلة التربية و العلم ، تصدرها كلية التربية – جامعة الموصل ، العدد ١ ، ١٩٧٩ م.
❖ الموفقي في النحو , ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) تحقيق عبد الحسين الفتلي , ود. هاشم طه شلاش , مجلد المورد, المجلد الرابع العدد الثاني ,١٣٩٥هـ _١٩٧٥م.
❖ المنصوب على الصرف في العربية , د. ليث اسعد عبد الحميد , مجلة كلية المأمون العدد ٧, ٢٠٠٢م.
❖ نفي كتاب مقدمة في النحو عن خلف الأحمر البصري / محمود حسين محمود مغالسة , بحث في مجلة جامعة دمشق , كلية الآداب قسم اللغة العربية , الجامعة الاردنية , المجلد ٧, العددان ٢٧–٢٨, ١٩٩١م.